مقدمة

تمثل تنمية القدرات إحدى المهام الرئيسية المنوطة بصندوق النقد الدولي. ويُعنى "معهد تنمية القدرات" (ICD) بتنظيم الدورات التدريبية المبينة في هذا الكتيب ويتولى بنفسه الجانب الأكبر من التدريب. كذلك يشرف المعهد، بالتعاون مع مراكز وبرامج التدريب الإقليمية، على إدارة الدورات التدريبية التي تقدمها إدارات الصندوق الأخرى. ويتضمن منهج التدريب دورات تدريبية في مجموعة كبيرة من الموضوعات التي يتمتع فيها الصندوق بخبرة واسعة، ولا سيما الدورات المتخصصة التي تقدمها إدارات مختلفة في الصندوق، مثل: إدارة المالية، وإدارة شؤون المالية العامة، وإدارة الشؤون القانونية، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة الإحصاءات. وتُعقد الدورات التدريبية عدة مرات كل عام في مواقع مختلفة حول العالم.

ويحرص معهد تنمية القدرات على تحديث دوراته التدريبية بانتظام وإعداد دورات جديدة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمسؤولين من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي ومواكبة مجريات الأمور على صعيد التحليل الاقتصادي والمالي. وقد أسهم التوسع في مراكز وبرامج التدريب الإقليمية إلى حد كبير في تيسير هذه الجهود وسمح بزيادة الطاقة التدريبية للمعهد. وبإمكان معهد الصندوق أيضا أن يقدم دورات تدريبية مصممة خصيصا وفقا للظروف المتفردة لأي من البلدان الأعضاء وحسب احتياجاته المؤسسية المعينة.

ويأتي برنامج التعلم عبر الإنترنت (online) كعنصر مكمل للدورات المُقدمة بنظام التَعَلُّم المباشر (face-to-face)، مما يسمح بزيادة فرص التدريب المتاحة للمسؤولين الحكوميين؛ وقد أتاح كذلك تعزيز توسيع نطاق التدريب الذي يقدمه الصندوق ليصل إلى المشاركين من خارج القطاع الحكومي.

مقر الصندوق الرئيسي ومراكز وبرامج التدريب الإقليمية

يتيح هذا القسم نظرة عامة حول التدريب الذي يقدمه الصندوق في مقره الرئيسي وعبر الإنترنت وكل من مراكز وبرامج التدريب الإقليمية التابعة له. ويعرض وصفا لعملية اختيار المشاركين في الدورات بالنسبة لكل موقع من مواقع التدريب، كما يقدم معلومات عن المواقع الإلكترونية ومسؤولي الاتصال. ويتناول هذا الكتيب عرض الدورات التدريبية في قائمة حسب موضوعها مع وصف تفصيلي لها في صفحات لاحقة.

ويتناول هذا الكتيب عرض المعلومات المتعلقة بدورات الصندوق التدريبية التي يشرف معهد الصندوق على تنظيمها أو تنسيقها؛ ولا يتناول مناقشة التدريب الذي تقدمه منظمات أخرى في مراكز التدريب الإقليمية.

المقر الرئيسي

رغم أن معظم الدورات التدريبية التي تُعقد في مقر الصندوق الرئيسي في واشنطن العاصمة تُقدَّم باللغة الإنجليزية، فإن بعض الدورات تُقدم باللغات العربية والفرنسية والإسبانية. ويستهدف الجانب الأكبر من منهج دورات المقر الرئيسي جمهور المستفيدين من مختلف أنحاء العالم.

البلدان المؤهلة

يُقبَل المشاركون من جميع البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، باستثناء عدد قليل منها غير مؤهل للحصول على المساعدة الفنية. وللاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/institute/eligibility.

طلبات الالتحاق

يمكن الحصول على استمارة الالتحاق الإلكترونية من الموقع الإلكتروني www.imf.org/insapply بالنسبة للدورات باللغتين الإنجليزية والعربية، ومن الموقع التالي: www.imf.org/ins/candidature للدورات باللغة الفرنسية، والموقع www.imf.org/ins/solicitud للدورات باللغة الإسبانية. علما بأن طلبات الالتحاق في الدورات التي تُقام باللغة العربية لا بد أن تُقدم باللغة الإنجليزية. وبالإضافة إلى ذلك فإن معهد تنمية القدرات لا يقبل الاستمارات الورقية لطلبات الالتحاق أو الترشيح. وهناك بعض الدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة فقط؛ وفي هذه الحالة ستتضمن رسالة الإخطار بالترشيح رابطا إلكترونيا لاستمارة الترشيح الإلكترونية. ويمكن للجهات الرسمية المهتمة بدورة تدريبية معينة إرسال استفساراتها بالبريد الإلكتروني إلى icdtas@IMF.org.

الجدول الزمني

يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات التدريبية على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/institute/all-locations.

معلومات الاتصال
Mr. Brian Olden
Chief, Operations Management Division
Institute for Capacity Development
International Monetary Fund
19th Street, NW, Washington, DC 20431, USA 700
هاتف: +1 202 623 6660
البريد الإلكتروني: icdtas@IMF.org

التعلُّم عبر الإنترنت (OL)

تم إعداد برنامج التعلُّم عبر الإنترنت ليكون عنصرا مكملا، وأحيانا شرطا أساسيا، للتدريب داخل الفصول الدراسية والمساعدة الفنية. ويمكن أن يلتحق المشاركون بالدورات التدريبية عبر الإنترنت كتجربة تعليمية مستقلة. علما بأن كل الدورات التدريبية عبر الإنترنت متاحة باللغة الإنجليزية؛ وبعضها متاح أيضا باللغات الفرنسية والإسبانية والروسية والعربية.

وتتضمن دورات التدريب عبر الإنترنت مقاطع فيديو مسجلة من محاضرات يلقيها خبراء الصندوق ممزوجة بتدريبات تقييمية وتمارين عملية تفاعلية. وتتيح حلقات النقاش للمشاركين في هذه الدورات التدريبية فرصة لتبادل الآراء فيما بينهم وإجراء المناقشات حول مضمون الدورة. وتُقدَّم بعض الدورات على مدار ٤–٩ أسابيع بفروض أسبوعية ذات مواعيد نهائية صارمة؛ وهناك دورات أخرى تمتد على مدار عدة أشهر بوتيرة يحددها كل مشارك على حدة. لذا يرجى مراجعة تفاصيل كل دورة تدريبية في هذا الكتيب على حدة. ومن أهم مزايا برنامج التدريب عبر الإنترنت إمكانية إتاحة الدورات التدريبية لجميع المسؤولين الحكوميين المهتمين بما تقدمه بغض النظر عن الجهة التي يتبعونها، بدون حد أقصى للالتحاق بالدورات.

البلدان المؤهلة

كل البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي مؤهلة لحضور الدورات التدريبية عبر الإنترنت باستثناء البلدان غير المؤهلة للحصول على المساعدة الفنية. وللاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/institute/eligibility.

عملية الاختيار

المشاركة في الدورات التدريبية عبر الإنترنت مفتوحة لجميع المسؤولين الحكوميين بدون مقابل بغض النظر عن جهة عملهم. وسيتم قبول كل من يقوم بالتسجيل – ولا يوجد حد أقصى لعدد المشاركين من البلد أو الجهة الحكومية. ولا يقتضي طلب الالتحاق الإلكتروني تقديم بيانات الجهة الراعية، كما لا يلزم تقديم درجات "اختبار اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية" (توفل).

طلبات الالتحاق

ينبغي أن يقوم المسؤولون بالتسجيل أولا لإنشاء حساب بالمجان على منصة برنامج "إديكس" (edX) حيث تُقدَّم دورات الصندوق التدريبية عبر شبكة الإنترنت. ويمكن الحصول على استمارة طلب الالتحاق الإلكتروني من الموقع الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/insapply.

شروط الالتحاق

تقتضي دورات التعلم عبر الإنترنت أن يتوافر لدى المشارك خدمة إنترنت موثوقة كما قد يشترط توافر بعض البرمجيات، مثل "مايكروسوفت إكسل" (Excel) أو "إيفيوز" (EViews)، التي يمكن توفير ترخيص مؤقت لها.

الجدول الزمني

يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات التدريبية على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/institute/all-locations. ويحبذ قيام المشاركين بمراجعة النسخة الإلكترونية من كتيب الدورات حيث يتم الإعلان عن إضافة دورات جديدة بانتظام. وللاطلاع على مزيد من المعلومات حول برنامج الصندوق للتدريب عبر الإنترنت– يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/moocs.

معلومات الاتصال

Ms. Oana Croitoru
Deputy Chief, Institute Training Program Division
Institute for Capacity Development
International Monetary Fund
700 19th Street, NW, Washington, DC 20431, USA
البريد الإلكتروني: icdtas@imf.org

مراكز التدريب الإقليمية

معهد التدريب لصالح إفريقيا

بالتعاون مع حكومات موريشيوس والصين وكوريا وأستراليا وألمانيا وروسيا، ومع بنك الاستثمار الأوروبي، وبدعم مالي إضافي من بلدان مستفيدة هي سيشيل وأنغولا وتوغو وغينيا وملاوي ونيجيريا وسيراليون وزمبابوي وكوت ديفوار وزامبيا ومالي وجنوب إفريقيا، يقدم معهد تنمية القدرات وإدارات أخرى في صندوق النقد الدولي منذ شهر يونيو ٢٠١٣ دورات تدريبية في إدارة الاقتصاد الكلي وسياسات القطاع المالي ودورات أخرى في موضوعات متخصصة مثل تعبئة الموارد المحلية، وموضوعات قانونية، والرقابة المصرفية، والنفقات العامة وإدارة الدين، وإعداد البيانات الاقتصادية الكلية ونشرها، والتكامل الإقليمي والنمو الاحتوائي، وقدم مؤخرا دورات عن موضوعات جديدة ذات أولوية مثل النوع الاجتماعي، والحوكمة، وتغير المناخ، والتنبؤ الآني والاقتصادات الكلية للجوائح. وهذه الدورات متاحة للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية من ٤٥ بلدا عضوا من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وتُقدم الدورات التدريبية باللغتين الإنجليزية والفرنسية، أو باللغة الإنجليزية مع توفير خدمة الترجمة الفورية إلى اللغتين الفرنسية والبرتغالية.

البلدان المؤهلة

للاطلاع على أهلية البلدان، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
https://www.imf.org/en/Capacity-Development/Training/ICDTC/Eligibility

عملية الاختيار

تتم المشاركة في الدورات عن طريق طلبات الالتحاق، برعاية المسؤولين عن مقدم الطلب، أو مدير التدريب. أما الدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة، فتختار الجهات الرسمية الحكومية المرشحين بناء على طلب الترشيح من الإدارة المعنية في صندوق النقد الدولي المسؤولة عن الدورة التدريبية.

الجدول الزمني

يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي ووصف للدورات على الموقع الإلكتروني التالي:
https://www.imfati.org/content/ATI/Home/Training.html و https://www.imf.org/ar/Capacity-Development/Training/ICDTC/Schedule/AT

معلومات الاتصال

Mr. Abdoul Aziz Wane
Director
Africa Training Institute
7th Floor , Bramer House
Ebène, Mauritius
هاتف: 2500 401 230+
البريد الإلكتروني: aticom@imf.org، و AWane@imf.org
الموقع الإلكتروني: http://www.imfati.org

مركز تنمية القدرات المشترك بين صندوق النقد الدولي والصين (CICDC)

افتتح صندوق النقد الدولي وبنك الشعب الصيني في إبريل ٢٠١٨ مركز تنمية القدرات المشترك بين صندوق النقد الدولي والصين (CICDC). ويقدم هذا المركز دورات تدريبية للمسؤولين في الصين والبلدان المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، من أجل تقوية المؤسسات الاقتصادية وتعزيز تنمية القدرات البشرية في المجالات الرئيسية لخبرات صندوق النقد الدولي. ويقع المقر الرئيسي لهذا المركز في بكين، وله مراكز تدريب في الصين في كل من شنزين ودالیان، ويدعم التدريب داخل الصين وخارجها.

للاطلاع على مزيد من المعلومات حول مركز تنمية القدرات المشترك بين الصندوق والصين يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/institute/all-locations.

معلومات الاتصال

Mr. Hui He
Center Coordinator
China-IMF Capacity Development Center
Room 1808-A, East Tower, Twin Towers
No. B12, Jianguomenwai Avenue,
Beijing 100022, P.R. China
هاتف: 010.5120.9717 (86)+
البريد الإلكتروني: cicdcinfo@imf.org
الموقع الإلكتروني: http://www.imfcicdc.org

مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)

بدأ مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF) الذي تموله حكومة دولة الكويت ممارسة نشاطه في عام ٢٠١١. ويقوم المركز بتنظيم وتوجيه برامج تدريب تطبيقية عن علم الاقتصاد والتمويل للمسؤولين من البلدان أعضاء جامعة الدول العربية في مقره بالكويت. والغرض الأساسي لمركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط هو مساعدة البلدان العربية على تقوية قدراتها المؤسسية والفنية لتعزيز عمليات تصميم وتطبيق السياسات الاقتصادية الكلية والمالية اللازمة لمعالجة التحديات الاقتصادية ودعم النمو المرتفع والمستدام والاحتوائي. ويتيح المركز منهجا إقليميا في تنمية القدرات بهدف تقديم دعم مصمم بحيث يتلاءم على نحو أفضل مع الأولويات الإقليمية. ولتحقيق ذلك، ينسق المركز على نحو وثيق مع كل الأطراف المعنية بشكل عملي، ويعمل على توافق برنامجه التدريبي مع احتياجات صنع السياسات في البلدان الأعضاء، وتعزيز التَعَلُّم من النظراء. وبينما صندوق النقد الدولي هو الجهة الرئيسية التي تقدم التدريب في مجالات خبراته الأساسية، يتولى المركز كذلك تنسيق عقد دورات تدريبية مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ويشترك مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط كذلك مع صندوق النقد العربي في عقد دورات تدريبية في أبوظبي وبلدان عربية أخرى، ومع بنك المغرب للتدريب في الرباط. وتعقد الدورات باللغة العربية أو الإنجليزية (مع توافر خدمة الترجمة الفورية عموما إلى اللغة العربية). وينظم المركز كذلك مؤتمرات وندوات لمناقشة موضوعات السياسات الحديثة والناشئة ذات الأهمية للبلدان العربية، وهي مفتوحة لقاعدة أعرض بما فيها صناع السياسات الكويتيون، ومجتمعات الأعمال والدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني. ونظرا للوضع الناتج عن جائحة كوفيد-١٩، وسع المركز برنامجه لتقديم الدورات عبر الإنترنت في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ لتحل محل الدورات المباشرة إلى حين عودة الأوضاع إلى طبيعتها.

البلدان المؤهلة

تُتاح الدورات التدريبية لممثلي البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/institute/eligibility.

عملية الاختيار

تتم المشاركة في الدورات أساسا عن طريق طلبات الالتحاق. أما الدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة فقط، فتختار الجهات الحكومية المرشحين عند استلامها خطاب الدعوة من مدير مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط.

الجدول الزمني

يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات على الموقعين الإلكترونيين http://www.cef.imf.org و http://www.imf.org/institute/all-locations.

معلومات الاتصال

Mr. Paulo Drummond
Director
IMF–Middle East Center for Economics and Finance
The Symphony Style Building
Salem Al Mubarak St., Salmiya
P.O. Box 273 / Salmiya, 22003, Kuwait
هاتف: 5103 2224 965+ / 5109 2224 965+
فاكس: 5055 2224 965 +
البريد الإلكتروني: cefinfo@imf.org
الموقع الإلكتروني: http://www.cef.imf.org

معهد فيينا المشترك

ينظم الصندوق دورات تدريبية في معهد فيينا المشترك (JVI) في النمسا، وذلك في الأساس للمسؤولين من بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وقد تأسس معهد فيينا المشترك في عام ١٩٩٢ للمساعدة في تقوية السياسات والمؤسسات الاقتصادية وتشجيع إقامة شبكات من المسؤولين الرسميين من مختلف بلدان المنطقة. ويتلقى المعهد الدعم في الوقت الحالي من عضوين أساسيين، هما: السلطات النمساوية – أي وزارة المالية الاتحادية وبنك النمسا الوطني، وصندوق النقد الدولي؛ بالإضافة إلى خمسة أعضاء مساهمين، هم: البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية. ومنذ أواخر ٢٠٠٧ حصلت المفوضية الأوروبية على صفة المراقب. ويقدم عدد من البلدان المانحة أيضا دعما ماليا سخيا.

البلدان المؤهلة

للاطلاع على أهلية البلدان، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/institute/eligibility.

عملية الاختيار

تتم المشاركة في الدورات أساسا عن طريق طلبات الالتحاق. وبالنسبة للدورات المفتوحة للمشاركة بموجب الدعوة فقط، فإن الجهات الرسمية الحكومية تختار المرشحين بناء على طلب من الإدارة المعنية في صندوق النقد الدولي المسؤولة عن الدورة التدريبية.

طلبات الالتحاق

للحصول على طلب الالتحاق الإلكتروني يرجى زيارة الموقع التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/insapply.

الجدول الزمني

يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات على الموقعين الإلكترونيين: http://www.jvi.org و: http://www.imf.org/institute/all-locations.

معلومات الاتصال

Mr. Hervé Joly
Director
Joint Vienna Institute
Mariahilfer Strasse 97
1060 Vienna, Austria
هاتف: 9495 798 1 (0) 43+

البريد الإلكتروني: jvi@jvi.org

الموقع الإلكتروني: www.jvi.org

مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا

استهل مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC) نشاطه في يناير ٢٠١٧ في مدينة دلهي بالهند لتلبية احتياجات ستة بلدان في جنوب آسيا من التدريب والمساعدة الفنية. ونظرا لأن هذا المركز هو الأول في تحقيق الدمج الكامل بين أنشطة التدريب والمساعدة الفنية، فهو يمثل ركيزة للتخطيط والتنسيق وتنفيذ أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات في المنطقة.

البلدان المؤهلة

للاطلاع على أهلية البلدان، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/institute/eligibility.

عملية الاختيار

تتم المشاركة في الدورات أساسا عن طريق تقديم طلبات الالتحاق. وبالنسبة للدورات المفتوحة للمشاركة بموجب الدعوة فقط، فإن الجهات الرسمية الحكومية تختار المرشحين بناء على طلب من الإدارة المعنية في صندوق النقد الدولي المسؤولة عن الدورة التدريبية.

الجدول الزمني

يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات على الموقعين الإلكترونيين: https://www.sarttac.org و http://www.imf.org/institute/all-locations.

معلومات الاتصال

Mr. David Cowen
Director
South Asia Training and Technical Assistance Center
6th Floor, Worldmark 2 Building
Aerocity, New Delhi 110037

India
هاتف: 49281000 011 91+
البريد الإلكتروني: INFOSARTTAC@imf.org
الموقع الإلكتروني https://www.sarttac.org

معهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة (STI)

ينظم الصندوق بالتعاون مع حكومات سنغافورة واليابان وأستراليا دورات دراسية للمسؤولين من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ وذلك بمقر معهد التدريب الإقليمي المشترك في سنغافورة (STI) الذي أنشئ في عام ١٩٩٨.

البلدان المؤهلة

للاطلاع على أهلية البلدان، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/institute/eligibility.

عملية الاختيار

تتم المشاركة في الدورات أساسا عن طريق طلبات الالتحاق. وبالنسبة للدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة فقط، فإن الجهات الرسمية الحكومية تختار المرشحين بناء على طلب من الإدارة المعنية في صندوق النقد الدولي المسؤولة عن الدورة التدريبية.

طلبات الالتحاق

للحصول على استمارة طلب الالتحاق الإلكتروني يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/insapply. وسوف يتم الإعلان عن أي تعديلات في الجدول الزمني للدورة على الموقع الإلكتروني لكتيب دورات المعهد.

الجدول الزمني

يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات في الموقعين الإلكترونيين: http://www.imfsti.org و http://www.imf.org/institute/all-locations.

معلومات الاتصال

Mr. Ales Bulir
Deputy Director
IMF-Singapore Regional Training Institute
79 Robinson Road, #16-01
Singapore 068897
هاتف: 5311 6225 65+ / فاكس: 6080 6225 65+
البريد الإلكتروني: stiinfo@imf.org
الموقع الإلكتروني: www.imfsti.org

برامج التدريب الإقليمية

برنامج التدريب في جورجيا (GTP)

أسس صندوق النقد الدولي ووزارة المالية في جورجيا، بالتعاون مع معهد فيينا المشترك، برنامج التدريب في جورجيا لزيادة فرص التدريب المتاح للمسؤولين من ١١ بلدا في منطقة القوقاز وشرق أوروبا وآسيا الوسطى (جورجيا وأذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا ومولدوفا وبيلاروس وطاجيكستان وأوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان).

البلدان المؤهلة

للاطلاع على أهلية البلدان، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/institute/eligibility.

عملية الاختيار

تتم المشاركة في معظم الدورات عن طريق تقديم طلبات الالتحاق، حيث يُطلب إلى المرشحين تقديم طلبات الالتحاق إلكترونيا من خلال الموقع التالي: http://www.imf.org/insapply. وبالنسبة للدورات المفتوحة للمشاركة بموجب الدعوة فقط، فإن الجهات الرسمية الحكومية تختار المرشحين بناء على طلب من الإدارة المعنية في صندوق النقد الدولي المسؤولة عن الدورة التدريبية.

الجدول الزمني

يمكن الاطلاع على الجدول الزمني الحالي مع وصف كامل للدورات على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.imf.org/institute/all-locations.

معلومات الاتصال

Ms. Ana Margiani
Head of International Relations Department
Ministry of Finance Academy
10 Gorgasali St., Tbilisi, 0114, Georgia
هاتف: (18 11) 26 10 226 32 995+
البريد الإلكتروني: a.margiani@mof.ge
الموقع الإلكتروني: http://www.mofacademy.ge/en/

دورات التدريب الأخرى (OT)

إلى جانب عقد الدورات التدريبية في مقر الصندوق الرئيسي ومراكز وبرامج التدريب الإقليمية، يعقد معهد الصندوق دورات تدريبية في مراكز المساعدة الفنية الإقليمية (RTACs) التابعة للصندوق وفي أماكن عديدة أخرى، وذلك بالتعاون في الغالب مع جهات التدريب الإقليمية الأخرى. وتُعقد الدورات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية.

وتتقرر مواعيد الدورات عموما لتلبية احتياجات التدريب الإقليمية وشبه الإقليمية. ويتضمن هذا الكتيب وصفا لهذه الدورات. المشاركة في دورات التدريب الأخرى هي بموجب الدعوة فقط. وتختار الجهات الرسمية الحكومية مرشحيها استجابة لتلقي طلبات الترشيح.

للاطلاع على تفاصيل مواقع التدريب والجداول الزمنية، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لكتيب التدريب وعنوانه كالتالي:
http://www.imf.org/institute/all-locations.

وصف الدورات

الدورات التدريبية المدرجة في برنامج تدريب معهد الصندوق هي دورات يقدمها المعهد وإدارات الصندوق المتخصصة. وفيما يلي عرض للدورات التدريبية في كل موضوع حسب عنوان الدورة وفق الترتيب الأبجدي لمختصرات عناوينها باللغة الإنجليزية.
للاطلاع على أحدث المعلومات عن الجدول الزمني، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لكتيب التدريب وعنوانه www.imf.org/institute.

ويوصى بأن يكون المتقدمون للالتحاق بالدورة قد أتموا دورة واحدة أو عدة دورات تمهيدية عبر شبكة الإنترنت قبل التقدم للالتحاق بالتدريب في الفصول الدراسية. وفي بعض الحالات، قد يكون إتمام دورة عبر شبكة الإنترنت من الشروط الأساسية لحضور دورات محددة في الفصول الدراسية. ويُرجى الرجوع إلى كتيب التدريب الإلكتروني للاطلاع على التوصيات بشأن الإعداد لحضور الدورات.

سياسات القطاع المالي

إعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها (BR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية والهيئات التنظيمية والسلطات الرقابية ووزارات المالية وصناديق تأمين الودائع والجهات الأخرى المعنية بالرقابة المصرفية، وتسوية أوضاع البنوك، وتشغيل شبكات الأمان المالي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن تكون لدى المشاركين خبرة في الرقابة المصرفية وتسوية أوضاع البنوك (قضايا السياسات أو خبرة في العمليات) و/أو حماية المودعين.

وصف الدورة: تعرض هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، صورة شاملة للقضايا المفاهيمية والتشغيلية المتعلقة بإعادة هيكلة البنوك الضعيفة وتسوية أوضاعها. ومن أهم الموضوعات التي تناقشها هذه الدورة:

- تحديد البنوك الضعيفة والرقابة عليها: الأسباب الشائعة للمشكلات المصرفية وكيف يتم تحديدها وكذلك أدوات التدخل المبكر والمناهج الرقابية في التعامل مع البنوك الضعيفة،
- الاستعداد للتشغيل: الركائز المؤسسية لشبكات الأمان المالي والتنسيق بين الهيئات، والعوامل الأساسية في نظم التسوية الفعالة، (استرشادا بما ورد في *"المواصفات الأساسية لنظم التسوية الفعالة"* التي أعدها "مجلس الاستقرار المالي")؛ *ووضع خطط التعافي وتسوية الأوضاع؛ واتخاذ المبادرات لاختبار قدرة الاستمرارية في العمل؛ ودور التأمين على الودائع وأفضلية المودعين*،
- احتواء الأزمات: دعم السيولة والضمانات الحكومية والإجراءات الإدارية الاستثنائية لوقف تدفقات السيولة الخارجة المتواصلة،
- إعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها: بدء إجراءات التسوية، وخيارات التسوية المتاحة للبنوك المؤثرة على النظام وغير المؤثرة عليه، والتسوية عبر الحدود، واستراتيجيات التشخيص وإعادة الهيكلة على مستوى النظام، واعتبارات السياسات وأدوات دعم رأس المال العام،

- التعامل مع الأصول المتعثرة: إخفاقات السوق وإصلاحات السياسات، ومناهج حل مشكلات القروض المتعثرة – والسياسات الرقابية، وإنفاذ إجراءات الإعسار وسداد الديون، وأسواق الأصول المتعثرة، ودور شركات إدارة الأصول.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح العوامل الأساسية في الاستعداد للأزمات وإدارتها.
- تحديد البنوك الضعيفة والتوصل إلى استراتيجيات للتعامل مع مثل تلك المؤسسات.
- تحديد سمات التصميم الرئيسية لنظم التسوية الفعالة والخيارات المتاحة لتعزيز الاستعداد للتشغيل.
- تحديد خيارات تحقيق الاستقرار في مواجهة الذعر المالي وتصميم استراتيجيات موثوقة لإعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها على أساس منفرد وعلى أساس النظام ككل.
- المقارنة بين الخيارات المتاحة لمعالجة الأصول المتعثرة.

عبر شبكة الإنترنت: الدورة التدريبية المشتركة عبر الإنترنت بين بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي حول تسوية أوضاع البنوك (BROC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من البلدان الذين لديهم معرفة محدودة بإجراءات تسوية أوضاع البنوك وتشغيل شبكات الأمان المالي في البنوك المركزية، والهيئات التنظيمية، والسلطات الرقابية، ووزارات المالية، وهيئات ضمان الودائع، والهيئات الأخرى المسؤولة عن تسوية أوضاع البنوك.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون ممن لديهم خبرة في الرقابة على البنوك و/أو معالجة أوضاع البنوك الضعيفة، و/أو حماية المودعين. ومن الضروري أن تتوافر للمشاركين خدمة الإنترنت، وتحديدا من خلال متصفح الموقع "غوغل كروم" لاستكمال الدروس عبر الإنترنت والمشاركة في الحلقات الدراسية الشبكية.

وصف الدورة: يشترك في تقديم هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت كل من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي ومعهد الاستقرار المالي في بنك التسويات الدولية بالتعاون مع الجمعية الدولية لضامني الودائع. وتتكون هذه الدورة من حلقات دراسية شبكية وكذلك مواد مُعدة للدراسة الذاتية ومتاحة عبر شبكة الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني لمعهد الاستقرار المالي (FSI Connect) وصندوق النقد الدولي. وسوف يساعد التدريب عبر الإنترنت على:

- استكشاف الدوافع المشتركة وراء حالات الإخفاق المصرفي وتعريف المشاركين بالمعايير الدولية لنظم تسوية أوضاع البنوك، بما فيها الطرق الممكنة لتطبيقها بصورة تناسبية؛
- تعزيز فهم أدوات التسوية الرئيسية وتطوير مهارات تطبيقها في حالات الإخفاق المصرفي.
- إطلاع المشاركين على أهم عناصر خطط تسوية أوضاع البنوك، واستراتيجيات التسوية وإمكانية التسوية في البنوك، والتخطيط لحالات الطوارئ، وزيادة الوعي بأدوار السلطات في بلد الموطن والبلد المضيف في هذه العملية والتعريف بطرق التعاون الدولي بينها،
- تعريف المشاركين بالمعايير الدولية لنظم تأمين الودائع، وأهم أشكال نظم تأمين الودائع (بما فيها أنواع هذه النظم وأفضلية المودعين)، والطريقة الممكنة للجمع بين نظم تأمين الودائع وأدوات التسوية، وتطبيق هذه النظم على نحو متناسب،
- تعزيز فهم العمليات ذات الصلة التي يتعين وضعها لتفعيل عمليات تسوية أوضاع البنوك، والتعريف بموضوعات حيوية مثل التمويل في حالة تسوية الأوضاع، والقدرة على استيعاب الخسائر واستعداد العمليات لإجراءات التسوية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أسباب الإخفاق المصرفي، وشرح أصول نظم تسوية أوضاع البنوك التي تنتج عنه، والتعرف على "المواصفات الأساسية" التي حددها مجلس الاستقرار المالي لنظم التسوية الفعالية والإرشادات المصاحبة وكيف يمكن تطبيقها بشكل تناسبي.
- شرح الأدوات الرئيسية في تنفيذ عملية تسوية منظمة، وعلى نحو أكثر تحديدا، ممارسة عملية تطبيق صلاحيات التحويل والشروط المسبقة الخاصة بها (أي اتفاقات الشراء وتحمل الديون).
- شرح العناصر الرئيسية في مخططات التسوية، مع إدراك منظوري بلد الموطن والبلد المضيف.
- تحديد المكونات الرئيسية لاستعداد عمليات السلطات للتعامل مع حالات الإخفاق المصرفي.
- معرفة المبادئ الأساسية للجمعية الدولية لضامني الودائع التي تضمن فعالية نظم تأمين الودائع وتحديد أهم أشكال نظم تأمين الودائع (بما فيها مهامها وآليات رد المبالغ، والعرض الموحد لبيانات العميل)، وشرح طريقة تفاعل نظام تأمين الودائع مع أدوات التسوية وتحديد منافع أفضلية المودعين.
- تذَكُّر والتدرب على العناصر الرئيسية المتعلقة بالتمويل في حالة تسوية الأوضاع ودور القدرة على استيعاب الخسائر في عملية التسوية.

عبر شبكة الإنترنت: الدورة التدريبية المشتركة عبر الإنترنت بين بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي حول المسائل الرقابية والتنظيمية للمراقبين المصرفيين (SROC)

المستفيدون المستهدفون: الموظفون المتخصصون الجدد نسبيا على العمل في مجال التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي وكذلك المراقبون ذوو الخبرة الراغبون في ترسيخ استيعابهم للمفاهيم التنظيمية والرقابية الأساسية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون من موظفي البنوك المركزية والهيئات الرقابية. من الضروري أن تتوافر خدمة الإنترنت، وتحديدا من خلال متصفح الشبكة "غوغل كروم"، لتلقي الدروس عبر الإنترنت والمشاركة في الحلقات الدراسية الشبكية.

وصف الدورة: يشترك في تقديم هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت كل من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي ومعهد الاستقرار المالي في بنك التسويات الدولية. وتتكون هذه الدورة من البث الحي للحلقات الدراسية الشبكية وكذلك من مواد مُعدة للدراسة الذاتية ومتاحة عبر شبكة الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني لمعهد الاستقرار المالي (FSI Connect) وصندوق النقد الدولي. وتغطي الدورة الموضوعات الرئيسية التالية:

- المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة،
- رأس المال التنظيمي،
- إطار ترجيح المخاطر،
- الشروط الاحترازية الأخرى،
- أدوات الرقابة وأساليبها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- عرض موجز للمفاهيم الأساسية للتنظيم والرقابة في القطاع المصرفي.
- وصف أدوار وصلاحيات أجهزة الرقابة المصرفية.

- شرح أهم جوانب التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي مثل رأس المال التنظيمي، وترجيح المخاطر، والسيولة الإلزامية، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.
- تحديد أدوات الرقابة وأساليبها الرئيسية.

إطار إدارة الضمانات والمخاطر (CRMF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن تكون لدى المشاركين خبرة في عمليات البنوك المركزية، وإدارة المخاطر، والأسواق المالية، و/أو الكفاءات الكمية.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية شرح إطار الضمانات وإدارة المخاطر الذي ينبغي أن تضعه البنوك المركزية لعملياتها النقدية القياسية ومساعدات السيولة الطارئة التي تقدمها. وتغطي الدورة معايير أهلية الأصول، وإجراءات السيطرة على المخاطر، والشرطية في حالة تقديم مساعدات السيولة الطارئة. وستناقش هذه الدورة كذلك قضايا محددة مثل قبول المطالبات الائتمانية كضمان، وتقديم مساعدات السيولة الطارئة في الاقتصادات المدولرة، وتقديم دعم السيولة للمؤسسات المالية غير المصرفية المؤثرة على النظام.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد المحددات الرئيسية التي تتقرر أهلية الضمانات بناء عليها (السلامة والسيولة والحجم والأسعار المُشاهَدَة ومخاطر التشغيل وتكاليفه وكفاية المتوافر في الجهاز المصرفي واليقين القانوني ومخاطر الارتباط)
- شرح المزايا والعيوب في أطر ضمانات السياسة النقدية الضيقة مقارنة بالواسعة
- شرح مسألة تكافؤ المخاطر كمبدأ إرشادي للسيطرة على المخاطر، وفهم كيف يمكن لغياب تكافؤ المخاطر أن ينعكس من خلال الاختيار المعاكس للضمان
- فهم مبادئ استخدام الإجراءات المختلفة للسيطرة على المخاطر ومعايرتها (النسبة المخصومة من قيمة الضمان، والنسبة الإضافية المخصومة من قيمة الضمان، وحدود التركز، والضمانات الزائدة، وطلبات التغطية)
- شرح مزايا وعيوب التوسع في أهلية الضمانات لتشمل الأصول المُقَوَّمة بعملات أجنبية
- تحديد العناصر الأساسية لقبول المطالبات الائتمانية كضمان (الإطار القانوني وتحديد جودة الائتمان ومعايير الأهلية وإجراءات تخفيف المخاطر والجوانب الإجرائية)
- مناقشة المزايا والعيوب في توسيع إطار الضمانات في السياسة النقدية
- وضع معايير أهلية الطرف المقابل في عمليات السياسة النقدية، وتحديد إجراء لوقف الأطراف المقابلة غير الممتثلة لتلك المعايير (آلية فترة السماح)
- شرح الشروط الأساسية لتقديم مساعدات السيولة الطارئة (الطبيعة المؤقتة لضغوط السيولة، وتقديم الدعم كملجأ أخير، والملاءة، وتوافر مقومات الاستمرار، والضمان، والشرطية، والمراقبة من خلال خطط التمويل)، وكذلك المَعْلَمات الأساسية لمساعدات السيولة الطارئة (أجل الاستحقاق، والوقت المحدد، وسعر الفائدة)
- فهم الفروق بين السياسة النقدية وأطر ضمان مساعدات السيولة الطارئة
- شرح المبادئ الرئيسية لخطط التمويل ولاستخدامها في حالات تقديم مساعدات السيولة الطارئة
- مناقشة المزايا والعيوب والشروط لتوسيع نطاق الأهلية لتقديم مساعدات السيولة الطارئة للمؤسسات المالية غير المصرفية

- تحديد الوحدات الأساسية في البنيان القانوني لمساعدات السيولة الطارئة (قانون البنك المركزي، وتنظيم مساعدات السيولة الطارئة، وإجراءات مساعدات السيولة الطارئة، ومذكرات التفاهم مع وزارة المالية وجهاز الرقابة المصرفية)
- مناقشة مزايا وعيوب تقديم مساعدات السيولة الطارئة بعملية أجنبية

العناصر الأساسية للرقابة المصرفية (CBS)

المستفيدون المستهدفون: أجهزة الرقابة المصرفية.

شروط الالتحاق: يُتوقع إلمام المشاركين بأساسيات إجراءات التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي.

وصف الدورة: تعرض هذه الدورة التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية نظرة شاملة عن القضايا المفاهيمية والتشغيلية المتعلقة بالتنظيم والرقابة في القطاع المصرفي. وتغطي الدورة عناصر الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية بما في ذلك المبادئ الأساسية لاتفاقية بازل، والتطورات التنظيمية في القطاع المصرفي، ومتطلبات السيولة، واختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وتعرض الدورة التدريبية أيضا مناقشات وتمارين حول التطبيقات والمنهجيات التي يستخدمها المراقبون غالبا. وتستخدم في هذه الدورة كذلك التمارين العملية لمحاكاة الممارسات والتحليلات الرقابية كعناصر مكملة للمحاضرات النظرية. ومن المتوقع أن يقوم المشاركون بعرض آرائهم وتجاربهم حول مختلف القضايا التي تتناولها الدورة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد وتوضيح العناصر الأساسية للإطار التنظيمي الاحترازي
- وصف المنهجيات والأدوات الرقابية الفعالة.
- استخلاص الدروس من المخاطر السابقة المحيطة بالاستقرار المالي لمحاولة منع تكرارها.

المدفوعات العابرة للحدود في العصر الرقمي (CBPDA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا العاملون في إدارات المدفوعات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا، والسياسة النقدية، وإدارة النقد الأجنبي، والاستقرار المالي في البنك المركزي والذين يشغلون مراكز ذات مسؤوليات مشابهة.

شروط الالتحاق: ينبغي أن تكون لدى المشاركين خبرة في العمليات و/أو الرقابة في واحد أو أكثر من المجالات التالية: المدفوعات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا، والسياسة النقدية، وإدارة النقد الأجنبي، والاستقرار المالي.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، مصممة بحيث تكون تفاعلية باستخدام مزيج من المحاضرات ونماذج محاكاة دراسات الحالة وندوات النقاش. تركز المحاضرات أولا على إعطاء فكرة عامة عن أحدث ما توصلت إليه المعرفة بالطرق الممكنة لاستخدام وسائل الدفع الرقمية المبتكرة (العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية والعملات الرقمية المستقرة) في المعاملات الدولية. وتحلل الدورة بعد ذلك المنافع (تخفيض التكاليف وتوسيع إمكانات الاستفادة من نظم المدفوعات الدولية) والمخاطر على الاقتصادات، مع التركيز على انعكاساتها على السياسة النقدية، والاستقرار المالي، والتدفقات الرأسمالية، والنظام

النقدي الدولي. بعد تكوين فهم أساسي للمدفوعات عبر الحدود، يقوم المشاركون بتطبيقها في دراسات حالة افتراضية ومن خلال ندوات النقاش.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم عملية إعادة التشكيل الجارية للمدفوعات عبر الحدود في العصر الرقمي.
- وضع إطار لتحليل المنافع والمخاطر من استخدام النقود الرقمية في المدفوعات العابرة للحدود.
- مناقشة اعتبارات السياسات مع أخذ دور النقود الرقمية في المدفوعات العابرة للحدود في الاعتبار.

القضايا الراهنة في الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي (BRS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بالرقابة والتنظيم في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في إدارات الرقابة والتنظيم بالبنوك المركزية والهيئات المسؤولة عن الرقابة المصرفية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة في أعمال التنظيم والرقابة بالقطاع المصرفي.

وصف الدورة: تستعرض هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، آخر تطورات الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي، بما في ذلك معايير كفاية رأس المال، وقواعد قياس السيولة، والانكشافات الكبيرة ومعاملات الأطراف ذات الصلة، ورؤى السياسات ومناهجها المتطورة في التعامل مع أزمة كوفيد-١٩، مثل أهمية صلابة العمليات. وتركز الجلسات في هذه الدورة التدريبية على الجوانب ذات الأهمية الخاصة لكل منطقة وتناقش أهم تحديات التطبيق، بالإضافة إلى الانعكاسات على البنوك والسلطات الرقابية. وسوف تركز الدورة كذلك على انعكاسات أزمة كوفيد-١٩ على التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي. وفي هذا الصدد، سوف تناقش الدورة المبادئ التوجيهية لأجهزة وضع المعايير وكذلك إجراءات السياسات واستراتيجيات الخروج التي تعتمدها البلدان في مواجهة أزمة كوفيد-١٩.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف وتلخيص العناصر الأساسية لمعايير اتفاقية بازل وطريقة تطبيقها في بلدانهم.
- شرح آخر الإصلاحات والتطورات في معايير التنظيم المصرفي الدولية الأخرى.
- تحديد الممارسات الرقابية الجيدة لرصد وتقييم المخاطر المصرفية واتخاذ الإجراءات الفعالة.
- وصف انعكاسات أزمة كوفيد-١٩ على التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي.

مراقبة المخاطر السيبرانية – المسار إلى صلابة العمليات (CRS)

المستفيدون المستهدفون: أجهزة الرقابة والتنظيم في القطاع المالي التي تتولى مسؤوليات تتضمن التنظيم المتعلق بالمخاطر السيبرانية و/أو الرقابة على البنوك المركزية والهيئات المعنية بالرقابة على المؤسسات المالية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن تكون لدى المشاركين خبرة لمدة سنة على الأقل في مجال أعمال التنظيم والرقابة العامة على المؤسسات المالية.

وصف الدورة: تمهد هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي، لتقديم تدريب في المستوى المتوسط في مجال التنظيم والرقابة على المخاطر السيبرانية للمراقبين غير المتخصصين في القطاع المالي.
هذه الدورة سوف: (١) تستعرض آخر الاتجاهات العامة للتكنولوجيا التي تعتمدها الكيانات الخاضعة للرقابة، ومشهد التهديدات المتغيرة وانعكاساتها على المخاطر السيبرانية والاستقرار المالي، و(٢) تتناول العناصر الرئيسية في القواعد التنظيمية الخاصة بالمخاطر السيبرانية، و(٣) تناقش المناهج والأدوات الرقابية، و(٤) تعرض أهم مفاهيم الأمن السيبراني، وتغطي الحوكمة وتقييم المخاطر وتبادل المعلومات، بناء على المعايير وأفضل الممارسات الدولية. وسوف تركز الجلسات على إعطاء دروس ونصائح عملية يمكن أن تستفيد منها الأجهزة التنظيمية والرقابية، في سياق أنشطتها الرقابية اليومية. وسوف تكون الجلسات تعليمية وتفاعلية من خلال التدريبات الجماعية ودراسات الحالة وعقد المناقشات لتبادل المعلومات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم أسس حلول تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المؤسسات المالية، ومشهد التهديدات السيبرانية، والخصائص الرئيسية للمخاطر السيبرانية وموقعها في إطار إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل.
- تحديد وتقديم عرض موجز للمكونات الرئيسية في القواعد التنظيمية للمخاطر السيبرانية والمناهج السليمة في مراقبة المخاطر السيبرانية.
- فهم انعكاسات المخاطر السيبرانية على الاستقرار المالي وتكوين رؤية متعمقة عن سبل تعزيز الصلابة السيبرانية في القطاع المالي.

إدارة الدين، وإبلاغ بيانات الدين، والعلاقات مع المستثمرين (DMIR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من مكاتب إدارة الدين ووزارات المالية والبنوك المركزية الذين يتعاملون مع الموضوعات المتعلقة بإدارة الدين العام في البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، تتيح بناء قدرات مديري الدين على أساس الممارسات السليمة في مجالات إدارة الدين، وإبلاغ بيانات الدين، والعلاقات مع المستثمرين بهدف دعم عمليات إدارة الدين وزيادة شفافية الدين العام. وتستخدم الدورة *المبادئ التوجيهية المعدلة لإدارة الدين العام* (*Revised Guidelines for Public Debt Management*)

كأساس في مناقشة أهم شروط ومزايا نشر البيانات الشاملة والدقيقة عن الدين في الوقت الملائم، بما في ذلك من خلال نشر تقارير ونشرات الدين الدورية. ويتلقى المسؤولون التدريب حول أهمية الشفافية في فعالية العلاقات مع المستثمرين، وتطوير الأسواق، وإدارة الدين السليمة. وتعزز هذه الدورة التدريبية قدرة الحكومة على دعم إدارة الدين العام بكفاءة عن طريق إرساء ممارسات إبلاغ بيانات الدين والعلاقات مع المستثمرين ضمن مبادئ إدارة الدين الرئيسية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم أهمية إبلاغ بيانات الدين بانتظام في سياق *المبادئ التوجيهية المعدلة لإدارة الدين العام*.
- توضيح خصائص التكلفة والمخاطر في محفظة الاستثمار في سندات الدين، بما في ذلك الدين المضمون.
- حساب المؤشرات ذات الأهمية في محفظة سندات الدين وهياكل استرداد الدين.
- شرح أهمية النشر الدوري لنشرات الدين وتقارير إدارة الدين السنوية.
- إصدار نشرات عن الدين، وتقارير عن الديون، وعروض عن علاقات المستثمرين.
- مناقشة الممارسات ذات الأهمية في العلاقات مع المستثمرين التي تحسِّن شفافية الدين.

تطوير أسواق الدين المحلية (DDM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في مكاتب إدارة الدين والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية المتعاملون في الموضوعات ذات الصلة بأسواق الأوراق المالية في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية تتناول مجموعة متنوعة من الموضوعات المتعلقة بتطوير أسواق السندات الحكومية المحلية. تُنظَّم هذه الدورة التي طُوِّرَت مؤخرا استنادا إلى التشخيص الجديد في المذكرة التوجيهية بعنوان *Guidance Note for Developing Government Local Currency Bond Markets* والتي اشترك في إعدادها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويتلقى المسؤولون تدريبا حول البيئة المالية الكلية ذات الصلة وأهم الوحدات الأساسية المتعلقة بسوق المال، والسوق الأولية، والسوق الثانوية، وقاعدة المستثمرين، والإطار القانوني والتنظيمي، والبنية التحتية للسوق التي تدعم تطوير الأسواق. وتساعد هذه الدورة على تكوين فهم أعمق للروابط المتبادلة بين كل وحدة أساسية والتحديات المصاحبة التي تحيط بتطويرها. وبناء على مجموعة من مقاييس النتائج ومؤشرات السياسات، يتدرب المشاركون على إجراء تقييم ذاتي لمرحلة تطور السوق على أساس الوحدات الأساسية بهدف تحديد الفجوات وأبرز القيود.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح أهمية دور الأسواق المترابطة في تطوير سوق السندات الحكومية.
- تقدير التحديات الأساسية أمام تعميق سوق الدين المحلية.
- صياغة السياسات وتحديد الممارسات الفعالة في أسواق المال وأسواق السندات الحكومية التي تدعم تطور السوق.
- تفسير ضرورة تنسيق الأطراف المعنية مع مجموعة من الهيئات الحكومية والأطراف المشاركة في السوق.

- تحديد ممارسات فعالة في علاقات المستثمرين وتنويع قاعدة المستثمرين.
- إجراء تقييم ذاتي لمرحلة تطور السوق لتحديد الفجوات وأبرز القيود.

الأموال الإلكترونية والمدفوعات عبر الهواتف المحمولة (EMM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا العاملون في إدارات المدفوعات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا، والسياسة النقدية، والاستقرار المالي في البنك المركزي والذين يشغلون مراكز ذات مسؤوليات مشابهة.

شروط الالتحاق: ينبغي أن تكون لدى المشاركين خبرة في العمليات و/أو الرقابة في واحد أو أكثر من المجالات التالية: المدفوعات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا، والسياسة النقدية، والاستقرار المالي.

وصف الدورة: تركز هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي، على الأموال الإلكترونية، وتطورات نظم المدفوعات عبر الهواتف المحمولة، والشروط المسبقة، ونموذج العمل، والمخاطر، والقواعد التنظيمية الاحترازية، والتخطيط لحالات الطوارئ. وهذه الدورة مُصَمَّمة بحيث تكون تفاعلية باستخدام مزيج من المحاضرات ودراسات الحالة/نماذج المحاكاة، وندوات النقاش. وتستند تدريبات التقييم الذاتي إلى إجراءات موجهة وتتضمن حالات الاستخدام والعناصر ونماذج العمل والمخاطر والقواعد التنظيمية. وبعد أن يُكَوِّن المشاركون فهما أساسيا للأموال الإلكترونية والمدفوعات عبر الهواتف المحمولة، يطبقونها على بلد افتراضي بغرض توضيح/صياغة استراتيجية كلية للمدفوعات بوسائل التكنولوجيا المالية ووضع خطة للعمل. وبعد التجربة العملية للتقييم الذاتي، تتم مناقشة النتائج من خلال عروض المجموعات وجلسات استخلاص المعلومات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم تطورات نظم المدفوعات عبر الأجهزة المحمولة ومخاطرها
- توضيح وصياغة استراتيجية للأموال الإلكترونية وأداء المدفوعات وكذلك وضع خطة عمل
- استيعاب إطار لنماذج العمل والرقابة التحوطية والتخطيط لحالات الطوارئ.

التطور المالي والشمول المالي (FDFI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا من البنوك المركزية والهيئات الحكومة المتعاملة في تنظيم القطاع المالي. تُعطى الأفضلية للمتقدمين المعنيين بقضايا ترتبط مباشرة بالتطور المالي والشمول المالي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين إلمام بأساسيات علم الاقتصاد أو التمويل، أو خبرة عملية معادلة. وسيكون إلمامهم بالاقتصاد القياسي عاملا مساعدا، ولكنه ليس مطلبا ضروريا. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول التطور المالي والشمول المالي (FDFIx).

وصف الدورة: تشرح هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، أهمية التطور المالي والشمول المالي بالنسبة للاقتصاد الكلي. وإذ تبدأ الدورة بتحليل يحدد دور التمويل في الاقتصاد، فهي تعرض إطارا لتطوير الأسواق المالية، وتحدد الأطراف الفاعلة والأدوات

الرئيسية، كما تلقي الضوء على العقبات التي يمكن أن تعوق تطوير هذه الأسواق وكذلك السياسات التي تشجع تطوير الأسواق المالية. وتعرض هذه الدورة مفهوم الشمول المالي باعتباره أحد الأبعاد الأساسية في التطوير المالي – وهو منظور لم يلق اهتماما إلا مؤخرا. وتستعرض الدورة المؤشرات المستخدمة حاليا لقياس الشمول المالي، وتأثيره على الاقتصادي الكلي، وأهم استراتيجيات السياسات التي تُتبع عادة لتشجيع الشمول. وتستخدم الدورة كذلك مجموعة واسعة من دراسات الحالة والعمل الجماعي والحلقات التطبيقية لضمان اكتساب المشاركين للخبرة العملية التي تفيدهم في أداء مهام وظائفهم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد الأطراف الفاعلة والأدوات الرئيسية اللازمة لتطوير الأسواق المالية.
- قياس درجة التطور المالي والشمول المالي لبلد ما أو بلدان معينة باستخدام مجموعة كبيرة من المؤشرات الموحدة.
- استخدام نموذج تحليلي بسيط للتنبؤ بالنتائج المحتملة لمختلف السياسات حول الشمول المالي.
- تقييم خيارات واستراتيجيات السياسات المعنية بالتطور المالي والشمول والمالي من منظور الاقتصاد الكلي، وذلك بتحديد المفاضلات الممكنة والعقبات المحتملة.
- وضع استراتيجية للسياسات بغية دعم التطوير المالي في البلد المعني، مع مراعاة الظروف والروابط الأولية بين القطاع المالي والاقتصاد الكلي.

البنى التحتية للأسواق المالية: المبادئ والممارسات (FMI-PP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا العاملون في إدارات المدفوعات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا في البنك المركزي والذين يشغلون مراكز ذات مسؤوليات مشابهة.

شروط الالتحاق: ينبغي أن تكون لدى المشاركين خبرة في العمليات و/أو الرقابة في واحد أو أكثر من المجالات التالية: إدارات المدفوعات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا.

وصف الدورة: تركز هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في الصندوق، على مبادئ البنى التحتية للأسواق المالية (PFMI). والدورة مُصَمَّمة بحيث تكون تفاعلية باستخدام مزيج من المحاضرات ونماذج محاكاة دراسات الحالة وندوات النقاش. وتركز المحاضرات على الأربعة والعشرين مبدأ والخمس مسؤوليات التي تضطلع بها السلطات في ظل مبادئ البنى التحتية للأسواق المالية، وإطار الإفصاح، ومنهجية التقييم، وبعض قضايا موضوعات الصلابة السيبرانية، وتكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة، والابتكارات الرقمية ذات الصلة. وبعد أن يُكَوِّن المشاركون فهما أساسيا للمعايير، يطبقونها على بلد افتراضي لتقييم مستوى امتثال نظام مدفوعاته، ونظام تسوية الأوراق المالية، والحفظ المركزي للأوراق المالية. وتقوم تدريبات التقييم الذاتي على مبادئ موجهة وتتضمن الأساس القانوني، ومخاطر الائتمان، والضمانات، وإدارة التوقف عن السداد، ومخاطر السيولة، والحفظ المركزي للأوراق المالية، والتسوية النقدية، ومخاطر الأعمال العامة، ومخاطر التشغيل. وبعد التجربة العملية للتقييم الذاتي، تتم مناقشة النتائج من خلال عروض المجموعات وجلسات استخلاص المعلومات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- وصف إطار مبادئ البنى التحتية للأسواق المالية
- تطبيق المعايير لتحقيق امتثال نظام المدفوعات، ونظام تسوية الأوراق المالية، والحفظ المركزي للأوراق المالية
- تعزيز سلامة المدفوعات وكفاءتها، وترتيبات المقاصة، والتسوية، والقيد، وعلى نطاق أوسع، الحد من المخاطر النظامية لزيادة الشفافية ودعم الاستقرار المالي

الأسواق والأدوات المالية (FMI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية والهيئات التنظيمية المالية المهتمون بالموضوعات المالية الأكثر تقدما من تلك الموضوعات التي تتناولها دورة "تحليل الأسواق المالية".

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون في الدورة حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة عملية معادلة. وتستلزم هذه الدورة الاستخدام المكثف للوحات الجدولية (spreadsheets) بصيغة "مايكروسوفت إكسل"، ويُتوقع من المشاركين إتقان استخدامها. ويوصى بشدة أن يقوم المتقدمون للالتحاق بهذه الدورة بإتمام دورة التدريب حول "تحليل الأسواق المالية (FMAx)" عبر الإنترنت أولا.

وصف الدورة: هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات مصممة بحيث تزود المشاركين بأساسيات الأدوات المالية على نحو يتجاوز المستوى المعتاد في تناول السندات والأسهم الذي تغطيه دورة "تحليل الأسواق المالية" عبر الإنترنت. وبعد مراجعة موجزة للمعلومات السابقة، تغطي الدورة العقود الآجلة والعقود المستقبلية والمبادلات وعقود الخيار ثم تنتقل إلى الجمع بين الإلمام بأساسيات الأدوات المالية والتطبيقات العملية. وتخصص الدورة كذلك بعض الوقت لتناول انعكاسات السياسات، وأهمها ما يتعلق بتنظيم الأسواق المالية، وإن كان يوصى بحضور دورة تدريبية منفصلة تركز على سياسات القطاع المالي بالنسبة للمهتمين بهذا الموضوع. وتتناول المحاضرات النظرية الأساسية، في حين تتيح الحلقات التطبيقية ودراسات الحالة للمشاركين تطبيق معرفتهم واختبار فهمهم لطريقة استخدام بعض الاستراتيجيات وأسباب تطبيقها. وتلقي الدورة الضوء كذلك على سوء استخدام الأدوات المالية، وهو ما يمكن أن يفضي إلى خسائر فادحة وإلى زعزعة الاستقرار المالي. ومن المتوقع أن يقوم المشاركون بإعداد عروض نهائية حول مجموعة من قضايا الأسواق المالية الراهنة المحددة سلفا.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تفسير الأساس المنطقي الاقتصادي لمختلف الأدوات والأسواق المالية.
- تحديد واستخدام المعلومات الأساسية التي تم عرضها في الدورة لإنشاء الأدوات المالية.
- استخدام نماذج التسعير الأساسية لتحديد مواطن سوء التسعير أو سوء الاستخدام المحتملة للأدوات المالية.
- تحديد المخاطر أمام الاستقرار المالي في الأسواق والأدوات المالية، بناء على دراسات حالة لأزمات مالية سابقة.
- استخلاص الدروس من المخاطر السابقة المحيطة بالاستقرار المالي لمحاولة منع تكرارها.

سياسات القطاع المالي (FSP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى العليا المشاركون في صياغة السياسات للقطاع المالي، ولا سيما موظفو البنوك المركزية وهيئات التنظيم المالي، وأي هيئات أخرى مشاركة في الرقابة الاحترازية الجزئية أو الكلية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو المالية أو لديهم خبرة عملية معادلة، ودراية بأساسيات الاقتصاد القياسي، وقدرة على تفسير النتائج المستمدة من نماذج الاقتصاد القياسي. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول "تحليل الأسواق المالية (FMAx)" وأن يكونوا على دراية عملية باستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل". كذلك يفضل أن يكون قد سبق لهم حضور دورة "الرقابة على القطاع المالي" (FSS) نظرا لأهمية فهم وتقييم المخاطر الأساسية المحيطة بالقطاع المالي من أجل تصميم سياسات التخفيف من حدة هذه المخاطر.

وصف الدورة: تبدأ هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات في الصندوق، بإلقاء نظرة عامة على كيفية انتقال المخاطر داخل القطاع المالي والقطاع العيني وفيما بينهما. ويستعرض المشاركون بعد ذلك تصميم وتأثير سياسات القطاع المالي على التخفيف من حدة المخاطر بدءا من الأساس المنطقي للسياسات الاحترازية الجزئية والكلية على السواء. وتتناول الدورة أيضا مناقشة التفاعلات بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الاحترازية. ورغم أن التركيز ينصب على الاستراتيجيات الوقائية، تناقش الدورة كذلك السياسات التي تعالج أوضاع العسر المالي. وتتضمن الدورة مزيجا من المحاضرات ودراسات الحالة والحلقات التطبيقية العملية يسمح للمشاركين بمناقشة واختبار مختلف السياسات حتى يتسنى لهم قياس نتائجها، المقصودة وغير المقصودة على السواء. وينصح المشاركون المهتمون أساسا بتقييم المخاطر بالاطلاع على دورة "الرقابة على القطاع المالي" (FSS) حيث إن ذلك هو محور تركيزها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد القنوات التي تنتقل خلالها الصدمات بين القطاع المالي والقطاع العيني، وكذلك داخل النظم المالية وفيما بينها.
- تحليل السياسات الاحترازية الجزئية والكلية ذات الصلة، وكيفية تفاعلها المحتمل مع السياسات الأخرى وأي عواقب ممكنة غير مقصودة.
- التوصية باستخدام أدوات احترازية كلية لمنع وقوع المخاطر النظامية والتخفيف من حدتها حال حدوثها وتحديد بعض التحديات المحتملة ذات الصلة بالتنفيذ.
- تقييم فعالية السياسات الاحترازية الجزئية والكلية.

الرقابة على القطاع المالي (FSS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى العليا المكلفون بالرقابة على القطاع المالي، وخاصة موظفي البنوك المركزية وهيئات التنظيم المالي، والهيئات الأخرى المشاركة في الرقابة الاحترازية الكلية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية (يفضل على مستوى الماجستير) أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية وممن يتقنون استخدام أجهزة الكمبيوتر في تحليل البيانات. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون للالتحاق بالدورة قد سبق لهم إتمام دورة التدريب عبر الإنترنت حول "تحليل الأسواق المالية (FMAx)". ونظرا لأن العديد من الحلقات التطبيقية في هذه الدورة تستخدم صحائف عمل برنامج "مايكروسوفت إكسل"، لذا يتعين الإلمام بأساسيات استخدام برنامج "إكسل".

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، إلى تعريف المشاركين بأهم المفاهيم والأدوات المستخدمة في تحديد وتقييم مواطن الضعف ومصادر القوة في القطاع المالي. وتقدم هذه الدورة مجموعة من الأدوات الأساسية لتقييم المخاطر المحيطة بالقطاع المالي وقياسها مقابل هوامش رأس المال والسيولة الوقائية في النظام المالي. وتركز المناقشات على التحديد المبكر للاختلالات المالية الكلية وتحليل مدى انتقال العسر المالي بين مختلف المؤسسات والأسواق والقطاعات الاقتصادية، بهدف الحد من احتمال وقوع الأزمات المالية وتخفيض حدتها حال وقوعها. وتتضمن الدورة مزيجا من المحاضرات والحلقات التطبيقية العملية بحيث تسمح للمشاركين بتطبيق الوسائل الضرورية لتقييم المخاطر.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- قياس المخاطر الأساسية التي تواجه البنوك (مثل الائتمان والتسويق والتمويل)، وهوامش رأس المال والسيولة الوقائية ذات الصلة، من منظور استقرار النظام المالي.
- تصميم وتنفيذ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الأساسية للملاءة والسيولة وتفسير نتائجها.
- التعرف على أهمية جهات الوساطة المالية غير المصرفية وروابطها بالبنوك.
- تقييم الروابط المالية الكلية، بما في ذلك الروابط بين قطاعات الاقتصاد؛ المالي، والحكومي، والعيني، إلى جانب آليات تعظيم الأثر المحتملة.
- رصد تراكم المخاطر النظامية ومواطن الخطر المصاحبة للائتمان، وأسعار العقارات، والرفع المالي، وعدم التوافق في الميزانيات العمومية، والروابط المتبادلة.
- تقييم كيفية انتشار الصدمات وتفاقمها من خلال النظام المالي، على سبيل المثال من خلال دوامات السيولة المعاكسة أو التأثيرات المرتدة بين أسعار الأصول والرفع المالي.

الأساليب الحدودية في إعداد نموذج السيولة النظامية في البنوك المركزية (FMMCBSL)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العُليا في البنوك المركزية المهتمون بعمليات السوق أو استراتيجية السياسة النقدية.

شروط الالتحاق: المشاركون الذين لديهم خبرة في عمليات البنوك المركزية، والأسواق المالية، ومعرفة أساسية بالأساليب الكمية.

وصف الدورة: تُدَرِّس هذه الدورة الأساليب الإحصائية المتقدمة المستخدمة في إعداد نموذج السيولة النظامية في سياق أطر العمليات المختلفة. وتغطي الدورة أساليب تناسب:

(١) ترتيبات سعر الصرف الثابت
(٢) نطاقات أسعار الفائدة
(٣) نظم الحد الأدنى لسعر الفائدة

والأساليب الكمية التي وضعها خبراء إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية مصممة كذلك للبلدان التي لديها بيانات محدودة وللأسواق المالية غير المتطورة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- التنبؤ بالعوامل المستقلة (العملة المتداولة، وصافي الأصول الأجنبية، ورصيد حساب الدولة) باستخدام إطار إحصائي مع:
  - (١) اختيار نموذج ديناميكي من بين عدة لوغاريتمات مبنية على الأداء خارج العينة
  - (٢) تقدير فترة الثقة في التنبؤات

- (٣) مطابقة التنبؤات بغرض التنبؤ بحاصل العوامل المستقلة (السيولة الهيكلية)
- (٤) إعادة استخدام معلمات النموذج تلقائيا للتعديل حسب البيانات الجديدة والانقطاعات الهيكلية

- تقدير طلب البنوك التجارية الديناميكية على احتياطيات البنوك المركزية، من خلال مناهج غير مَعْلَمية ومناهج مَعْلَمية
- معايرة ما يلي على النحو الأمثل:
  - (١) عمليات السوق المفتوحة
  - (٢) الاحتياطي الإلزامي
  - (٣) عمليات السيولة الهيكلية

اختبار الضغوط الكلية (MST)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا من العاملين في الرقابة المالية أو الاستقرار المالي في البنوك المركزية أو الهيئات الرقابية الأخرى.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وقواعد اتفاقية بازل، وتحليل الاستقرار المالي.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، مناقشة آخر المستجدات في مجال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في البنوك وشركات التأمين والصناديق المشتركة. هذه الدورة مصممة بحيث تتلاءم كذلك مع الخصوصيات الإقليمية، كتلك التي تُقَدَّم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتتضمن تحليل التمويل الإسلامي. وتتيح هذه الدورة الفرصة للمشاركين للتعرف على طبيعة واستخدامات الأدوات الجديدة التي استحدثتها أو تستخدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية لأغراض اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتحليل المخاطر النظامية. وتغطي الدورة كذلك موضوعات نشأت حديثا مثل حلقات الآثار المرتدة بين القطاع العيني والقطاع المالي، وبيع الأصول بأسعار بخسة، والمناخ، والسيولة على مستوى النظام ككل، والمخاطر ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية. ويمثل بعض هذه الأدوات عنصرا أساسيا في عمل البعثات الموفدة من الصندوق في إطار "برنامج تقييم القطاع المالي" (FSAP) والمساعدة الفنية. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح هذه الدورة الفرصة أمام المشاركين لتبادل الخبرات في مجال منهجيات اختبار تحمل الضغوط وتحليل الاستقرار المالي. وكذلك تُوجَه الدعوة في كثير من الحالات لاستضافة متحدثين من الخبراء في هذا المجال لمناقشة موضوعات محددة. وتستعرض الدورة أهداف اختبارات تحمل الضغوط والمنهجيات والأساليب المستخدمة والممارسات السليمة. وتتضمن الدورة في جانب كبير منها وحدات نموذجية عملية لتعريف المشاركين على الدورة الكاملة لاختبارات تحمل الضغوط، بدءا من إدخال البيانات وتقدير النماذج الكلية المالية إلى تصميم السيناريوهات واختيار الافتراضات وإجراء الاختبارات وإدراج حلقات الآثار المرتدة بين القطاع المالي والقطاع العيني، وعرض النتائج، وإدخالها في عملية صنع القرار بشأن السياسات، بطرق منها على سبيل المثال الاعتماد عليها في معايرة هوامش رأس المال والسيولة الوقائية.

ويُنصب التركيز طوال مدة الدورة على صياغة السيناريو وعنصري الملاءة والسيولة في اختبار القدرة على تحمل الضغوط وتفاعلاتهما. وتُختتم الدورة بعقد مناقشات الطاولة المستديرة حيث يتبادل المشاركون المعلومات والتجارب القُطْرية في هذا المجال.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد المصادر الرئيسية للمخاطر على الاستقرار المالي.
- عرض موجز لمبادئ إعداد سيناريوهات الضغوط المالية الكلية.

- الربط بين التغيرات في المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية وبين النتائج المالية، وقياس تأثيرها النسبي.
- تقييم صلابة الكيانات المنفردة والنظام المالي أمام ضغوط الملاءة والسيولة.
- إعداد نماذج وإدراجها لرصد الآثار الثانوية أو التفاعلات بين الأنواع المختلفة من المخاطر.

إدارة مخاطر الديون السيادية (MSDR)

المستفيدون المستهدفون: مديرو محافظ الدين في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا، والمسؤولون في البنوك المركزية وغيرهم من المسؤولين على مستوى التشغيل والسياسات الذين تتعلق مسؤولياتهم برصد وإدارة الخصوم السيادية والديون وتطوير أسواق سندات الدين المحلية وتشغيلها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية. ويحبذ توافر خلفية عن المحاسبة والمالية لدى المشاركين وإلمامهم بإدارة الدين، وعمليات سوق سندات الدين، وتحليل القدرة على تحمل الدين.

وصف الدورة: الهدف من هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، هو تعزيز قدرة المشاركين على إدارة مخاطر الدين السيادي وزيادة وعيهم بتكاليف ومخاطر أدوات الدين الجديدة عند إعداد استراتيجية لإدارة الدين. وتركز الدورة على التحديات التي تواجه مديري الديون في تطوير أسواق الدين، بما في ذلك أسواق السندات الأولية والثانوية. وتجري مناقشة هذه القضايا في سياق التغيرات الكبيرة التي تشهدها أسواق سندات الدين العالمية والبيئة الاقتصادية الكلية. وتجمع الدورة بين مزيج من دراسات الحالة والتدريبات العملية لتعكس صورة عملية للنظرية التي تقدمها. وتتناول الدورة الموضوعات التالية:

- إطار تحديد مخاطر الدين السيادي وإدارتها،
- حساب محفظة الدين العام الأوسع بما فيها علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والالتزامات الاحتمالية،
- أدوات الدين الجديدة وسماتها، بما فيها خاصية التكلفة والمخاطرة،
- قياس مخاطر العملة وأسعار الفائدة وإعادة التمويل،
- تقييم صلابة محفظة الدين أمام الصدمات الخارجية وصدمات السوق،
- استخدام استراتيجية سليمة متوسطة الأجل في إدارة الدين لتحقيق فعالية إدارة المخاطر،
- استراتيجيات الإصدار التي تعزز تطوير أسواق سندات الدين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد العناصر الأساسية لبناء إطار لإدارة مخاطر الديون السيادية، بما في ذلك أهدافها وتحديد المخاطر التي تنطوي عليها، والمساءلة.
- تحديد المبادئ السليمة لإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على حافظة سندات دين سيادية ورصد مخاطر المحافظ السيادية.
- قياس أهم مخاطر المحافظ السيادية، بما في ذلك العملة وسعر الفائدة وانكشافات إعادة التمويل.
- وصف الجوانب الفنية والتنفيذية لوضع استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين.
- صياغة استراتيجيات لإصدار سندات الدين مع مراعاة الصلة بين إدارة الدين وتحليل القدرة على الاستمرار في تحمل الدين.

استراتيجية الدين متوسطة الأجل (MTDS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من مكاتب إدارة الدين أو وزارات المالية أو البنوك المركزية الذين يتعاملون مع المسائل المتعلقة بإدارة الدين العام.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية، أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، تهدف إلى بناء القدرات في مجال وضع استراتيجية سليمة متوسطة الأجل لإدارة الدين وتطبيقها. ويتلقى المسؤولون التدريب في هذه الدورة على إطار استراتيجية الدين متوسطة الأجل الذي وضعه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع البنك الدولي، وهو إطار مفيد لتوضيح مفاضلات الحكومات بين التكاليف والمخاطر المصاحبة لاستراتيجيات إدارة الدين المختلفة وكذلك بالنسبة للتعامل مع درجة الانكشاف للمخاطر المتضمنة في محفظة سندات الدين، ولا سيما التباين المحتمل في تكاليف خدمة الدين وأثره على الميزانية. ويقوم المسؤولون بتحليل المفاضلات بين التكاليف والمخاطر في استراتيجيات إدارة الدين باستخدام أداة تحليل "استراتيجية الدين متوسطة الأجل" (MTDS AT) التي أعدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع مراعاة عناصر محفظة سندات الدين، والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وأوضاع السوق، ومصادر التمويل المحتملة، والروابط مع الإطار الاقتصادي الكلي متوسط الأجل الأوسع نطاقا. وبعد ذلك يستخدم المسؤولون استراتيجية يختارونها في تطبيق استراتيجية الدين متوسطة الأجل مع وضع نموذج لخطة الاقتراض السنوي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح خطوات وضع استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين (إطار استراتيجية الدين متوسطة الأجل التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).
- تحليل محفظة سندات الدين الحكومي لتحديد التكاليف والمخاطر المتأصلة في الدين الحالي.
- إعداد سيناريوهات مختلفة للمخاطر السوقية (سيناريو أساسي، وسيناريو الصدمة)، ومواءمتها مع حالة البلد المعني.
- تحديد وتقييم استراتيجيات التمويل المختلفة في ظل هذه السيناريوهات؛ ومقارنة ما تنطوي عليه من مفاضلات بين التكاليف والمخاطر.
- استخدام أداة التحليل الكمي المقترنة بإطار استراتيجية الدين متوسطة الأجل.
- عرض نتائج التحليل على نحو يعزز من قيمته لأغراض السياسات.
- وضع استراتيجية تتماشى مع أهداف إدارة الدين.
- تصميم خطة اقتراض سنوية تغطي أول سنتين من فترة الاستراتيجية

الرقابة المصرفية القائمة على المخاطر (BSO)

المستفيدون المستهدفون: المراقبون المصرفيون في المستويات الوظيفية المتوسطة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية مع الإلمام بقضايا التنظيم والرقابة المصرفيين.

وصف الدورة: تعرض هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، أساسيات وأهداف الرقابة المصرفية القائمة على المخاطر وتحدياتها وأهم عناصر نجاحها. وتغطي الدورة أهم عناصر الرقابة القائمة على المخاطر والخطوات نحو تطبيقها من خلال مزيج من المحاضرات والتطبيقات العملية. وتقدم الدورة مزيجا من المناقشات يحقق التوازن بين مناقشة أساليب إعداد النماذج الفنية والمالية وأساليب الرقابة المصرفية الأقل تركيزا على الجوانب التحليلية. وتبدأ الدورة بالتعريف بمفاهيم الرقابة القائمة على المخاطر وأدواتها، ثم ينتقل تركيزها إلى تقييم مخاطر الائتمان والسيولة والأسواق والمخاطر التشغيلية وأساليب اختبار القدرة على تحمل الضغوط. وختاما، تتناول الدورة مناقشة كيفية الجمع بين المعلومات اللازمة لإنشاء نظم تحديد الجدارة الرقابية، ووضع خطط الرقابة، وتخصيص موارد وأنشطة الرقابة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح العناصر الأساسية للرقابة المصرفية القائمة على المخاطر والسبب في أهميتها للرقابة الفعالة.
- تحديد مجموعة من المخاطر المصرفية وتقييم أثرها على هيكل مخاطر البنك.
- استخدام أدوات ومفاهيم الرقابة المصرفية القائمة على المخاطر عند صياغة خطط الرقابة وممارسة الأنشطة الرقابية.

قضايا مختارة في إطار التنظيم المالي المتطور (FRF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة من البنوك المركزية والأجهزة التنظيمية المعنية بالتنظيم المصرفي و/أو تحليل الاستقرار المالي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية. يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة ذات صلة بأعمال التنظيم والرقابة في القطاع المالي.

وصف الدورة: تبحث هذه الدورة التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بعض القضايا المختارة في إطار التنظيم المالي المتطور وتلقي نظرة متفحصة على الإطار التنظيمي المتطور للبنوك. وتشمل موضوعات الدورة رأس المال الإلزامي وفق اتفاقية بازل الثالثة بما فيه رأس المال الوقائي لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية والهوامش الوقائية للبنوك المؤثرة على النظام المالي، والرفع المالي والسيولة الإلزامية، وكذلك سياسات السلامة الاحترازية الكلية، والاستجابات التنظيمية والرقابية في مواجهة صدمة كوفيد-١٩، والتحديات التنظيمية التي تكتنف التكنولوجيا المالية، والمناقشات الدائرة حول المسائل التنظيمية على المستوى الدولي. وتولي الدورة اهتماما خاصا لمسألة التناسب في التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي. وتحدد الدورة أبرز قضايا التشغيل والتحديات أمام تطبيق إطار بازل وتقدم إرشادات عملية. والجلسات التدريبية تفاعلية، فهي تستخدم دراسات حالة وتنظم أنشطة جماعية. ويُدعى المشاركون إلى تقديم عروض إيضاحية حول بعض الموضوعات المختارة التي تعكس تجاربهم القُطرية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تقديم عرض موجز لأهم عناصر إطار التنظيم الاحترازي للبنوك.
- استخلاص الدروس من المخاطر السابقة المحيطة بالاستقرار المالي.
- تحديد الإجراءات التنظيمية لتخفيف وطأة المخاطر المصرفية.

قضايا مختارة في تنظيم التكنولوجيا المالية (SIFR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا العاملون في إدارات التنظيم والرقابة والإشراف، والمخاطر السيبرانية، والاستقرار المالي في البنك المركزي والرقابة على القطاع المالي والذين يشغلون مراكز ذات مسؤوليات مشابهة.

شروط الالتحاق: ينبغي أن تكون لدى المشاركين خبرة في عمليات التنظيم/الرقابة و/أو في واحد أو أكثر من المجالات التالية: المدفوعات، والمخاطر السيبرانية، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا، والسياسة النقدية، والاستقرار المالي.

وصف الدورة: تقدم هذه الدورة التدريبية إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي، وهي مصممة بحيث تكون تفاعلية من خلال استخدام مزيج من المحاضرات ودراسات الحالة وندوات النقاش. بالنسبة للتكنولوجيا المالية، ستركز الحلقة التطبيقية على التطورات العالمية في مجال تنظيم التكنولوجيا المالية، وانعكاسات "شركات التكنولوجيا الكبرى" في قطاع الخدمات المالية، وانعكاسات منهج تنظيمي محايد للتكنولوجيا على السياسات، ونمو التكنولوجيا الرقابية والحاجة إلى تعاون القطاعين العام والخاص في التكنولوجيا التنظيمية. وبالنسبة للنقود الرقمية، سوف تركز الدورة على النقود الرقمية العامة والخاصة (مثل العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي، والعملات الرقمية المستقرة، والأموال الإلكترونية)، وانعكاساتها على السياسات، والآثار المالية الكلية، والمخاطر. وبالنسبة للمخاطر السيبرانية، سوف تبحث الحلقة التطبيقية أفضل الممارسات في تخفيف آثارها، وأفضل الممارسات الدولية، وثلاثة خطوط دفاعية، وتبادل المعلومات، والإبلاغ عن الوقائع، وفحصها والتنسيق بشأنها. وسوف تتضمن الدورة دراسات حالة عملية عن تنظيم التكنولوجيا المالية وعمليات التقييم الذاتي في أهم جوانب النقود الرقمية، وتتيح للمشاركين فرصة التَعَلُّم عن طريق الممارسة من خلال التمارين والعروض الجماعية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين استكشاف هذه التحديات، وتقديم فكرة عامة عن تنظيم التكنولوجيا المالية، بما فيها التحديات ذات الصلة بالنقود الرقمية والمخاطر السيبرانية.

تحليل المخاطر المالية الكلية النظامية (MFRA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من إدارات الاستقرار المالي في البنوك المركزية، وأجهزة التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي، ووزارات المالية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية. ويحبذ بشدة أن تكون لديهم خبرة في تحليل الاستقرار المالي.

وصف الدورة: تلقي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، نظرة عامة على النظريات والأدوات والأساليب اللازمة لإجراء تحليل تفصيلي للاستقرار المالي. وفيما يلي بعض الموضوعات التي ستغطيها الدورة:

- تقييم المخاطر النظامية وجوانبها الإيجابية والسلبية وكيفية ارتباطها باستخدام عدة نماذج،
- أدوات متابعة المخاطر النظامية: لوحة مؤشرات المخاطر،
- إعداد نماذج للروابط وحلقات الآثار المرتدة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والقطاع المالي، ومواطن الضعف والمخاطر أمام البنوك، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والشركات غير المالية، والأسر، والحكومة العامة،

- استخلاص المعلومات من الميزانيات العمومية للشركات والبيانات السوقية،
- استعراض عالي المستوى لتحليل المخاطر المالية الكلية باستخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، والشركات، والأسر.
- استعراض عالي المستوى للشبكات: أثر العدوى وتحليل الترابط،
- استعراض تحليل المخاطر المناخية واختبار تحمل الضغوط،
- تحليل حالات قُطرية عندما تتوافر عنها بيانات عامة شاملة وبيانات سوقية،
- التحليل الذي يمكن إجراؤه في البلدان التي تعاني من نقص البيانات بدرجة كبيرة (تشمل دراسات حالة قُطْرية مع استخدام اللوحات الجدولية).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح كيفية استخدام بيانات الميزانيات العمومية والمعلومات السوقية لإنشاء مؤشرات للمخاطر بهدف قياس المخاطر النظامية والقطاعية ومتابعتها.
- عرض موجز للأدوات والبيانات اللازمة لإجراء متابعة متعمقة للمخاطر النظامية.
- تعريف مدخلات ومخرجات واستخدامات البيانات لمختلف أنواع نماذج المخاطر النظامية، والإيجابيات والسلبيات، وكيفية ارتباط هذه النماذج ببعضها البعض.
- بناء النماذج التي تربط المتغيرات الكلية بسلاسل بيانات مؤشرات المخاطر.
- تحليل انتقال المخاطر والآثار المرتدة بين المتغيرات الكلية ومؤشرات المخاطر في القطاع المصرفي، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وقطاع الشركات، وقطاع الأسر، والكيانات السيادية.
- فهم قنوات انتقال آثار المخاطر المناخية.
- تحليل الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك.

التفكير المتعمق في العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي (CBDC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا العاملون في إدارات المدفوعات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا، والسياسة النقدية، والاستقرار المالي في البنك المركزي والذين يشغلون مراكز ذات مسؤوليات مشابهة.

شروط الالتحاق: ينبغي أن تكون لدى المشاركين خبرة في العمليات و/أو الرقابة في واحد أو أكثر من المجالات التالية: المدفوعات، والشؤون القانونية، والتكنولوجيا، والسياسة النقدية، والاستقرار المالي.

وصف الدورة: تركز هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، على صنع القرارات رفيعة المستوى بشأن العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي وعملية إدارة المشروعات. وهذه الدورة مصممة بحيث تكون تفاعلية بالاستفادة من مزيج من المحاضرات، ودراسات الحالة/نماذج المحاكاة، وندوات النقاش. وتركز المحاضرات على عملية صنع القرار بشأن العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي التي ينبغي النظر إليها باعتبارها ديناميكية ومتواصلة مع تعدد حلقات الآثار المرتدة لتقييم أهمية العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي بالتدريج. وتستند عمليات التقييم الذاتي إلى إجراءات منهجية وتغطي حالات استخدامها، ومواضع الشكوى منها وشروطها والحلول ذات الصلة وجدواها وإثبات صحة المفهوم والعمليات التجريبية. بعد تكوين فهم أساسي لعملية صنع القرارات، يقوم المشاركون بتطبيقها على بلد افتراضي لفهم المشكلة التي يتعين حلها تماما ومجموعة الحلول الكاملة. وبعد التجربة العملية للتقييم الذاتي، تتم مناقشة النتائج من خلال عروض المجموعات وجلسات استخلاص المعلومات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم مزايا (منافع) وعيوب (تكاليف) العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي وشروطها.
- صياغة إطار للاسترشاد به في تصميم العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي وتحقيق جدواها.
- استكشاف التغيرات/ الأطر التنظيمية والقانونية للعملة الرقمية للبنك المركزي.

سياسة المالية العامة

تقييم وإدارة المخاطر على المالية العامة (AMFR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات الاقتصاد والمالية، وإدارات الخزانة، ومكاتب المحاسبة الحكومية، وأجهزة تخطيط المالية العامة على المستوى الوطني.

شروط الالتحاق: ينبغي أن تتوافر لدى المشاركين خبرة ملائمة في سياسة المالية العامة أو إدارة المخاطر على المالية العامة أو إدارة الخزانة أو إعداد الموازنة.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة تتناول مناقشة أهم المؤسسات التي تساعد الحكومات على تحسين تقديرها وإدارتها للمخاطر المحيطة بالميزانية الحكومية. وتعرض نظرة عامة على المخاطر المعتادة المحيطة بالمالية العامة – بما فيها تلك التي أسفرت عنها جائحة كوفيد–١٩ – ونطاقها وأهميتها النسبية، والمناهج المستخدمة في تحديدها وتحليلها، والتدابير التخفيفية المحتملة، والترتيبات المؤسسية لمعالجتها. وتتناول الدورة كذلك مناقشة معايير الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالمالية العامة – وفقا لما ينص عليه "ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة" الصادر عن صندوق النقد الدولي – والدروس المستخلصة من تقييمات الصندوق لمستوى شفافية المالية العامة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف مخاطر المالية العامة والالتزامات الاحتمالية وتحديد أهم سماتهما.
- تحديد المخاطر الرئيسية على المالية العامة التي قد تواجه أي بلد وتقييم هذه المخاطر وترتيب أولوياتها وفقا لأهميتها.
- تحديد المناهج اللازمة لتحليل المخاطر الاقتصادية الكلية والمخاطر من مصادر معينة مثل ضمانات الائتمان الحكومي، والحكومات دون القومية، والمؤسسات المملوكة للدولة، وبرامج التأمين، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- إعداد محتوى بيان المخاطر المحيطة بالمالية العامة.
- تحديد الترتيبات المؤسسية اللازمة لفعالية متابعة وإدارة المخاطر على المالية العامة.

تقييم وإدارة المخاطر على المالية العامة من علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات الاقتصاد والمالية، أو الوحدات المعنية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو وحدات الاستثمارات العامة، أو وحدات المخاطر المالية، أو الوزارات المعنية بالبنية التحتية أو أجهزة تخطيط المالية العامة.

شروط الالتحاق: خبرة ملائمة في إدارة الاستثمار العام، وتطوير وإدارة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإدارة المخاطر على المالية العامة.

وصف الدورة: تعطي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، فكرة عامة عن تكاليف المالية العامة المحتملة والمخاطر التي تنشأ عن علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويتعرف المشاركون على المعايير الدولية للأعمال المحاسبية وإعداد التقارير الخاصة بعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك الممارسات الجيدة في إدارتها مع حماية استدامة المالية العامة. وسوف تتضمن الدورة تمارين عملية، يتمكن المشاركون خلالها من استخدام الأداة التحليلية في نموذج تقييم المخاطر المالية الناتجة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PFRAM 2.0) التي اشترك في وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحديد وقياس التأثير على المالية العامة من المشروعات المنفردة والمحفظة الكلية لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد التكاليف والمخاطر الرئيسية على المالية العامة والتي تنشأ عن مختلف أنواع مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- استخدام نموذج تقييم المخاطر المالية الناتجة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PFRAM 2.0) كأداة تحليلية في فهم المعايير الدولية للأعمال المحاسبية وإعداد التقارير لقيد معاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجملات المالية العامة الرئيسية للحكومة (أي العجز والدين) وفق كل من المحاسبة على الأساس النقدي وعلى أساس الاستحقاق، وكذلك تقدير الالتزامات الاحتمالية الرئيسية التي تنشأ عن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مثل ضمانات الدين، والحد الأدنى لضمانات الإيرادات، وشروط إنهاء العقود).
- إعداد مصفوفة للمخاطر المالية لمختلف أنواع مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص باستخدام PFRAM 2.0 ومناقشة الممارسات الدولية السليمة في إدارة وتخفيف مخاطر محددة على المالية العامة من علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تقييم محفظة من مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع التركيز على تأثيرها الكلي على المالية العامة في ظل سيناريوهات اقتصادية كلية مختلفة، إضافة إلى محاكاة تأثير إنهاء العقود على المالية العامة.

عبر شبكة الإنترنت: إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل (LIC-DSFx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وهذه الدورة مفيدة على وجه الخصوص للمسؤولين من وزارات المالية أو الجهات المعنية بإدارة الدين العام أو البنوك المركزية أو غيرها من الجهات الحكومية المعنية بتقديم المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والدين أو تنفيذها.

متطلبات وشروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت، التي يشترك في تقديمها معهد تنمية القدرات وإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بالتعاون مع البنك الدولي، تقدم فكرة عامة عن إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل الذي اشترك في إعداده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وكان الصندوق والبنك قد أعدا هذا الإطار لمساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق أهدافها التنموية مع الحد من مخاطر الوقوع في حالة مديونية حرجة. وهذه الدورة التي تتكون من وحدة نموذجية واحدة ستتيح للمشاركين إمكانية فهم إطار استمرارية القدرة على

تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل ومن ثم تفسير مخرجات هذه الإطار التي تعرضها تقارير البنك والصندوق. ويتعرف المشاركون من خلال الدورة على الخطوات التي ينطوي عليها تطبيق إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل. أولا، نحدد شروط البيانات و"أدوات قياس الواقعية" المستخدمة في تقييم مدى واقعية التوقعات الاقتصادية الكلية. ثم بعد ذلك تتناول الدورة طريقة إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل في احتساب قدرة أحد البلدان على تحمل الدين، والتي تُستخدم في تقرير حدود مؤشرات عبء الدين. وعندما يصل مؤشر أعباء الديون إلى مستوى يتجاوز حده الفاصل في ظل السيناريو الأساسي أو سيناريو اختبار القدرة على تحمل الضغوط، يشير ذلك إلى وجود مخاطر المديونية الحرجة. وتُختتم الدورة باستكشاف كيف يمكن استخدام التقدير الاستنسابي للتوصل إلى تصنيف نهائي للمخاطر.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد البيانات اللازمة لاستخدام نموذج إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل.
- تحديد خطوات إصدار تصنيفات المخاطر للبلدان منخفضة الدخل.
- فهم أدوات قياس الواقعية في إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل.
- تفسير سيناريوهات اختبار القدرة على تحمل الضغوط في ظل إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل.
- تحديد طريقة إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل في احتساب الحدود الفاصلة لمؤشرات أعباء الديون.
- فهم تصنيف المخاطر في ظل إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل.
- تفسير مخرجات تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل، على النحو الذي تعرضه تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

عبر شبكة الإنترنت: التطور المالي والشمول المالي (FDFIx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا من البنوك المركزية والهيئات الحكومة المعنية بتنظيم القطاع المالي.

شروط الالتحاق: يتوقع إلمام المشاركين بأساسيات علم الاقتصاد أو التمويل. وسيكون إلمامهم بالاقتصاد القياسي عاملا مساعدا، ولكنه ليس مطلبا ضروريا. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: توضح هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، أهمية التطور المالي والشمول المالي بالنسبة للاقتصاد الكلي. وإذ تبدأ الدورة بعرض تحليلي يحدد دور التمويل في الاقتصاد، فإنها تستعرض الدراسات النظرية والتجريبية حول تأثير التمويل على الأداء الاقتصادي الكلي والنمو. وتتناول كذلك أهم قضايا السياسات التي تشجع التطور المالي (سياسات تمكين الأسواق) وتحد من تأثيراته المحتملة المزعزعة للاستقرار (سياسات تسخير الأسواق). وتعرض هذه الدورة مفهوم الشمول المالي باعتباره أحد الأبعاد الأساسية في التطوير المالي – وهي رؤية لم تحظ بالاهتمام الملائم إلا مؤخرا، حيث ظل النقاش لسنوات طويلة يدور بدلا من ذلك حول مفهوم وقياس العمق المالي. وتستعرض الدورة المؤشرات المستخدمة حاليا لقياس الشمول المالي، وتأثيره الواضح على الاقتصادي الكلي، وأهم استراتيجيات السياسات المتبعة في المعتاد.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد إطار لتطوير الأسواق المالية والشمول المالي ودرجة أهميتهما للنمو الاقتصادي والتنمية.
- قياس درجة التطور المالي والشمول المالي لبلد ما أو بلدان معينة باستخدام مجموعة كبيرة من المؤشرات الموحدة واستخدام القياس المرجعي لمقارنة بلد ما بالبلدان النظيرة.
- تحديد استراتيجيات وسياسات لدعم تطوير جهات الوساطة المالية والأسواق الرأسمالية في بلد ما، مع مراعاة الأوضاع المبدئية والروابط بين القطاع المالي والاقتصاد الكلي.
- تفهم التحديات الفريدة التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سبيل الحصول على التمويل؛ وإيضاح كيفية تصميم جهات الوساطة المالية منتجاتها على الوجه الأمثل الذي يلبي احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- عرض منهجيات قياسية لإدارة المخاطر المصاحبة لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وتقييم كيف يمكن للسياسات الحكومية تحسين بيئة الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفهم دور بنوك الدولة وبنوك التنمية متعددة الأطراف، بما في ذلك دورها في التخفيف من حدة المخاطر.
- تقييم المنافع والتكلفة لمختلف سياسات الشمول المالي وتحديد الاستراتيجيات لتشجيع الشمول المالي للأسر وللمشروعات متناهية الصغر.
- تفهّم الاستخدامات المختلفة للتكنولوجيا في القطاع المالي (التكنولوجيا المالية) وكيفية استخدامها لرفع كفاءة الخدمات المالية ودرجة احتوائها لكل شرائح المجتمع دون زعزعة الاستقرار المالي.

عبر شبكة الإنترنت: تحليل الأسواق المالية (FMAx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين في البنوك المركزية ووزارات المالية والهيئات التنظيمية ممن لديهم الخبرة في مجال الاقتصاد الكلي ويرغبون في اكتساب الخبرة في المجال المالي. وتقدم هذه الدورة باللغة الإنجليزية.

متطلبات وشروط الالتحاق: من المتوقع إلمام المشاركين إلى حد ما بالأساليب الأساسية المستخدمة في الإحصاء والاحتمالات. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة عبر الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى تعريف المشاركين بأساسيات التحليل المالي ضمن مجموعة أدوات صناع السياسات. وتستخدم هذه الأدوات لدراسة خصائص مختلف الأدوات المالية وتسعيرها، وتحليل محافظ الأصول والإلمام بأساسيات إدارة المخاطر. ويُعتبر الإلمام التام بهذه الأمور مطلبا ضروريا للمشاركة في دورات الصندوق المتقدمة والموجهة نحو السياسات في مجال المالية أو المالية الكلية. وتتناول هذه الدورة موضوعات تسعير الأوراق المالية والأسهم ذات الدخل الثابت؛ وهيكل آجال أسعار الفائدة؛ وتخصيص أصول الحافظة وتنويعها؛ ومقدمة إلى إدارة المخاطر، وغيرها من الموضوعات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أسعار مجموعة متنوعة من الأصول المالية (أدوات سوق المال، والسندات، وأسهم الملكية) باستخدام مبدأ القيمة الحالية.
- قياس ومقارنة مقاييس العائد المختلفة للأصول المالية.
- إنشاء وتقدير منحنى العائد على أساس المعلومات المتاحة بسهولة، واستخدام عدة نظريات في تفسير سلوكياته.

- الربط بين الفروق في تقييم أسهم الملكية أو الأسواق المنفردة والأساسيات الاقتصادية.
- إنشاء حافظة مثلى من الأصول عالية المخاطر باستخدام بيانات العائدات التاريخية، وتقييم التغييرات المحتملة في تكوينها لدى تغير الأوضاع الاقتصادية الكلية.
- تقييم المخاطر السوقية لأحد الاستثمارات بحساب "القيمة المعرضة للمخاطر" (VaR)، والقيمة المعرضة للمخاطر تحت الضغط، وجوانب القصور المتوقعة، واستخدام الاختبارات الرجعية في تقييم مدى دقة الحساب السابق للقيمة المعرضة للمخاطر.

تحليل المالية العامة والتنبؤ بالمتغيرات (FAF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة في كل من وزارات المالية والبنوك المركزية الذين سيفيدون من اكتساب فهم أعمق للأبعاد الاقتصادية الكلية في سياسة المالية العامة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو أحد المجالات ذات الصلة، ولديهم خبرة في مجال تحليل الاقتصاد الكلي، وأن يتقنوا استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل".

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، إلى تعميق معرفة المشاركين بقضايا المالية العامة والآثار الاقتصادية الكلية لسياسة المالية العامة على نحو أكثر مما هو متاح في دورة تدريبية عادية عن سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي. وسوف تخصص محاضرات مستقلة لتناول حسابات المالية العامة وتحليلها، والتنبؤ بمتغيرات المالية العامة، واستمرارية أوضاع المالية العامة، وعلاقة قطاع المالية العامة ببقية قطاعات الاقتصاد، وأبعاد المالية العامة في البرمجة المالية، والمسائل المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر المحيطة بالمالية العامة.

الحلقات التطبيقية تشغل حوالي نصف وقت الدورة، وتغطي محاسبة المالية العامة وتحليلها وتنبؤات المالية العامة واستدامتها، وإعداد سيناريو أساسي لأوضاع المالية العامة في أحد بلدان دراسات الحالة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد دراسات تحليلية تفصيلية حول تطورات الإيرادات والإنفاق.
- وضع تنبؤات لمجملات الإيرادات والإنفاق، ومناقشة الانعكاسات على السياسات.
- تطبيق المعرفة والمهارات المكتسبة على تقييم دراسات حالة واقعية تستند إلى جهود مجموعات العمل.

تحليل سياسة المالية العامة (FPA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى العليا المهتمون بتفهم سياسة المالية العامة وانعكاساتها على الاقتصاد الكلي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون قد سبق للمشاركين الالتحاق بدورات دراسية جامعية في الاقتصاد الكلي، أو لديهم خبرة معادلة، وأن تكون لديهم خلفية عن أساسيات الاقتصاد الكلي والاقتصاد القياسي. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية حول سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي (FPP).

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات عرض نظرة عامة على أهم مفاهيم وأساليب سياسة المالية العامة المستخدمة في تحليل كيفية مساهمة سياسة المالية العامة في ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو طويل الأجل القابل للاستمرار.

وترتكز هذه الدورة التدريبية العملية على موضوعات المالية الكلية الأساسية اللازمة لتحليل سياسة المالية العامة. وتشمل الوحدات التعليمية في هذه الدورة النتائج التجريبية العامة، والحلقات التطبيقية القائمة على استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل"، ودراسات الحالة، وبعض الموضوعات المختارة ذات الأهمية على المستوى الإقليمي. وسوف تكون هذه الدورة محط اهتمام المسؤولين الراغبين في تعميق فهمهم لكيفية تأثير سياسة المالية العامة على الاقتصاد وأدوات التحليل ذات الصلة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- استخدام سياسة المالية العامة في تحقيق أهداف الحكومة الرئيسية كالاستقرار الاقتصادي الكلي، والمساواة والكفاءة، والنمو طويل الأجل القابل للاستمرار.
- استخدام الأدوات والأساليب المكتسبة لتقييم موقف المالية العامة، ومضاعِفات المالية العامة، واستمرارية القدرة على تحمل الدين في البلد المعني.
- تقييم أهم عناصر السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق.

أطر المالية العامة (FF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى المتوسطة في وزارات الاقتصاد والتخطيط والمالية، وإدارات الخزانة، والبنوك المركزية، وهيئات المالية العامة المستقلة، وأي هيئات أخرى مشاركة في تحليل وتصميم سياسة المالية العامة وإدارتها وتقييمها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المالية أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية وممن يتقنون استخدام أجهزة الكمبيوتر في تحليل البيانات. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية حول سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي (FPP) ودورة تحليل سياسة المالية العامة (FPA) قبل التسجيل للالتحاق بهذه الدورة. ومن الضروري الإلمام بأساسيات استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" نظرا لإجراء العديد من الحلقات التطبيقية باستخدام هذا البرنامج.

وصف الدورة: تبدأ هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، باستعراض دور الحكومة وأهداف سياسة المالية العامة؛ وتبحث مجددا في الأدوات والمنهجيات الأساسية للمالية العامة الكلية؛ وتقر بأن إطار المالية العامة في أي بلد هو مجموعة المؤسسات التي ترسم سياسة المالية العامة وتباشر تنفيذها. وتشدد هذه الدورة على الحاجة إلى المعلومات عالية الجودة وإلى مستوى عال من الشفافية والمسؤولية حتى يمكن مساءلة الحكومات بشأن أهدافها المتعلقة بالمالية العامة في الأجلين المتوسط والطويل. وتُختتم الدورة التدريبية بعروض مواضيعية يقدمها المشاركون.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- وصف المؤسسات المستحدثة مؤخرا لتعزيز فعالية سياسة المالية العامة.
- تقييم دقيق لجودة البيانات لسياسة المالية العامة.
- تصميم قواعد للمالية العامة للمشكلات ذات الخصوصية القُطرية.
- استخدام أداة متابعة خلال سنة لمتابعة أداء المالية العامة.
- المساهمة في إعداد موازنة متوسطة الأجل (لضبط الأوضاع أو إعطاء دفعة تنشيطية) مع الحد من مخاطر الركود وتقدير أهمية استمرارية الأوضاع.

استمرارية المالية العامة (FS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى العليا ذوو الخلفية المتوسطة عن المالية العامة، والمهتمون بفهم وتطبيق تحليلات استمرارية المالية العامة ومعرفة كيفية ارتباط هذه التحليلات ببيئة ذات خصوصية قُطْرية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون في الدورة حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، مع الإلمام إلى حد ما باستخدام اللوحات الجدولية الإلكترونية (spreadsheets).

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، مسألة استمرارية المالية العامة كأحد المتطلبات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو طويل الأجل القابل للاستمرار والذي يشمل الجميع. وتلقي نظرة عامة شاملة على كيفية تقييم استمرارية المالية العامة من منظور السياسات والأدوات المستخدمة. كذلك تتناول الدورة مناقشة الضغوط طويلة الأجل على المالية العامة والمخاطر المحيطة بالمالية العامة واستراتيجيات إدارة الدين ومؤشرات الإنذار المبكر المستخدمة في صندوق النقد الدولي. وتولي الدورة اهتماما خاصا لدراسات حالة تتناول أزمات المالية العامة وما يعقبها من عمليات لتصحيح أوضاع المالية العامة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح مبررات أهمية استمرارية المالية العامة للاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو القابل للاستمرار.
- تطبيق المفاهيم والتعاريف والأساليب الفعالة لتحليل استمرارية المالية العامة.
- تحديد مواطن الضعف في المالية العامة مع التمييز بين المخاطر قريبة الأجل وطويلة الأجل.
- تحليل حالات الأزمات وتصحيح أوضاع المالية العامة.
- التمييز بين مختلف أطر تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين.
- إعداد تحليل موجز لاستمرارية القدرة على تحمل الدين إما في حالة بلد قادر على النفاذ إلى الأسواق المالية أو بلد منخفض الدخل.

إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي (GB)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون من الهيئات المختلفة المعنية بإعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي. وتتضمن هذه الهيئات وحدات تنسيق السياسات، ووزارات المالية، ووزارات المرأة. ويُفَضَّل أن يكون لدى المشاركين إلمام إلى حد ما بمفاهيم الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي أو ممارسة إعدادها.

شروط الالتحاق: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا من أصحاب الخبرة في سياسة المالية العامة أو إعداد الميزانية.

وصف الدورة: تضع هذه الحلقة التطبيقية، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، منهجا في المستوى المتوسط لإعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، اعتمادا على إطار الإدارة المالية العامة الذي أعده صندوق النقد الدولي.

وتشغل المساواة بين الجنسين موقعها في جدول أعمال السياسات في حكومات كثير من البلدان. ونظرا لأن نظام الميزانية يشكل أداة أولية في تنفيذ السياسات، يمكن أن يؤدي دورا محوريا في تنفيذ سياسات الحكومات وتحقيق أهدافها المراعية للنوع الاجتماعي.

وهذه الحلقة التطبيقية ستساعد البلدان على: (١) تكوين فهم أعمق لممارسات إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي واندماجها في كل مرحلة من مراحل دورة الإدارة المالية العامة، و(٢) تطبيق ذلك على ممارسات بلدان المشاركين من خلال الحلقات التطبيقية، و(٣) إقامة حوار بين البلدان المشاركة حول وضع وتنفيذ مبادرات وممارسات إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، بهدف استخلاص الدروس المستفادة وتحسين أثر هذه المبادرات. وسوف يُدعى المشاركون إلى شرح ممارسات محددة في بلدانهم، وتقييم التحديات أمامها وأمام البلدان الأخرى، واقتراح الحلول.

وتجمع كذلك ممثلين حكوميين من مختلف الهيئات – بما فيها وحدات تنسيق السياسات المراعية للنوع الاجتماعي ووزارات المالية ووزارات معنية بقطاعات محددة أخرى.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد المنظور المؤسسي للميزانية المراعية للنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.
- تكوين مفهوم أفضل لمستويات ممارسة إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل دورة الإدارة المالية العامة والعلاقات المتبادلة بين هذه المراحل.
- تحديد مستوى ممارسة إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي التي تُطَبَّق حاليا في بلدانهم وكيف يمكن أن يتأثر ذلك بالتحديات التي تعوق الإدارة المالية العامة.
- تحديد الخطوات الدقيقة في المُضي نحو ممارسات مُحَسَّنة في بلدانهم وكذلك إمكانية تضافر هذه الخطوات مع إصلاحات الإدارة المالية العامة الجارية.

عبر شبكة الإنترنت: ديناميكية الدين العامة واستمرارية القدرة على تحمل الدين (DDTx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وهذه الدورة مفيدة على وجه الخصوص للمسؤولين من وزارات المالية أو الجهات المعنية بالدين العام والبنوك المركزية أو غيرها من الجهات الحكومية المسؤولة عن تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي والدين.

متطلبات وشروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تشرح هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، طريقة توقع رصيد الدين العام بمرور الوقت في السيناريو الأساسي (وهو الأرجح) والسيناريوهات البديلة وطريقة تقدير مسار تصحيح أوضاع المالية العامة اللازم للوصول بالدين إلى مستوى مستهدف مُحدد مسبقا.

وهذه الدورة المكونة من وحدتين نموذجيتين تقدم ركائز ديناميكية الدين العام (أي تطور الدين العام بمرور الوقت) وتشرح طريقة تطبيق هذه المفاهيم بالاستعانة بأداة ديناميكية الدين العام (DDT) التي تتسم بسهولة استخدامها وتقوم على تطبيق "إكسل". وباستخدام التوقعات لنحو عشرة متغيرات اقتصادية كلية ومالية رئيسية، تقدم هذه الأداة توقعات بشأن الدين العام في ظل السيناريو الأساسي وسيناريو اختبار القدرة على تحمل الضغوط، بوسائل منها الرسوم المروحية التي تصف عدم اليقين المحيط بتطور الدين مع مرور الوقت بطريقة احتمالية. وتحدد أداة التنبؤ بديناميكية الدين العام كذلك الدوافع الرئيسية للتغيرات في الدين العام وتحتسب إجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة اللازمة لتحقيق الهدف المقرر للدين العام أثناء فترة معينة، على نحو ما يحدده المستخدم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- احتساب ديناميكية الدين العام.
- تحديد الدوافع الرئيسية لديناميكية الدين العام.
- احتساب إجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة اللازمة لتحقيق الهدف المقرر للدين العام.
- اختبار قدرة ديناميكية الدين العام على تحمل الضغوط، بوسائل منها استخدام الرسوم المروحية.
- تحديد المكونات الرئيسية في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين لتقييم مخاطر الدخول في حالة مديونية حرجة.

عبر شبكة الإنترنت: ديناميكية الدين العام في ظل عدم اليقين (DDUx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وهذه الدورة مفيدة على وجه الخصوص للمسؤولين من وزارات المالية أو الجهات المعنية بإدارة الدين العام أو البنوك المركزية أو غيرها من الجهات الحكومية المعنية بتقديم المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والدين أو تنفيذها.

متطلبات وشروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت، التي يشترك في تقديمها معهد تنمية القدرات وإدارة شؤون المالية العامة، تقدم فكرة عامة عن طريقة تقييم ديناميكية الدين العام في ظل عدم اليقين. وتناقش الدورة طريقة التفكير في توقعات الدين العام عند الإقرار بعدم اليقين حول أهم المتغيرات التي ترتكز عليها توقعات الدين (نمو إجمالي الناتج المحلي، وأسعار الفائدة والصرف، والأرصدة الأولية).

وهذه الدورة التدريبية التي تتكون من وحدة نموذجية واحدة ستمكنكم من إعداد وتفسير الرسوم المروحية (الأدوات البيانية المستخدمة في وصف عدم اليقين حول تطور أحد المتغيرات بمرور الوقت). وسوف تقدم هذه الدورة كذلك مفاهيم الحد الأقصى لحدود الدين (مستوى الدين الذي يمكن أن يفضي تجاوزه إلى عواقب سلبية كبيرة على الاقتصاد) والدين الآمن (مستوى الدين الذي يكون أقل بقدر كافٍ من حدود الدين بما يكفل توفير هامش وقائي مريح واحترازي). وتشرح الدورة طريقة استخدام الرسوم المروحية في اشتقاق مستوى آمن من الدين وكيف يمكن تقييم المخاطر على المالية العامة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح ما هو الرسم المروحي للدين.
- تفسير رسم مروحي لتحديد المخاطر على ديناميكية الدين العام.
- فهم طريقة إعداد الرسوم المروحية من خلال نماذج محاكاة مونت كارلو البسيطة.
- فهم طريقة إعداد الرسوم المروحية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الاتجاهي ودوال استجابة المالية العامة.
- فهم ما يعنيه الدين الآمن والحد الأقصى للدين.
- تقييم ديناميكية الدين في ظل عدم اليقين.

عبر شبكة الإنترنت: الدين العام والاستثمار والنمو: نموذج الدين والاستثمار والنمو ونموذج الدين والاستثمار والنمو والموارد الطبيعية (DIGNAR)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وهذه الدورة مفيدة على وجه الخصوص للمسؤولين من وزارات المالية أو الجهات المعنية بإدارة الدين العام أو البنوك المركزية أو غيرها من الجهات الحكومية المعنية بتقديم المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والدين أو تنفيذها.

متطلبات وشروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر شبكة الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات وإدارة البحوث، تشرح طريقة تحليل العلاقة بين الاستثمارات العامة والنمو وديناميكية الدين العام باستخدام اثنين من النماذج الهيكلية الديناميكية: نموذج الدين والاستثمار والنمو (DIG) ونموذج الدين والاستثمار والنمو والموارد الطبيعية (DIGNAR). وتعرض هذه الدورة وتناقش الأجزاء الرئيسية في هذين النموذجين (الرابط بين الاستثمار والنمو، وتصحيح أوضاع المالية العامة، واستجابة القطاع الخاص) والتفاعلات بينها، مما يساعد الدارسين على فهم الآثار الاقتصادية الكلية لخطط زيادة الاستثمارات العامة وتقييمها، بما في ذلك على النمو وديناميكية الدين. وتستفيض الدورة في تناول العوامل المهمة التي قد تشكل هذه الآثار مثل نوع تمويل المالية العامة، ومعدل العائد على رأس المال العام، وكفاءة الاستثمار العام، وقدرة الحكومات على تعبئة الإيرادات.

وعلى مدار العقد الماضي كان نموذج الدين والاستثمار والنمو (DIG) ونموذج الدين والاستثمار والنمو والموارد الطبيعية (DIGNAR) قد حازا قبولا واسع النطاق للعمل بشأن السياسات. وجاء النموذجان ليكملا التحليلات التي تُجرى باستخدام إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الذي أعده صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع ما يزيد على ٦٥ طلبا تقدمت به البلدان في سياق البرامج المدعمة بموارد الصندوق وأعماله الرقابية. وقد ساعدا على توفير معلومات يُستفاد بها في تحليل السياسات، بناء على تحليلات نوعية وكمية للسيناريوهات، بشأن قضايا ترتبط بطفرات الاستثمارات العامة وكذلك بعمليات ضبط أوضاع المالية العامة، والتحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة، ومزيج النفقات الجارية والرأسمالية العامة، وكفاءة الإنفاق العام والإدارة الضريبية، وانهيار أسعار السلع الأولية، ومجالات أخرى غيرها. وسوف تبين الدورة بعض هذه التطبيقات وتشرح طريقة تفسير ناتج هذه التحليلات لسيناريو السياسات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم أساسيات النماذج الاقتصادية الكلية الديناميكية في تحليل التوسع في الاستثمارات العامة، والنمو وديناميكية الدين.
- فهم أهم عناصر نموذج الدين والاستثمار والنمو **(DIG)** ونموذج الدين والاستثمار والنمو والموارد الطبيعية **(DIGNAR)**.
- فهم طريقة استخدام هذين النموذجين في تحليل مدى توقف الآثار الاقتصادية الكلية لطفرات الاستثمارات العامة على ردود أفعال السياسات، وأنواع تمويل هذه الطفرات (مثل الضرائب والتمويل المحلي مقابل التمويل الخارجي)، وعلى العوامل الهيكلية (مثل كفاءة الاستثمارات العامة).
- تفسير ناتج تحليلات سيناريوهات السياسات باستخدام نموذج الدين والاستثمار والنمو **(DIG)** ونموذج الدين والاستثمار والنمو والموارد الطبيعية **(DIGNAR)**، على النحو الذي ينعكس في وثائق صندوق النقد الدولي الرسمية، مثل تقارير مشاورات المادة الرابعة.

عبر شبكة الإنترنت: الإدارة المالية العامة (PFMx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح للأفراد من الجمهور العام المهتمين بالموارد العامة وشفافية الموازنة ومساءلة الحكومة، وجميع المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك من أجهزة التنمية والعاملين في منظمات المجتمع المدني. وتعد هذه الدورة ملائمة على وجه الخصوص للمسؤولين في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات المالية أو الخزانة أو مكاتب إدارة الديون أو وزارات الاقتصاد أو أقسام التخطيط المالي في الوزارات التنفيذية. وتستهدف الدورة أيضا المسؤولين المعنيين بمهام تعزيز القدرات ذات الصلة بالإدارة المالية العامة. وهذه الدورة التدريبية مصممة لمن لديهم بالفعل دراية بأساسيات نظم الإدارة المالية العامة وتستند إلى تلك الدراية عند المستوى المتوسط.

متطلبات وشروط الالتحاق: الإلمام بأساسيات نظم الإدارة المالية العامة سيكون عاملا مفيدا. ومن الضروري أن يتاح للمشاركين استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، تلقي نظرة عامة على نظم ومؤسسات الإدارة المالية العامة وعلى بناء القدرات في هذا المجال في الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة. وتركز الدورة على مسائل الإدارة المالية العامة التي تدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، والنمو الاحتوائي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتعافي بعد الأزمة. ويتناول التدريب مجموعة كبيرة من الموضوعات ويتعامل مع الإدارة المالية العامة باعتبارها نظاما متكاملا وليس مجموعة من الاختصاصات. ومن ثم فإن هذه الدورة تركز على أولويات الإدارة المالية العامة وأهداف إصلاحها والمخاطر المحيطة بتطبيقها. وتقوم هذه الدورة على مناهج مفاهيمية وعملية، وتتضمن إفادات من وزراء مالية وممارسين وغيرهم من الأطراف المعنية من كثير من البلدان.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تفسير أهمية الإدارة المالية العامة كأداة لتنفيذ السياسات العامة.
- شرح وتحليل دورة الموازنة وأهم عناصرها.
- شرح طبيعة الإطار البسيط متوسط الأجل للموازنة، ومخطط إدارة النقدية، واستراتيجية إصلاح إدارة الاستثمارات العامة.
- تحديد الأدوات اللازمة لفعالية إدارة مخاطر المالية العامة، وعناصر شفافية المالية العامة، وتقارير المالية العامة الموثوقة، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي.
- تحديد المسائل المتعلقة بتحديد أولويات إصلاحات الإدارة المالية العامة وتسلسل خطواتها، والتحديات أمام تنفيذ هذه الإصلاحات.
- شرح دور المجتمع المدني والمشاركة العامة وهيئات الرقابة العليا في ضمان مساءلة الحكومات.
- شرح دور الأوضاع المحلية والمؤسسات السياسية في صياغة الإصلاحات وتنفيذها.

عبر شبكة الإنترنت: برنامج تحليل الفجوة في إدارة الإيرادات – تحليل الفجوة الضريبية (VGAPx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في وزارات المالية وإدارات الإيرادات المعنيون بتحليل الفجوة الضريبية وأداء الإيرادات.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون على درجة عالية من الإلمام بمالية الحكومة وتصميم ضريبة القيمة المضافة، وعلى درجة متوسطة على الأقل من الإلمام بالحسابات القومية. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، تعرض مقدمة حول إعداد وتنفيذ "نموذج تقدير فجوة ضريبة القيمة المضافة" (VGEM) ضمن "برنامج تحليل الفجوة في إدارة الإيرادات" (RA-GAP) الذي أعده صندوق النقد الدولي. وتنقسم هذه الدورة إلى خمس وحدات نموذجية تغطي: استعراض إطار نموذج الفجوة في ضريبة القيمة المضافة، واستخدام نموذج تقدير فجوة ضريبة القيمة المضافة، وقياس ضريبة القيمة المضافة الفعلية، وإنشاء وعاء ضريبة القيمة المضافة المحتمل، وتشغيل النموذج، وتفسير النتائج وتشخيص المشكلات وحلها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد مدخلات بيانات نموذج فجوة ضريبة القيمة المضافة.
- إنتاج وتفسير النتائج من نموذج فجوة ضريبة القيمة المضافة.
- تشخيص وتصحيح أخطاء البيانات التي قد تؤثر على النتائج.

إصلاح نظم دعم الوقود (RFS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات المالية أو غيرها من الوزارات أو الهيئات الحكومية المشاركة في تحديد أسعار الوقود أو وضع سياسة دعم الوقود.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو غيره من المجالات ذات الصلة. ومن المحبذ إتقان استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل".

وصف الدورة: تستعرض هذه الدورة، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، آخر المستجدات في الإنفاق على دعم منتجات الوقود؛ وآثارها الاقتصادية الكلية وانعكاساتها البيئية والاجتماعية. وتستند الدورة إلى دراسات حالة قُطْرية، وتتناول بالتفصيل أهم عناصر الإصلاحات الناجحة، مثل تدابير حماية الفئات منخفضة الدخل التي تتأثر سلبا بانخفاض مستوى الدعم. كذلك تعرض الدورة أدوات قياس الدعم، وتقييم التأثير التوزيعي بالإضافة إلى الآليات البديلة لتسعير الوقود التي يمكنها تمهيد انتقال آثار التغيرات في أسعار الوقود الدولية إلى الأسعار المحلية مع حماية الموازنة العامة. وقد يطلب إلى المشاركين تقديم عرض حول تجارب بلدانهم في تحديد أسعار الوقود وإصلاح نظم الدعم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح المبررات المختلفة لدعم الطاقة وكيفية قياس حجم الدعم.
- شرح مساوئ دعم الطاقة.
- تحديد العقبات الممكنة أمام إصلاح نظم دعم الوقود.
- تصميم استراتيجية إصلاح فعالة تستند إلى الدروس المستقاة من تجارب البلدان الأخرى.
- استخدام أدوات معدة خصيصا لقياس دعم الوقود وتقدير أثر إصلاح هذا النظام على رفاهية الأسر للاسترشاد بها في صياغة التدابير التخفيفية واختيار آليات تسعير الوقود البديلة.

عبر شبكة الإنترنت: التنبؤ بالإيرادات وتحليل متغيراتها (RFAx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون العاملون في وزارات المالية أو في إدارات الإيرادات المعنيون بإعداد تنبؤات الإيرادات و/أو تقدير أثر تغيرات السياسة الضريبية على الإيرادات أو الأثر التوزيعي.

متطلبات وشروط الالتحاق: هذه الدورة التدريبية معدة من أجل المشاركين الذين تتراوح درجة إلمامهم بأساسيات السياسة الضريبية بين المبتدئ والمتوسط. ويُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو المحاسبة الضريبية (وفي الوضع الأمثل تكون لديهم خلفية في علوم الاقتصاد القياسي)، كما ينبغي لهم إتقان استخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل". ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، تركز على الجوانب الفنية والمؤسسية في التنبؤ بالإيرادات وتحليل السياسة الضريبية. وتقدم عرضا عاما للأساليب الكمية اللازمة لإعداد تنبؤات الإيرادات وتقييم انعكاسات التغيرات التي تطرأ على الضرائب الرئيسية، وأهمها ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية وضرائب التجارة الخارجية. وتؤكد الدورة التدريبية أيضا ضرورة وضع إطار مؤسسي قوي لدعم عملية التنبؤ بالإيرادات.

وتستند الدورة إلى مناهج مفاهيمية وعملية وتستعين بالأنشطة العملية لدعم عملية التعلم، بما في ذلك الاختبارات والتمارين الكمية التي تستخدم بيانات المالية العامة الحقيقية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح دور التنبؤ بالإيرادات في عملية إعداد الميزانية.
- تحديد الممارسات السليمة المتعلقة بالإطار المؤسسي الذي يدعم عملية التنبؤ بالإيرادات.
- تحديد متطلبات البيانات لكل أسلوب من أساليب التنبؤ بالإيرادات.
- استخدام النماذج القائمة على الاقتصاد الكلي للتنبؤ بالإيرادات الضريبية.
- استخدام نماذج المدخلات – المخرجات وأساليب المحاكاة الصغرى لتحليل الانعكاسات على الإيرادات والمؤسسات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.
- التعرف على نقاط القوة وحدود النماذج المختلفة.

الحماية الاجتماعية والضرائب والوظائف (SPTE)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في وزارات المالية والعمل والشؤون الاجتماعية ومؤسسات الضمان الاجتماعي المعنيون بتحليل ضرائب العمل والإعانات الاجتماعية وتصميمها وتنفيذها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في العلوم الاجتماعية (الاقتصاد أو السياسات الاجتماعية) أو غيره من المجالات ذات الصلة.

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، فكرة عامة عن تأثير ضرائب العمل ونظم الحماية الاجتماعية على نتائج التوظيف في البلدان الأوروبية المتقدمة والصاعدة، مع التركيز على خيارات الإصلاح والمفاضلات المرتبطة بها. فزيادة فرص العمل والحد من العمل غير المُعْلَن ضمن أولويات عدد كبير من الاقتصادات الأوروبية المتقدمة والصاعدة، حيث كثيرا ما تواجه أسواق العمل قيودا بسبب الاتجاهات الديمغرافية، وانخفاض مشاركة القوى العاملة (ولا سيما بين الإناث والشباب)، وضعف نمو الإنتاجية. ويظل العمل غير المُعْلَن تحديا كبيرا، إذ يترك كثيرا من الأفراد بدون حماية اجتماعية ويقلل تحصيل الإيرادات. ولهذه الأسباب، ينظر كثير من الحكومات في تخفيض ضرائب العمل لزيادة الوظائف وتخفيض حجم العمل غير المُعْلَن. ويولد هذا الأمر بدوره احتياجات لتمويل نظم الحماية الاجتماعية، ولا سيما في سياقات تحتم تعزيز هذه النظم لتقديم دعم كافٍ للعاملين والأسر على نطاق واسع.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم أهم القضايا المتعلقة بضرائب العمل والإعانات الاجتماعية التي لها أهمية بالغة في زيادة الوظائف والحد من العمل غير المُعْلَن.
- تصميم حزمة من الإصلاحات المصممة خصيصا حسب مَعْلَمات بلدانهم، بما فيها القدرات الإدارية للوصول إلى العاملين والأسر التي تحصل على منافع اجتماعية، والفواتير الضريبية.

أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية – "تادات" (TADAT)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بإدارة الضرائب/الإيرادات من إدارات الضرائب/الإيرادات المحلية، ووزارات الاقتصاد والمالية أو أجهزة مكافئة مختصة بقضايا الإيرادات/الضرائب، والإدارات الضريبية دون المركزية، وإدارات التدقيق الوطنية، ومقدمي خدمات تنمية القدرات للمساعدة في إدارة الضرائب/الإيرادات أو إصلاحات الموارد العامة.

شروط الالتحاق: ينبغي أن تتوافر لدى المشاركين خبرة ملائمة في مجال إدارة الضرائب/ الإيرادات أو مجال المساعدة في تنمية القدرات أو المشروعات المرتبطة بقضايا إصلاح الإيرادات/الضرائب/الموارد العامة.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تُقَدَّم تحت رعاية إدارة شؤون المالية العامة، مصممة لتزويد المشاركين بمعرفة وافية بمنهجية أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية، والممارسة الدولية السليمة في مجال الإدارة الضريبية، والمهارات المهنية المتخصصة اللازمة لإجراء تقييمات منهجية أو داخلية/مقارنة معيارية ذاتية باستخدام هذه الأداة. وإضافة إلى ذلك، تُقَدَّم إرشادات للمشاركين في برنامج التدريب حول: (١) تفسير نتائج التقييم واستخدامها كمدخلات لتقوية أو تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل لإصلاح الإدارة الضريبية، و(٢) كيف يمكن إدراج معلمات "تادات" في نظم مراقبة وتقييم الأداء اليومي للإدارات الضريبية وكذلك استخدام نتائج التقييم باستخدام أداة "تادات" كسيناريو أساسي. وسوف يستخدم المدربون تدريبات عملية تصف سيناريوهات حقيقية من مواقع العمل لتوضيح طريقة تطبيق منهجية أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية "تادات". والنماذج التحليلية التي تُشتق من نتائج التقييم باستخدام "تادات" سوف تبين إمكانية استخدام إطارها في تحسين إدارة امتثال المكلفين الضريبيين. ويُعقد اختبار (نسبة اجتيازه ٧٥٪ كحد أدنى) للمشاركين الراغبين في اعتمادهم كمتدربين على تطبيق أداة "تادات" أو كمُقَيِّمين، حسب معايير الأهلية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- إظهار فهمهم العميق للممارسات الدولية السليمة في مجال الإدارة الضريبية.
- فهم طريقة استخدام معلمات القياس في أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية لتقييم أداء نظام الإدارة الضريبية في البلد المعني.
- كتابة المكونات التي تُستخدم في إعداد تقرير تقييم الأداء عالي الجودة لتطوير "تادات".
- تفسير نتائج التقييم التي تتوصل إليها أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية من منظور شامل.
- فهم الصلات/الروابط بين الأبعاد المختلفة القابلة للقياس في "تادات" وكيف يمكن أن تؤثر على بعضها البعض وعلى جهود إصلاح الإدارة الضريبية.
- استخدام النتائج التي تتوصل إليها "تادات" كمدخلات في تطوير استراتيجيات إصلاح الإدارة الضريبية وخطط عملها أو تقويتها.
- تحديد العناصر اللازمة وطريقة إدارة ديناميكية الفريق والأطراف المعنية بالتقييم.

السياسة والإدارة الضريبية: النظرية والممارسة العملية (TPAT)

المستفيدون المستهدفون: كبار المسؤولين في وزارات المالية والإدارات الضريبية ممن تتضمن مسؤولياتهم إسداء المشورة إلى الوزراء حول قضايا السياسة الضريبية أو معالجة قضايا الإدارة الضريبية. ومن المرجح أن تشمل المهام المنوطة بهم تحليل السياسات وتقييمها، وصياغة الاقتراحات بشأن السياسات، وصياغة مشروعات القوانين الضريبية، ومعالجة القضايا التنظيمية، والتخطيط الاستراتيجي، وتكنولوجيا المعلومات، والمهام التشغيلية الرئيسية الأخرى في الإدارة الضريبية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون العاملون في مجال السياسات حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو القانون أو غير ذلك من المجالات ذات الصلة وأن تكون لديهم خبرة في إعداد التقارير التحليلية، مع إتقان استخدام برنامج "مايكروسفت إكسل". أما المشاركون العاملون في مجالات الإدارة الضريبية فمن المفترض أن يكونوا من كبار المديرين في أعلى مستويين وظيفيين بالهيئة التي يعملون بها.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، مصممة بحيث توسع نطاق معرفة المشاركين بأهم التحديات التي تواجه الحكومات في تصميم النظم الضريبية الحديثة وإدارتها ومتابعتها. وتتناول بإيجاز الركائز النظرية لعملية صنع السياسة الضريبية وتناقش كيفية ممارستها وتطبيقها بالتفصيل مع التركيز بصفة خاصة على المنطقة الموجهة إليها هذه الدورة. وسيُدعى المشاركون إلى تبادل خبراتهم في وضع استراتيجيات لتحسين النظم الضريبية التي يعملون بها وكيفية تنفيذها وإدارتها. ومن خلال مجموعة من المحاضرات والحلقات التطبيقية تتناول الدورة التدريبية ما يلي:

- إلقاء نظرة عامة على مبادئ تصميم السياسات وانعكاساتها على الإدارة الضريبية – ومن ثم إيجاد الروابط بين السياسة الضريبية والإدارة الضريبية وكيفية تأثير كل وظيفة على الأخرى،
- استعراض القضايا المعنية بتصميم الضرائب الرئيسية التي تشكل النظم الضريبية الحديثة (مثل ضرائب الاستهلاك والدخل ذات الوعاء الضريبي الواسع، والضرائب العقارية، والضرائب الانتقائية، والضرائب على الموارد الطبيعية، ونظم الضرائب على الأعمال الصغيرة)، ومناقشة مناهج صنع السياسات الضريبية في أوضاع اقتصادية ومؤسسية محددة، مثل البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والبلدان ضمن التكتلات الاقتصادية/الاتحادات الجمركية،
- مناقشة تنظيم الإدارات الضريبية وعملياتها وإدارة الامتثال الضريبي، اعتمادا على الخبرات من داخل المنطقة وخارجها،

- إعطاء فكرة عامة عن القضايا الناشئة والمحورية في مجالات السياسة والإدارة الضريبية وانعكاساتها على النظم الضريبية في كل منطقة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تقديم عرض موجز لأهم مبادئ تصميم السياسات الضريبية وانعكاساتها على الإدارات الضريبية، مثل كيفية إيجاد الروابط بين السياسة الضريبية والإدارة الضريبية؛ وكيفية تأثير كل مهمة على الأخرى؛ واحتمالات اختلاف مبادئ التصميم في الأوضاع الاقتصادية المختلفة، ربما عند مقارنة البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بغيرها من البلدان.
- تحديد العناصر الجوهرية في الضرائب الرئيسية في النظم الضريبية الحديثة، مثل ضرائب الاستهلاك والدخل ذات الوعاء الضريبي الواسع، أو الضرائب العقارية، أو نظم الضرائب على الأعمال الصغيرة.
- إدراك تأثير وعواقب اعتماد سياسات معينة مطبقة عادة في بعض البلدان (المعدلات الضريبية المنخفضة، أو الإعفاءات، أو الحوافز الضريبية، أو التأخير في رد الخصوم الضريبية مثل ضريبة القيمة المضافة، أو القيود على إدخال الخصوم الضريبية في ضريبة القيمة المضافة أو النفقات في ضريبة دخل الشركات، إلخ).
- تحديد المشكلات الأساسية التي تؤثر على الضرائب الدولية والأدوات المستخدمة في الحد منها (قواعد تنظيم "تسعير التحويلات"، وتبادل المعلومات بين البلدان، إلخ).
- وصف وتحليل عملية تنظيم الإدارات الضريبية الحديثة ومهامها الرئيسية وأبرز التحديات وأهم المناهج في إدارة الامتثال الضريبي.
- تقديم عرض موجز للحواجز والمناهج المشتركة في إصلاح النظم الضريبية، بما فيها صياغة استراتيجية متوسطة الأجل للإيرادات (MTRS).
- شرح الأدوات الجديدة المستخدمة في تقييم النظام الضريبي وتحليله، ومنها أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية (TADAT)، وبرنامج تحليل الفجوة في إدارة الإيرادات (RA-GAP)، وأداة تقييم النفقات الضريبية، والمسح الدولي لإدارة الإيرادات (ISORA)، إلخ.

فهم وتقييم وإدارة المخاطر على المالية العامة (UAMFR)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في وزارات المالية والاقتصاد، أو إداراتالخزانة ومكاتب إدارة الدين، أو أجهزة حكومية أخرى معنية بتقييم المخاطر على المالية العامة وإدارتها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن تكون لدى المشاركين خبرة ملائمة في مجال سياسة المالية العامة وإعداد الميزانية والخزانة وإدارة الدين، أو إدارة المخاطر على المالية العامة ولديهم معرفة بتطبيق "إكسل" (Excel).

وصف الدورة: تشكل هذه الدورة التدريبية، التي تقدمها إدارة شؤون المالية العامة، جزءا من برنامج العمل بشأن المخاطر المالية في إدارة الشؤون المالية، وتناقش أهم المؤسسات التي تساعد الحكومات على تكوين فهم أفضل للمخاطر على الموارد العامة ومراقبتها وإدارتها. وتقدم الدورة فكرة عامة عن المصادر الرئيسية للمخاطر على المالية العامة، ومناهج تحليلها وتخفيف آثارها، والترتيبات المؤسسية للتعامل معها. وتقدم الدورة فكرة عامة عن مجموعة أدوات إدارة المخاطر على المالية العامة من إعداد إدارة شؤون المالية العامة، والتي تتألف من مجموعة من الأدوات العملية القائمة على تطبيق "إكسل" (Excel) لمساعدة البلدان على تحليل المخاطر المالية التي تتعرض لها وقياس حجمها، وكذلك تقديم تدريب على تطبيق بعض أحدث الأدوات في هذه المجموعة. وتناقش هذه الدورة كذلك معايير إبلاغ المخاطر على المالية العامة والإفصاح عنها – على النحو الوارد وصفه في ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة لصندوق النقد الدولي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف مخاطر المالية العامة والالتزامات الاحتمالية وتحديد أهم سماتها.
- تحديد أبرز المخاطر على المالية العامة التي قد تواجه أي بلد وتقييمها وترتيب أولويات هذه المخاطر وفقا لأهميتها.
- فهم الأساليب والمناهج الرئيسية المستخدمة في تقييم المخاطر على المالية العامة الكلية والمخاطر من مصادر محددة مثل ضمانات القروض الحكومية، والمؤسسات المملوكة للدولة، وعلاقات الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تحديد الترتيبات المؤسسية التي تدعم فعالية متابعة وإدارة المخاطر على المالية العامة.
- إعداد كشف بالمخاطر على المالية العامة.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – إدارة الموارد البشرية (VITARA-HRM)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين في الإدارات الضريبية المعنيون بقضايا إدارة الموارد البشرية، أو استراتيجية إدارة الموارد البشرية، أو رأس المال البشري في إدارة ضريبية.

شروط الالتحاق: من الضروري أن يتوافر لدى المشاركين جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تقدم هذه الدورة التدريبية معرفة أساسية بمسائل إدارة الموارد البشرية داخل الإدارة الضريبية بما فيها استراتيجية إدارة الموارد البشرية وتنفيذها، والنماذج التنظيمية لإدارة الموارد البشرية، ومهام إدارة الموارد البشرية وأهم مجالات النظام الفعال لإدارة الموارد البشرية، وغيرها.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف مفهوم إدارة الموارد البشرية وتحديد كيف يمكنها أن تساعد الإدارات الضريبية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.
- وصف استراتيجية لإدارة الموارد البشرية.
- شرح طريقة تنظيم إدارة الموارد البشرية داخل إدارة ضريبية.
- وصف مسار وظيفي وهيكل أتعاب ملائم داخل إدارة ضريبية.
- تحديد أهم مجالات إدارة الموارد البشرية الفعالة داخل إدارة ضريبية، وبعض المبادئ الداعمة لها.
- تحديد ماهية مهمة التَعلُّم والتطوير وأسباب أهميتها في الإدارات الضريبية.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – حوكمة المؤسسات (VITARA-IGO)

المستفيدون المستهدفون:
المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين من المسؤولين عن حسن ممارسة الصلاحيات في إدارة ضريبية أو المعنيين بتنفيذ سياسات الحوكمة في الإدارة الضريبية.

شروط الالتحاق: من الضروري أن يتوافر لدى المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تقدم هذه الدورة تعريفا بأطر الحوكمة الداخلية والخارجية للإدارات الضريبية، وتغطي موضوعات مثل مبادئ المساءلة والشفافية، وضمانات الحوكمة، والرقابة الخارجية، والضوابط الداخلية، ومسؤوليات الحوكمة التي يضطلع بها كبار القيادات في إدارة ضريبية وكذلك الاعتبارات التنظيمية في وضع إطار الحوكمة وتنفيذه.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- وصف ما الذي تعنيه الحوكمة المؤسسية في الإدارة الضريبية وأهم الأبعاد الداخلية والخارجية للحوكمة.
- إدراك مدى تأثير مبادئ المساءلة والشفافية على تصميم أطر الإدارة الضريبية لمعالجة مواطن الضعف في الحوكمة.
- وصف أهم المكونات التي تتألف منها الأطر المؤسسية لإدارة ضريبية.
- التعرف على ضمانات الحوكمة التي تسمح بفعالية الإدارة الضريبية وعدم انحيازها وعدم خضوعها للتدخلات السياسية.
- شرح أهمية الرقابة الخارجية والآليات التي تضمن الحفاظ على ثقة المجتمع في النظام الضريبي.
- فهم العناصر الضرورية لإطار الحوكمة الداخلية في الإدارة الضريبية.
- تحديد مسؤوليات الحوكمة الداخلية على المسؤولين التنفيذيين والمديرين في إدارة ضريبية.
- وصف أهم الاعتبارات التنظيمية في وضع وتنفيذ إطار الحوكمة الداخلية.
- وصف الأنواع المختلفة من المخاطر التي قد تُلزم الإدارة الضريبية بتوقعها والاستعداد لإدارتها.
- شرح الأسباب وراء أهمية وضع نظام من الضوابط الداخلية في إدارة ضريبية.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – التنظيم (VITARA-ORG)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين في الإدارات الضريبية المسؤولون عن تصميم الهيكل التنظيمي والتشغيل بما فيه تنظيم الموارد البشرية والعمليات والعمل في إدارة ضريبية.

شروط الالتحاق: من الضروري أن يتوافر لدى المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تساعد هذه الدورة على اكتساب معرفة وفهم للسمات الحيوية في تصميم الهيكل التنظيمي للإدارات الضريبية.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف مفهوم تصميم الهيكل التنظيمي وشرح سبب أهميته.
- تحديد نماذج الهياكل التنظيمية الرئيسية المستخدمة في تصميم الإدارات الضريبية وشرح مزايا النماذج المختلفة وعيوبها.
- المقارنة بين أدوار المقر الرئيسي والعمليات الميدانية في الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية.
- وصف أهمية الوحدات والمهام الخاصة ضمن الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية.
- تكوين فهم أفضل للطريقة التي يمكن اتباعها في تطويع نماذج الهياكل التنظيمية للإدارة الضريبية لكي تتسع لتحمل مسؤوليات والقيام بأدوار جديدة.
- تحديد العناصر الحيوية والتبعيات عند تصميم الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – أساسيات إدارة مشروع الإصلاح: إعداد برنامج للإصلاح (VITARA-RMF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين في إدارات الضرائب والإيرادات والوزارات المعنيون بتصميم برامج الإصلاح ومشروعات الإصلاح في الإدارات الضريبية.

شروط الالتحاق: من الضروري أن يتوافر لدي المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: مساعدة قيادات الإدارات الضريبية على بدء رحلة إصلاح، وتشرح هذه الدورة المفاهيم الرئيسية لإدارة عملية الإصلاح، وعملية وضع برنامج لإصلاح الإدارة الضريبية، وأهم ترتيبات الإدارة والحوكمة لإصلاحات الإدارة الضريبية، وكذلك إدارة مشروع إصلاح الإدارة الضريبية.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة:

تهدف هذه الوحدة النموذجية إلى إعطائكم أسسا سليمة لما يعنيه إصلاح الإدارة الضريبية، وبيان سبب أهميتها، وما ينطوي عليه تنفيذها، ومن الذي ينبغي أن يشارك في عملية الإصلاح.

لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أهم الشروط المتعلقة بإدارة الإصلاحات.
- تحديد الخطوات التي ينطوي عليها وضع برنامج للإصلاح والعلاقة بين الخطة الاستراتيجية وبرنامج الإصلاح في الإدارة الضريبية.
- معرفة البنية التحتية اللازمة للإدارة والحوكمة من أجل ضمان إجراء الإصلاحات في الوقت المناسب، في حدود الميزانية، ووفق مستوى جودة مقبول، إلى جانب أدوار الأطراف الفاعلة الرئيسية ومسؤولياتها.
- فهم طريقة إعداد وتنفيذ خطة لمشروع الإصلاح، وتحديد المراحل الخمس الرئيسية للمشروع.
- صياغة خطط المشروع والوثائق الأخرى.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – موضوعات محددة في إدارة مشروع الإصلاح: إدارة برنامج إصلاح (VITARA-RMS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين في إدارات الضرائب والإيرادات والوزارات المعنيون بتنفيذ برامج الإصلاح ومشروعات الإصلاح.

شروط الالتحاق: من الضروري أن يتوافر لدى المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تستعرض هذه الدورة أدوات وطرق التخطيط لبرامج إصلاح الإدارة الضريبية ومراقبتها وإبلاغ بياناتها، ومناهج توفير الموارد للإصلاحات، والتوترات في إدارة المخاطر وتوفير الموارد، والممارسات الناجحة في إدارة التغيير وكذلك مفهوم التقييم اللاحق للتنفيذ.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة:

تهدف هذه الدورة إلى أن تتيح لك فهما جيدا للممارسات التي ثبت أنها تضمن نجاح برامج إصلاح الإدارة الضريبية.

لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد الأدوات والطرق المتاحة في مجالات التخطيط لبرامج الإصلاح ومراقبتها وإبلاغ بياناتها، وإدارة المخاطر، ومراقبة التغيير، وحل المشكلات.
- تطبيق مناهج لتوفير الموارد اللازمة لبرنامج الإصلاح مع ضمان كفاية الأموال المتاحة والأشخاص أصحاب المهارات، وتكنولوجيا المعلومات، والأصول الأخرى.
- التعامل مع التوترات المختلفة التي قد تنشأ في سياق عملية الإصلاح.
- عمل الاستعدادات المسبقة اللازمة للتغييرات القادمة والآليات المساندة التي يتعين وضعها لضمان نجاح إدارة التغيير.
- معرفة الغرض والمنافع من التقييم اللاحق على التنفيذ والحصول على إرشادات حول طريقة القيام بذلك.

عبر شبكة الإنترنت: التدريب الافتراضي لتعزيز إدارة الإيرادات – الإدارة الاستراتيجية (VITARA-SMG)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون التنفيذيون وكبار المديرين في الإدارات الضريبية وفي الوزارات المعنيون بالتخطيط الاستراتيجي والتعامل مع إدارة ضريبية.

شروط الالتحاق: من الضروري أن يتوافر لدي المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: توفر هذه الدورة معرفة أساسية بالمفاهيم المرتبطة بالإدارة الاستراتيجية للإدارة الضريبية. وعلاوة على ذلك، تلقي الدورة الضوء على الخطط المختلفة التي تضعها الإدارات الضريبية وتتعلق باستراتيجيتها وتنفيذها، قبل أن تنتقل إلى شرح مسائل المحتوى والجدول الزمني والموارد والمهام اللازمة لوضع خطة على امتداد مراحل التخطيط المختلفة. وتستفيض هذه الوحدة النموذجية كذلك في تناول التحديات والمخاطر الشائعة التي تواجه قيادات الإدارات الضريبية، والأخطاء الشائعة، والممارسة الدولية السليمة التي تُتبع في الإدارة الاستراتيجية للإدارة الضريبية.

وتُعقد هذه الدورة بمبادرة مشتركة من أربع منظمات دولية: مركز الإدارات الضريبية في البلدان الأمريكية (CIAT)، ومنظمة الإدارات الضريبية للبلدان الأوروبية (IOTA)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف مفهوم الإدارة الاستراتيجية ومنافعها التي تعود على الإدارات الضريبية.
- شرح مفهوم الاتساق الاستراتيجي المتعلق بالخطط المختلفة التي تضعها الإدارات الضريبية.
- وصف محتوى الخطة الاستراتيجية للإدارة الضريبية.
- تحديد الجدول الزمني والموارد والمهام اللازمة لوضع خطة.
- تحديد العوامل الحيوية لنجاح الإدارة الاستراتيجية.
- تكوين فهم أفضل لدور المسؤولين التنفيذيين وكبار المديرين في الاضطلاع بمهام الإدارة الاستراتيجية.
- تحديد الهيكل التنظيمي والموارد البشرية والأنشطة والعمليات اللازمة لأداء مهمة الإدارة الاستراتيجية بنجاح داخل إدارة ضريبية.

التحليل العام للاقتصاد الكلي

برمجة وسياسات الاقتصاد الكلي (FPP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط والبنوك المركزية، المعنيون بتقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية الكلية والمالية أو المساعدة في تنفيذها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يتقنوا استخدام اللوحات الجدولية الإلكترونية (spreadsheets). ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية عبر الإنترنت

حول سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: حسابات وتحليل الاقتصاد الكلي (FPP.1x) أو الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني: تصميم البرامج (FPP.2x).

وصف الدورة: توضح هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، كيفية تشخيص الاختلالات الاقتصادية الكلية وتصحيحها من خلال مجموعة منسقة من سياسات التصحيح. وتغطي الدورة السمات الأساسية للقطاعات الرئيسية الأربعة التي يتألف منها الاقتصاد الكلي (القطاع العيني، وقطاع المالية العامة، والقطاع الخارجي، والقطاع النقدي) والروابط فيما بينها، مع تسليط الضوء على العلاقات المحاسبية والسلوكية على السواء، واستخدام بيانات من إحدى دراسات الحالة القُطْرية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل المستجدات الاقتصادية والمالية لبلد معين في المنطقة المعنية باستخدام البيانات التاريخية وإطار عملي قائم على برمجيات "إكسل".
- إعداد توقعات اقتصادية متسقة لمدة عام واحد مع افتراض عدم تغير السياسات.
- تحديد مواطن الضعف والمخاطر الاقتصادية في ظل سيناريو أساسي، والتدابير على مستوى السياسات لمعالجتها.
- إعداد سيناريو تصحيحي يعكس هذه التدابير على مستوى السياسات وآثارها على الاقتصاد الكلي.
- تحديد الأهداف والتدابير الأخرى على مستوى السياسات لما بعد فترة السنة الواحدة والتي سيتم تبنيها في إطار متوسط الأجل.

عبر شبكة الإنترنت: سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: حسابات وتحليل الاقتصاد الكلي (FPP.1x)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين الذين يعملون في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط وفي البنوك المركزية ويقدمون المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي أو يشاركون في تنفيذها. وتقدم هذه الدورة باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والعربية.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج "مايكروسوفت إكسل"، وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: توضح هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، المهارات الأساسية اللازمة لإجراء عمليات البرمجة المالية؛ والسمات الرئيسية لحسابات القطاعات الرئيسية الأربعة التي يتألف منها الاقتصاد الكلي (أي القطاع العيني وقطاع المالية العامة والقطاع الخارجي والقطاع النقدي)، والعلاقة فيما بينها. وتعرض الدورة الإطار المحاسبي لكل قطاع، وتفسيرات المتغيرات والمؤشرات من هذه الحسابات، والتحليلات الأساسية لهذه الحسابات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، يصبح بإمكان المشاركين:

- حساب المتغيرات الاقتصادية باستخدام مبادئ محاسبة الاقتصاد الكلي.

- تفسير حسابات القطاع العيني وقطاع المالية العامة والقطاع الخارجي والقطاع النقدي التي يتألف منها الاقتصاد الكلي.
- شرح الروابط المحاسبية والسلوكية بين حسابات الاقتصاد الكلي.
- تحليل المستجدات الاقتصادية والمالية في دراسة حالة قُطْرية باستخدام إطار عملي قائم على برمجيات "إكسل".

عبر شبكة الإنترنت: سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني: تصميم البرامج (FPP.2x)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين الذين يعملون في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط وفي البنوك المركزية ويقدمون المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي أو يشاركون في تنفيذها. وتقدم هذه الدورة باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت "إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تستند هذه الدورة عبر الإنترنت التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى دورة "سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الأول" (FPP.1x)، وتهدف إلى تعميق فهم المشاركين لعمليتي تصميم وتطبيق السياسات الاقتصادية الكلية والمالية. وتتناول الدورة أساليب بسيطة للتنبؤ في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكلي، وتوضح افتراضات السيناريو الأساسي لتشخيص أداء الاقتصاد الكلي، كما تعرض كيفية إعداد برنامج لتصحيح الاقتصاد الكلي في دراسة حالة بلد ما.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد توقعات السيناريو الأساسي لقطاعات الاقتصاد العيني والخارجي والحكومي والنقدي باستخدام متغيرات محددة.
- شرح العلاقات المحاسبية والسلوكية بين قطاعات الاقتصاد الكلي.
- إعداد توقعات اقتصادية متسقة لمدة عام واحد مع افتراض عدم تغير السياسات.
- استخدام نموذج اقتصادي كلي لتحليل كيفية تأثير تغيرات السياسة على أحد التنبؤات.
- تحديد وتقييم مواطن الضعف الاقتصادي المتأصلة في أحد اقتصادات الأسواق الصاعدة.
- إعداد سيناريو السياسة الاقتصادية الكلية باستخدام مجموعة معينة من البيانات.

تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDS)

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية وأن يتقنوا استخدام تطبيقات برمجيات "إكسل". ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: حسابات وتحليل الاقتصاد الكلي (FPP.1x) أو الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDSx).

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى تعزيز قدرة المشاركين على إجراء تقييم شامل للوضع الاقتصادي الكلي في بلد ما، بما في ذلك الحالة الراهنة للاقتصاد؛ وموقف سياسة المالية العامة والسياسة النقدية؛ والاستقرار المالي؛ واختلالات سعر الصرف؛ ومواطن الخطر في القطاعات المختلفة؛ وآفاق الاقتصاد في الأجل المتوسط، وخاصة استمرارية القدرة على تحمل

الدين العام والخارجي. وتؤكد الدورة أهمية الأدوات العملية المستخدمة في التحليل الاقتصادي الكلي اليومي وتستند إلى دراسات حالة وثيقة الصلة بالمنطقة المعنية لتوضيح كيفية تطبيق هذه الأدوات وبيان كيفية استخدامها كأحد المدخلات في عملية صنع السياسات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل الناتج الممكن وحساب فجوات الناتج، وتشخيص حالة آفاق الاقتصاد.
- تقييم موقف سياسات المالية العامة، والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة المالية الحالية.
- تقييم الروابط المالية الكلية، بوسائل منها تحليل مؤشرات السلامة في القطاع المالي.
- تقييم آفاق الاقتصاد متوسطة الأجل، ولا سيما القدرة على الاستمرار في تحمل الدين العام والخارجي.
- تحديد المخاطر ومواطن الضعف الاقتصادية الخارجية والداخلية المحتملة أمام النمو الاقتصادي وتحديد السياسات لمعالجتها.

عبر شبكة الإنترنت: تشخيص حالة الاقتصاد الكلي (MDSx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين في البنوك المركزية ووزارات المالية أو الاقتصاد الذين يشاركون مباشرة في تشخيص حالة الاقتصاد الكلي ووضع التوقعات. وتقدم هذه الدورة باللغة الإنجليزية.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت "إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة عبر الإنترنت التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى تعزيز قدرة المشاركين على تقييم الوضع الاقتصادي الكلي لبلد ما، وتؤكد أهمية الأدوات العملية المستخدمة في التحليل الاقتصادي الكلي اليومي. وتغطي هذه الدورة تقييمات: الحالة الراهنة للاقتصاد الكلي، وموقف سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، والاستقرار المالي، وآفاق الاقتصاد في الأجل المتوسط، مع مراعاة استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والخارجي، واحتمال حدوث اختلالات في سعر الصرف، وظهور مواطن ضعف في القطاعات المختلفة. وتستعين الدورة بدراسة حالة لتوضيح كيفية تطبيق هذه الأدوات وبيان كيفية مساهمتها في عملية صنع السياسات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل الناتج الممكن وحساب فجوات الناتج، وتشخيص حالة آفاق الاقتصاد.
- تقييم موقف سياسات المالية العامة، والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة المالية الحالية.
- تقييم الروابط المالية الكلية، بوسائل منها تحليل مؤشرات السلامة في القطاع المالي.
- تقييم آفاق الاقتصاد متوسطة الأجل، ولا سيما القدرة على الاستمرار في تحمل الدين العام والخارجي.

- تحديد المخاطر ومواطن الضعف الاقتصادية الخارجية والداخلية المحتملة أمام النمو الاقتصادي وتحديد السياسات لمعالجتها.

عبر شبكة الإنترنت: التنبؤ باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي (MFx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين المعنيين بوضع التنبؤات المستخدمة في تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي. وتقدم هذه الدورة باللغة الإنجليزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خلفية بأساسيات الإحصاء والاقتصاد القياسي. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم". وسوف تجرى العروض والتطبيقات باستخدام برمجيات تطبيقات الاقتصاد القياسي Eviews، وهو أحد البرمجيات المعروفة لتقدير ومحاكاة نماذج التنبؤ في تطبيقات ويندوز. ويتاح للمشاركين الحصول على تراخيص مؤقتة لاستخدام برمجيات EViews خلال فترة الدورة.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى زيادة مهارة المشاركين في التنبؤ بمتغيرات الاقتصاد الكلي وإعداد نماذج الاقتصاد الكلي واستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة. وتتناول المحاضرات مناقشة النظرية الأساسية وتبين كيفية إجراء التحليلات التجريبية باستخدام برمجيات EViews. وتركز الدورة على أربعة جوانب لبناء النموذج التجريبي والتنبؤ، وهي:

- خصائص البيانات والنماذج، مثل السكون وعدم السكون وتساوق الحركة؛
- المواصفات الديناميكية وخاصة استخدام نماذج تصحيح الخطأ؛
- تقييم النماذج وتصميمها ومحاكاتها؛
- غموض التنبؤ، وتحليل السياسات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- التنبؤ بالسلاسل الزمنية ونماذج المعادلات المتعددة باستخدام برمجيات Eviews.
- تقييم الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية وتطبيق أساليب التنبؤ الملائمة.
- إنشاء نموذج للاقتصاد القياسي باستخدام أساليب نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة (ARMA) والانحدار الذاتي للمتجهات (VAR) ونماذج تصحيح الخطأ في متجهات التكامل المشترك (VECM)
- استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية لتقييم أداء نموذج للتنبؤ.

التنبؤ والتحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي (MFA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الحكوميون المشاركون في وضع نماذج الاقتصاد القياسي والتنبؤ لتحليل وصياغة وتنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة معادلة وخلفية عن علم الاقتصاد القياسي. وينبغي كذلك أن يكونوا على دراية كافية باستخدام برمجيات تطبيقات الاقتصاد القياسي Eviews. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول "التنبؤ باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي".

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى تزويد المسؤولين الحكوميين بأساس قوي لتقدير نماذج الاقتصاد القياسي الكلي وتطبيقاتها في مجال التنبؤ وتحليل السياسات في البنوك المركزية والوزارات والمؤسسات البحثية العامة. وتبحث هذه الدورة في النماذج الاقتصادية القياسية للسلاسل الزمنية الأحادية ومتعددة المتغيرات، ونماذج العمليات المستترة، وأساليب التنبؤ الآني مثل نماذج Factor، وBRIDGE، ومعاينة البيانات مختلفة التواتر (MIDAS). وتُخصص لكل موضوع محاضر تناقش النظرية الأساسية وحلقة تطبيقية لعمليات التطبيق باستخدام برنامج EViews. ويعمل المشاركون في مجموعات للقيام بتمارين عملية لإعداد التقديرات والتنبؤات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد الأسس والخصائص وأوجه القصور في عدد من مواصفات نماذج الاقتصاد القياسي.
- استخدام برمجيات EViews في تطبيق أساليب إعداد النماذج التي تعزز تحليل السياسات وقدرات وضع التنبؤات في مؤسساتهم.
- تطبيق الأساليب المستخلصة من التدريب على حالات قُطْرية من المنطقة الجغرافية للمشاركين للتنبؤ بمسألة تتعلق بالسياسات وتحليلها.
- تطبيق الأدوات الملائمة المتاحة في مجموعة أدوات الاقتصاد القياسي Eviews، على أعمالهم أو أنشطتهم البحثية، وكذلك بلدان أخرى.

تحليل السياسة النقدية وسياسة المالية العامة باستخدام نماذج "التوازن العام العشوائي الديناميكي" (DSGE)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا الذين يستخدمون نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي في التحليل الاقتصادي الكلي لقضايا السياسة النقدية وسياسة المالية العامة.

شروط الالتحاق: يشترط في المتقدمين الحصول على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة معادلة وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية وعلى دراية بأساسيات استخدام برمجيات تطبيقات الاقتصاد القياسي MATLAB/Octave وDynare/Iris. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول "التنبؤ باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي".

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات، بناء نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE) واستخدامها وتفسير نتائجها. وسوف يتعرف المشاركون في هذه الدورة على النماذج والأساليب الشائع استخدامها بين صناع السياسات لتحليل القضايا ذات الصلة بالسياسات المالية العامة والنقدية. وتخصص الدورة عددا كبيرا من المحاضرات لتصميم النموذج وقضايا التطبيق وتستخدم دراسات حالة ذات صلة بالمنطقة المعنية وذلك لتوضيح كيفية تطبيق هذه الأدوات وكيفية مساهمتها في عملية صنع السياسات. وتتناول الدورة مناقشة مزايا هذه النماذج وقيودها لدى استخدامها لتحليل السياسات وتقديم المشورة بشأنها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح النماذج والأساليب (الاحتساب والتقدير) التي يستخدمها صناع السياسات لتحليل القضايا ذات الصلة بالسياسات المالية العامة والنقدية.

- بناء نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي من المبادئ الأولى باستخدام البيانات المتاحة لحالة بلد في المنطقة المعنية.
- تعزيز أو تعديل هيكل النموذج لمعالجة مسألة متعلقة بالسياسة الاقتصادية.
- تطبيق نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي المعدة أثناء الدورة على مختلف المسائل المتعلقة بالسياسات وتفسير نتائجها.
- معرفة مزايا هذه النماذج وقيودها لدى استخدامها لتحليل السياسات وتقديم المشورة بشأنها.
- البدء في بناء نموذج قائم على أساس البيانات المستمدة من بلدان المشاركين.

النمو الشامل والسياسات الهيكلية

قضايا اقتصادية في التكامل الإقليمي (ERI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية، والوزارات والهيئات الأخرى المهتمة بهذه القضايا في البلدان التي تشارك في أحد ترتيبات التكامل الإقليمي أو التي تنظر في إقامة مثل هذا الترتيب أو تعتزم ذلك. كذلك توجه الدعوة لحضور هذه الدورة إلى العاملين في المنظمات الإقليمية الحكومية الدولية أو فوق القومية.

شروط الالتحاق: يشترط في المتقدمين الحصول على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة معادلة وإتقان استخدام اللوحات الجدولية الإلكترونية (Spreadsheets).

وصف الدورة: يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات، في تعميق فهم المشاركين للتكامل الاقتصادي والنقدي والمالي. واستنادا إلى النظريات ودراسات الحالة من التجارب السابقة في عدة مناطق، تغطي هذه الدورة ما يلي: متطلبات التكامل الاقتصادي والنقدي، والتكامل التجاري والمالي والنقدي، وتكاليف ومزايا عملية التكامل، وجوانب الاقتصاد السياسي في التكامل.

وتعقد الحلقات التطبيقية لتعميق دراية المشاركين ببعض القضايا المعينة التي قد تنشأ عن تجارب سابقة في التكامل الاقتصادي والنقدي. ويستعين المشاركون بدراسات الحالة التي تضم بيانات قُطرية لوضع التقديرات، كما يطلب إليهم تقديم استنتاجاتهم في شكل عروض قصيرة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل مختلف أنواع التكامل والتعاون على المستوى الإقليمي، إلى جانب ديناميكيات عملية التكامل.
- تحليل التكاليف والمزايا لخطط التكامل المختلفة في بلدانهم.
- تقييم درجات التقارب في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة المؤدية إلى تعميق التكامل ودرجة التقارب بعد ذلك.
- عرض موجز للمبررات الاقتصادية والسياسية المتعلقة بالتكامل التي قد تؤثر على بلدانهم.

عبر شبكة الإنترنت إصلاح دعم الطاقة (ESRx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة مفيدة بصفة خاصة للمسؤولين الذين يعملون في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط الذين يقدمون المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي أو يكلفون بتنفيذها. وتقدم هذه الدورة باللغتين الإنجليزية والعربية.

متطلبات وشروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري إلمام المشاركين بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت "إكسل" وأن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تُنظم هذه الدورة عبر الإنترنت بجهود مشتركة من معهد تنمية القدرات، وإدارة شؤون المالية العامة، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ. وتستند الدورة إلى تحليل مكثف بين مختلف البلدان وتجارب عملية في تصميم المساعدة الفنية وإصلاح الدعم بغية تقديم التوصيات بشأن أفضل السبل لتخفيض دعم الطاقة.

وتتناول الدورة مفهوم إعانة دعم الطاقة – تعريفها وقياسها – وتستعرض انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتقدم كذلك مجموعات من الأدوات لتقييم الآثار التوزيعية للسيناريوهات البديلة لإصلاح نظام الدعم ووضع آلية لتسعير الوقود. وأخيرا، تستعرض الدورة أفضل السبل لإصلاح نظم دعم الطاقة وتقدم شرحا توضيحيا للنجاحات والإخفاقات في بلدان معينة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح مفهوم إعانات دعم الطاقة وتقدير الدعم قبل الضريبة وبعد الضريبة.
- تعريف ضرائب الطاقة التصحيحية وتوضيح كيفية حسابها.
- مناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لدعم الطاقة.
- شرح كيفية تصميم استراتيجيات قوية لإصلاح نظام الدعم.
- تصميم استجابات السياسات للتخفيف من آثار إصلاح الدعم على التضخم ورفاهية الأسر.
- استخدام مجموعة أدوات مبنية على برمجيات إكسل لتقييم آثار السيناريوهات البديلة لإصلاح نظام الدعم على الأسر في مختلف شرائح الدخل.
- تصميم آليات فعالة لتسعير الوقود بغية التخفيف من حدة تقلبات أسعاره.

النمو الشامل (IG)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بالتخطيط الاقتصادي والاستراتيجي؛ ومتابعة وتقييم استراتيجيات السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة؛ وتشجيع خلق فرص العمل.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو العلوم الاجتماعية أو تكون لديهم خبرة معادلة. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول "الشمول المالي" (IGx) والدورة عبر الإنترنت حول "التطور المالي والشمول المالي" (FDFIx).

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، إلى زيادة وعي المشاركين بمفاهيم النمو الشامل وتعريفهم ببعض الأدوات التحليلية والتشغيلية لتقييم وقياس ومتابعة كيفية تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على النمو وتغير المناخ والفقر وعدم المساواة وتوفير فرص العمل. وتتناول المحاضرات المفاهيم الأساسية للنمو الشامل، مع التركيز بصفة خاصة على قضايا استمرارية النمو على المدى الطويل، وتقدم الحلقات التطبيقية فرصة للمشاركين لتطبيق هذه المفاهيم واستيعاب تصميم استراتيجيات النمو الشامل بالاستناد إلى دراسات الحالة القُطْرية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تفسير مقاييس الفقر وعدم المساواة.
- تحليل دور السياسات الاقتصادية الكلية في دعم النمو ومعالجة تغير المناخ، وتعزيز المساواة، والحد من الفقر.
- تحديد العقبات أمام النمو الشامل ووضع أولويات الإصلاحات.
- وضع استراتيجية للنمو الشامل لبلدانهم.

عبر شبكة الإنترنت النمو الشامل (IGx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بالتخطيط الاقتصادي والاستراتيجي؛ ومتابعة وتقييم استراتيجيات السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة؛ وتشجيع خلق فرص العمل.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: الهدف من هذه الدورة عبر الإنترنت، التي يقدمها معهد تنمية القدرات في الصندوق، هو تعميق فهم المشاركين للعلاقة بين السياسات والإصلاحات الاقتصادية الكلية، والقدرة التنافسية والنمو. فقد أدت التطورات في مختلف أنحاء العالم إلى إبراز المخاوف بشأن ضعف آفاق النمو، وارتفاع معدلات البطالة، وعدم المساواة في توزيع الدخل وعدم تكافؤ الفرص. وبناء على ذلك، تركز الدورة على السياسات الجزئية والكلية لتعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، والإنصاف في توزيع الدخل. وسوف تنظر الدورة في القنوات المختلفة التي يمكن لإصلاحات السياسات الاقتصادية أن تعمل من خلالها على تشجيع النمو الشامل المنشئ لفرص العمل. وفي هذا السياق، سوف تتناول الدورة المناهج التقليدية التي تركز على تراكم رؤوس الأموال ونمو الإنتاجية من خلال اكتساب المعرفة بالإضافة إلى المناهج الحديثة غير التجميعية التي تركز على سوء توزيع الموارد وأوجه قصور مؤسسات الائتمان والمؤسسات الحكومية. وسوف يتم تفسير الروابط التجريبية بين النمو والتوظيف وتوزيع الدخل في ظل هذه النماذج المختلفة. وسوف تسلط الدورة الضوء على دور السياسات الحيوية التي تجعل النمو الاقتصادي وسيلة للحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة على نطاق واسع.

وسوف تعتمد هذه الدورة على النظرية، والدراسات التجريبية القُطْرية المُقارَنة، ودراسات حالة للتجارب في عدة مناطق في أنحاء العالم. الموضوعات الرئيسية التي ستغطيها الدورة تتضمن (١) الروابط بين فرص العمل والنمو، و(٢) تأثير السياسات والمؤسسات والقواعد التنظيمية على الوظائف والنمو، و(٣) استراتيجيات تعزيز النمو الشامل للجميع. وسوف تمنح الحلقات التطبيقية المشاركين فرصة لتطبيق الأدوات التجريبية والقائمة على اللوحات الجدولية لتحليل مقاييس الفقر وعدم المساواة والاتجاهات العامة للبطالة وتأثير سياسات سوق العمل على فرص العمل. وإضافة إلى ذلك، سوف تتيح الحلقات التطبيقية للمشاركين فرصة مناقشة وتحليل تأثير

السياسات الكلية على المساواة وفرص العمل والنمو في بلدانهم. وسوف يتم تطويع دراسات الحالة القُطْرية المستخدمة في الحلقات التطبيقية/المحاضرات حسب منطقة تقديم الدورة من أجل زيادة ملاءمتها للمشاركين في الدورة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد مفهوم النمو الشامل وأبعاده الكثيرة، وتحديد إطار لتحليل قضايا النمو الشامل تحليلا منهجيا، وإيجاد الروابط بين النمو والشمول.
- قياس مدى النمو الشامل للجميع الذي حققه أحد البلدان، باستخدام مجموعة واسعة من المؤشرات.
- شرح دور سياسة المالية العامة في دعم النمو الشامل وإلقاء الضوء على أفضل الممارسات في تصميم السياسات الضريبية وبرامج الإنفاق لتعزيز الشمول.
- تقييم درجة الشمول في سوق العمل، بما في ذلك من منظور النوع الاجتماعي، ووصف مدى التأثير المحتمل من التقدم التكنولوجي على الشمول في سوق العمل، واختبار سياسات سوق العمل وتلك القائمة على النوع الاجتماعي والتحديات والمفاضلات في تنفيذها.
- شرح سبب أهمية سلامة الحكم والإدارة في تحقيق النمو الشامل للجميع، واختيار أهم المؤشرات في قياس جودة الحوكمة وتلخيص السياسات اللازمة لتحسينها.
- تحديد المخاطر الرئيسية أمام النمو المستدام والشامل للجميع والمرتبطة بتغير المناخ، وتصميم أكثر مزيج ملائم من سياسات معالجة تغير المناخ وتخفيف آثاره والتكيف معه.

إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة من المعنيين برسم وتنفيذ السياسات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة مع اتقان استخدام برنامج مايكروسوفت "إكسل". ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا أولا دورة التدريب عبر الإنترنت حول إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRCx).

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، تناقش قضايا سياسات الاقتصاد الكلي والتحديات التي تواجه البلدان الغنية بالموارد. وتتيح الدورة للمشاركين فهم المسائل ذات الصلة بالاقتصاد الكلي للنمو والتنويع، وإدارة سياسة المالية العامة، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وإدارة أصول القطاع العام في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. وتنطوي الدورة على مزيج من المحاضرات، والحلقات التطبيقية العملية، وجلسات النقاش، ودراسات الحالة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل الأداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك من حيث النمو، وشمول جميع فئات المجتمع، والتنويع، واستمرارية الأوضاع.

- تصميم أطر مالية عامة ملائمة، وتطبيق معايير مالية عامة مناسبة لتحديد ما إذا كان ينبغي استهلاك العائدات من مبيعات الموارد الطبيعية أم ادخارها أم استثمارها.
- تحديد الاستجابات الملائمة للسياسات الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار السلع الأولية.
- تصميم سياسات لتشجيع الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك من حيث الهياكل المؤسسية الملائمة لصناديق الثروة السيادية.

عبر شبكة الإنترنت: إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (MRCx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة مفيدة بصفة خاصة للمسؤولين في البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الهيئات الحكومية ذات الصلة من المعنيين بصياغة السياسات وتنفيذها في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. وتقدم هذه الدورة باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

متطلبات وشروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. وينبغي أن يتوفر للمشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة إلى جانب الإلمام بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت "إكسل".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت التي يقدمها معهد تنمية القدرات بالاشتراك مع إدارتي شؤون المالية العامة والإحصاءات تتناول مناقشة قضايا سياسات الاقتصاد الكلي والتحديات التي تواجه البلدان الغنية بالموارد. وتتيح الدورة للمشاركين فهم المسائل ذات الصلة بالاقتصاد الكلي للنمو والتنويع، وإدارة سياسة المالية العامة، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وإدارة أصول القطاع العام في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل الأداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك من حيث النمو، وشمول جميع فئات المجتمع، والتنويع، واستمرارية الأوضاع.
- تصميم أطر مالية عامة ملائمة، وتطبيق معايير مالية عامة مناسبة لتحديد ما إذا كان ينبغي استهلاك العائدات من مبيعات الموارد الطبيعية أم ادخارها أم استثمارها.
- تحديد الاستجابات الملائمة للسياسات الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار السلع الأولية.
- تصميم السياسات المعززة للشفافية في إدارة الموارد البشرية.

تشخيص مواطن التعرض للخطر (VDS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في كافة المستويات بالبنوك المركزية ووزارات المالية والهيئات الحكومية الأخرى التي لديها وحدات للمالية العامة الكلية (مثل مكتب مجلس الوزراء، والبرلمان) المعنيون بمتابعة وتقييم مواطن الضعف والمخاطر في مختلف القطاعات وعلى المستويين القُطري والإقليمي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، وأن تكون لديهم خلفية عن أساسيات الاقتصاد القياسي، ودراية باستخدام البرمجيات في تطبيقات الاقتصاد القياسي.

وصف الدورة: تأتي هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات لتكون مكملة لدورة "تشخيص حالة الاقتصاد الكلي" (MDS) وذلك من خلال تعزيز قدرة المشاركين على تقييم مواطن التعرض للخطر في المالية العامة والقطاع المالي والحسابات الخارجية على نحو متكامل من خلال استخدام عدة أدوات تشخيصية تهدف إلى رصد مخاطر طرف المنحنى.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم مخاطر استخدام مؤشرات التعرض للخطر في قطاع المالية العامة والقطاع المالي والقطاع الخارجي وقطاع الاقتصاد العيني.
- شرح كيفية تحول مواطن الخطر إلى ضائقة تؤدي إلى وقوع الأزمات من جراء الصدمات المعاكسة أو مزيج من السياسات المعيبة.
- استخدام أدوات تشخيصية (بما في ذلك الأدوات المستخدمة حاليا في أعمال رقابة الصندوق) لرصد مواطن الخطر في القطاعات المختلفة مواطن الخطر والتنبؤ بمؤشرات مخاطر طرف المنحنى.
- مواءمة الأدوات التشخيصية (المصنفة كنماذج قياسية للتقارير القطرية المعنية بمواطن التعرض للخطر) وفق البيانات المتاحة من بلدانهم.

المسائل القانونية

التصدي للضغوط على علاقات المراسلة المصرفية (CBR)

المستفيدون المستهدفون: صناع السياسات، والقائمون على أعمال الرقابة والتنظيم على المؤسسات المالية في القطاع المالي، وغيرهم من المسؤولين المعنيين بتطبيق برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر.

شروط الالتحاق: يتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة من ثلاث إلى خمس سنوات على الأقل في تطبيق برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط، وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية إلى استكشاف أحدث الاتجاهات العامة السائدة على المستويين العالمي والإقليمي فيما يتعلق بالضغوط الواقعة على علاقات المراسلة المصرفية وتبعاتها ومحفزاتها المحتملة. وتتناول الدورة مناقشة هذه الظاهرة من منظور المؤسسات المالية العالمية والدولية. وتستعرض الدورة كذلك الاستجابات والإجراءات التصحيحية المحتملة للتخفيف من حدة هذه الضغوط حالات قطع علاقات المراسلة المصرفية، مع التركيز على الحلول المصممة لكي تتوافق مع ظروف منطقة معينة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- اكتساب فهم متعمق لسياسات التخفيف من حدة المخاطر، والإجراءات الرقابية، ونظم إدارة المخاطر التي يمكن أن تساعد في التخفيف من الضغوط القائمة على علاقات المراسلة المصرفية.
- تحديد مجموعة من الحلول بقيادة القطاع العام، إلى جانب القطاع الخاص، بما في ذلك الاستجابات على المستوى الإقليمي، والتي يمكن أن تساهم في التصدي لمحفزات الضغوط على علاقات المراسلة المصرفية والتخفيف من آثارها.

عبر شبكة الإنترنت أساسيات قانون البنك المركزي (FCBLx)

المستفيدون المستهدفون: المستشارون القانونيون في البنوك المركزية ووزارات المالية.

شروط الالتحاق: يفترض حصول المشاركين على درجة علمية في القانون والعمل في المسائل القانونية المتعلقة بالبنوك المركزية، إما ضمن عمل البنك المركزي أو وزارة المالية.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التدريبية عبر الإنترنت التي يقدمها معهد تنمية القدرات وإدارة الشؤون القانونية في صندوق النقد الدولي إلى تعريف المشاركين بأساسيات قانون البنك المركزي. وتغطي الدورة المسائل القانونية الضرورية لدعم البنوك المركزية السليمة والفعالة. وتعالج الدورة الركائز القانونية لمهام البنوك المركزية وهياكل صنع القرار، وخصائص الاستقلالية والمساءلة والشفافية فيها، وعملياتها. وتجمع هذه الدورة بين العناصر النظرية والتمارين العملية حول كيفية تحليل وتصميم الأطر القانونية للبنوك المركزية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أهم المسائل القانونية التي يتعين عموما تغطيتها في تشريعات البنوك المركزية، وكيفية معالجة هذه المسائل في سياق الممارسات الدولية السليمة.
- تقديم التفسير والمشورة بشأن تطبيق أهم المسائل القانونية والممارسات الدولية السليمة في التشريعات المحلية.
- تحليل وتقييم تشريعات البنوك المركزية مقابل الممارسات الدولية السليمة.
- إعداد وصياغة التوصيات بشأن كيفية تعديل تشريعات البنوك المركزية من خلال إصلاح القوانين لكي تتوافق مع الممارسات الدولية السليمة.
- شرح التعديلات المقترحة في تشريعات البنوك المركزية المقترحة للأطراف المعنية ودعم هذه المقترحات أثناء إجراء المناقشات والمشاورات مع هذه الأطراف المعنية.

تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AMLS)

المستفيدون المستهدفون: معدو مشاريع القوانين، وصناع السياسات، والمسؤولون في الأجهزة الرقابية والتنظيمية للقطاع المالي في الأعمال والمهن غير المالية المعيَّنة، والمسؤولون في وحدات الاستخبارات المالية، والمسؤولون في أجهزة العدالة الجنائية وغيرهم من المسؤولين الذين يتعين عليهم تقييم المخاطر الوطنية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب للإعداد لإجراء التقييمات المشتركة وتطبيق قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بلدانهم.

شروط الالتحاق: يفترض أن يتمتع المشاركون بخبرة لا تقل عن سنتين في قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط، وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية، إلى بناء قدرات المسؤولين المكلفين بتنفيذ المعايير الدولية المعدلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتسهم الدورة في تعميق فهم المشاركين لمتطلبات المعايير الدولية المعدلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، و"*منهجية تقييم الامتثال للتوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال ومدى فعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب*" التي صدرت مؤخرا. وتتضمن الدورة تمارين عملية ومناقشات متعمقة حول كيفية تنفيذ بعض الجوانب المختارة من التوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- رسم الخطوط العامة لتنفيذ التوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتلخيصها وتحليلها.
- صياغة خطة عمل متوسطة الأجل لتقوية الإطار الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مسائل ذات طابع دولي في صياغة القوانين الضريبية (TLWD)

المستفيدون المستهدفون: المحامون من وزارات المالية والهيئات الضريبية في البلدان الأعضاء من المعنيين بالجوانب القانونية في صنع السياسات الضريبية أو الإدارة الضريبية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية ملائمة لا تقل عن خمس سنوات ودراية جيدة بقوانين المالية العامة والقوانين الضريبية.

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية التي يقدمها خبراء إدارة الشؤون القانونية وخبراء خارجيون تتناول المسائل الراهنة المتعلقة بوضع وصياغة القوانين الضريبية. وتغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال صناع السياسات وخاصة مسائل الضريبة عبر الحدود/الدولية، وتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، والتهرب من ضريبتي الدخل والاستهلاك. وإذ تراعي هذه الدورة التدريبية السياق العام في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، فإنها تناقش تصميم الأدوات اللازمة لمعالجة تلك المسائل، بما فيها التحديات الضريبية الناشئة عن الرقمنة. كذلك تغطي الدورة مسائل أخرى متعلقة بتصميم القوانين الضريبية والتي قد تؤثر على المركز المالي للبلد المعني، مثل وضع حوافز ضريبية وغيرها من النظم المحددة (مثل الضرائب على الموارد الطبيعية) ووضع سياسة متكاملة وملائمة للتفاوض وإبرام المعاهدات الضريبية، وتطوير نظام تسوية النزاعات الضريبية للتعامل مع قضية المتأخرات وتعزيز اليقين الضريبي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تفسير الروابط بين مختلف قوانين المالية العامة وانعكاساتها.
- تحديد أهم المسائل القانونية وقضايا السياسات في الوقت الراهن وأفضل المناهج العملية لمعالجتها، بما في ذلك من خلال إصلاح القوانين.
- تحليل وتقييم التشريعات الضريبية المحلية مقابل الممارسات الدولية المثلى.
- تحديد مناهج الصياغة القانونية التي أثبتت فعاليتها، على أساس التجارب المقارنة بين مناطق الاختصاص التي تبادلها المشاركون مع زملائهم.
- شرح التعديلات المقترحة في التشريعات الضريبية للأطراف المعنية ودعم هذه المقترحات أثناء إجراء المناقشات والمشاورات مع تلك الأطراف المعنية.

الجوانب القانونية المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية (LAIF)

المستفيدون المستهدفون: المحامون، وكبار المحامين وغيرهم من أصحاب المهن الأخرى من البنوك المركزية ووزارات المالية والعدل وغيرها من الهيئات الكائنة غالبا في بلدان الأسواق الصاعدة الذين يباشرون مسؤوليات متعلقة بالجوانب القانونية في العلاقات بالمؤسسات المالية الدولية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية ملائمة لا تقل عن خمس سنوات ويفضل أن يكونوا حاصلين على درجة جامعية في القانون. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط، وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية، السمات القانونية والمؤسسية والتشغيلية المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية (وأهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وتبحث في الروابط بين هذه المؤسسات الدولية. وقد تختلف المؤسسات التي تتناولها الدورة من عام إلى آخر.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إظهار درايتهم المتعمقة فيما يتعلق بتاريخ وأهداف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية الدولية ونظم الحوكمة فيها وهياكلها التنظيمية ووظائفها وعلاقاتها ببلدانهم الأعضاء.
- المساهمة بشكل أكثر فعالية في العلاقات المتبادلة بين البلدان الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- تحديد التحديات أمام المؤسسات المالية الدولية واتجاهاتها العامة في الوقت الراهن.
- استخلاص دروس لمساعدة البلدان الأعضاء في إعداد أدوات لتنفيذ السياسات وأطر قانونية أكثر فعالية وأسرع استجابة، وتعزيز النمو الاقتصادي الأكثر توازنا.

الأطر القانونية لأعمال الرقابة وتسوية الأوضاع المصرفية (LBSR)

المستفيدون المستهدفون: المحامون من البنوك المركزية، ووزارات المالية، وجهات الرقابة المصرفية، والسلطات المعنية بتسوية أوضاع البنوك، وهيئات التأمين على الودائع المعنيون بالرقابة المصرفية، وتسوية أوضاع البنوك، وإدارة الأزمات. ونظرا لأن هذه الدورة مخصصة لكبار المحامين، من المتوقع أن يكون المشاركون على درجة عالية من الإلمام بالمسائل القانونية المتعلقة بالقطاع المالي. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط، وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية ملائمة لا تقل عن خمس سنوات ودراية جيدة بقوانين القطاع المالي، ويفضل أن يكونوا حاصلين على درجة جامعية متقدمة في القانون.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية، موضوعات رئيسية مُختارة تتعلق بالبنية التحتية المؤسسية والقانونية اللازمة لدعم سلامة أعمال التنظيم والرقابة على البنوك، وتسوية أوضاع البنوك، وشبكات الأمان، وإدارة الأزمات، مع أخذ في الاعتبار التطورات القانونية الناشئة ذات الصلة بالقطاع المالي، مثل التكنولوجيا المالية وتغير المناخ.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أهم المسائل القانونية ذات الصلة بأعمال التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي، وتسوية أوضاع البنوك، وشبكات الأمان، وإدارة الأزمات، وكيفية معالجة الممارسات الدولية المثلى لهذه المسائل.
- تكوين فهم للتطورات القانونية الناشئة المتعلقة بالتنظيم والرقابة في القطاع المالي، مثل تغير المناخ والتكنولوجيا المالية والأموال الإلكترونية.

- تحديد أهم مناهج الصياغة القانونية التي أثبتت فعاليتها المجالات الرئيسية والموضوعات الناشئة التي تغطيها الدورة، على أساس التجارب المقارنة بين مناطق الاختصاص التي تبادلها المشاركون مع زملائهم.
- تحليل تشريعات القطاع المالي المحلية وتقييمها مقارنة بالممارسات الدولية السليمة في الموضوعات والتطورات القانونية الناشئة التي تغطيها الدورة.
- وضع وصياغة التوصيات والعمل مع الأطراف المعنية من أجل إيجاد طريقة لتعديل الجوانب في تشريعات القطاع المالي التي ناقشتها الدورة من خلال إصلاح القانون ليتسق مع الممارسات الدولية السليمة.

الأطر القانونية للإدارة المالية العامة (LFPFM)

المستفيدون المستهدفون: المحامون من وزارات المالية، والوزارات التنفيذية، والبنوك المركزية، ومكاتب التدقيق الوطنية، والمؤسسات المملوكة للدولة، وصناديق الثروة السيادية، ومكاتب المدعي العام المتعاملون في مسائل الإدارة المالية العامة. ونظرا لأن هذه الدورة مخصصة لرؤساء الإدارات القانونية وكبار المحامين، فينبغي أن يكون المشاركون على درجة عالية من الإلمام بالمسائل القانونية المتعلقة بالقطاع المالي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية ملائمة لا تقل عن خمس سنوات ودراية جيدة بالإدارة المالية العامة، ويفضل أن يكونوا حاصلين على درجة جامعية متقدمة في القانون. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. وتتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية المسائل المؤسسية والقانونية ذات الصلة بالإدارة المالية العامة السليمة والفعالة. ومن بين الموضوعات المتضمنة في هذه الدورة التدريبية الأسس القانونية والجوانب المتعلقة بالحوكمة في صياغة الميزانية وإعدادها وتنفيذها؛ وقواعد ومؤسسات المالية العامة؛ وإدارة الدين العام؛ والإشراف المالي على المؤسسات المملوكة للدولة، وإدارة الاستثمارات العامة، وصناديق الثروة السيادية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أفضل الممارسات لمعالجة مسائل الإدارة المالية العامة.
- تحديد مناهج الصياغة القانونية التي أثبتت فعاليتها، على أساس التجارب المقارنة بين مناطق الاختصاص التي تبادلها المشاركون مع زملائهم.
- تحليل وتقييم تشريعات الإدارة المالية العامة المحلية مقابل الممارسات الدولية المثلى.
- وضع وصياغة التوصيات حول كيفية تعديل تشريعات الإدارة المالية العامة من خلال إصلاح القوانين لكي تتوافق مع الممارسات الدولية المثلى.
- شرح التعديلات المقترحة في تشريعات الإدارة المالية العامة للأطراف المعنية ودعم هذه المقترحات أثناء إجراء المناقشات والمشاورات مع هذه الأطراف المعنية.

قضايا مختارة حول قانون المالية العامة والحوكمة (FLG)

المستفيدون المستهدفون: المحامون من وزارات المالية وغيرها من الهيئات الحكومية من المعنيين بالجوانب القانونية في صنع سياسات المالية العامة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون من المحامين المؤهلين الذين لديهم خلفية عن تقديم المشورة إلى وزارات المالية أو غيرها من الهيئات الحكومية حول الجوانب القانونية في سياسات المالية العامة أو صياغة تشريعات المالية العامة. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط، وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تركز هذه الدورة التدريبية التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية، على جوانب الصياغة القانونية للقضايا الراهنة المتعلقة بقوانين المالية العامة والقوانين الضريبية. وتغطي الدورة مجموعة كبيرة من الموضوعات المدرجة في الوقت الراهن على جداول أعمال سياسات المالية العامة في شتى أنحاء العالم، في هذه الحقبة من تشديد أوضاع المالية العامة. ومن الأمثلة على المسائل التي تتناولها هذه الدورة، ما يلي:

- القضايا الضريبية الراهنة، مثل قضايا الضريبة عبر الحدود وتآكل القاعدة الضريبية، وصياغة أدوات القوانين الضريبية في مجالات ضريبة الدخل والضرائب العامة على الاستهلاك (مثل ضريبة القيمة المضافة) لمعالجة هذه القضايا؛
- المسائل المتعلقة بقوانين الموازنة مثل المبادئ القانونية السليمة لقوانين الموازنة الأساسية، ووضع قواعد للمالية العامة، والتنسيق في المالية العامة على المستوى الفيدرالي، ودور مجالس المالية العامة؛
- الجوانب المتعلقة بإدارة الدين العام والأوراق المالية، بما فيها الجوانب القانونية والمؤسسية لإدارة الدين العام وإصدار سندات الدين العام؛
- تصميم الأطر القانونية لصناديق الثروة السيادية والمؤسسات المملوكة للدولة؛

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح الروابط بين مختلف جوانب إطار قانون المالية العامة وانعكاساتها.
- تحديد أهم المسائل القانونية والمتعلقة بالسياسات في الوقت الراهن في مختلف جوانب إطار قانون المالية العامة، وأفضل المناهج العملية لمعالجتها، مثل إصلاح القوانين.
- تحديد أهم مناهج الصياغة القانونية التي أثبتت فعاليتها، على أساس التجارب المقارنة بين مناطق الاختصاص التي تبادلها المشاركون مع زملائهم.

حلقة تطبيقية حول إعسار الشركات والأسر (CHI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون من كبار صناع السياسات في البلدان الأوروبية المعنيون بتصميم وتطبيق تشريعات إعسار الشركات والأسر والقضايا ذات الصلة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية ملائمة لا تقل عن خمس سنوات ودراية جيدة بنظام الإعسار، ويفضل حصولهم على درجة جامعية متقدمة في القانون. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط. والالتحاق بهذه الدورة بموجب الدعوة فقط، وسوف تتضمن خطابات طلب الترشيح الشروط الأساسية للالتحاق.

وصف الدورة: تتيح هذه الحلقة التطبيقية التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية منبرا للمسؤولين العموميين لاستعراض تجاربهم في إصلاح وتنفيذ قانون إعسار الشركات والأسر والقضايا ذات الصلة، مثل إنفاذ المطالبات والأساليب البديلة لمعالجة الديون المتعثرة. وقد أبرزت الأزمة المالية العالمية والأزمات الوطنية التي تلتها الحاجة إلى وجود نظم فعالة للتعامل مع الإعسار وهناك العديد من البلدان التي بدأت بالفعل أو تخطط من أجل إجراء إصلاحات في نظم الإعسار لمعالجة تبعات التغيرات في البيئة الاقتصادية. وتنهج هذه

الحلقة التطبيقية طابعا تفاعليا وهي معدة لصناع السياسات من مجموعة من البلدان التي تتعامل مع قضايا إعسار الشركات والأسر، والخبراء الدوليين البارزين، وممثلي إدارة الشؤون القانونية وغيرها من الإدارات الوظيفية في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمات الدولية الأخرى.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم كيفية تفاعل أهداف السياسات والحلول الفنية في مجال إعسار الشركات والأسر وغيرها من المجالات.
- تحديد الاتجاهات العامة للتطور المستقبلي في مجال تشريعات الإعسار.
- استخلاص الدروس من التجارب الإيجابية والسلبية في بلدان مختارة.

السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وسياسة الحساب الرأسمالي

سياسة سعر الصرف (ERP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى المتوسطة المتعاملون في سياسة سعر الصرف وتحليلها.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، مع الإلمام ببرمجيات مايكروسوفت إكسل والتطبيقات القائمة عليها. وقبل الالتحاق بهذه الدورة، يوصى أن يكون المتقدمون للالتحاق بها قد أتموا الدورة التدريبية حول "سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي" (FPP) أو دورة "تشخيص حالة الاقتصاد الكلي" (MDS). ويتوقع كذلك إلمام المشاركين عمليا باستخدام برمجيات Word وExcel وPowerPoint وEViews.

وصف الدورة: هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات تلقي نظرة شاملة على تحليل وسياسة سعر الصرف. ويتناول الجزء الأول منها ما يلي:

- أهم التعاريف والمفاهيم المستخدمة في تحليل سعر الصرف، مثل تحليل اختلالات سعر الصرف؛
- مناقشة التأثير المحتمل لتغيرات سعر الصرف الحقيقي على تصحيح الحساب الخارجي والنمو؛
- عرض منهجيات تقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني وتفسير المنهجية التي أعدها الصندوق لتقييم الأرصدة الخارجية لقياس درجة اختلال أسعار الصرف الحقيقية؛
- استعراض عدة جوانب متعلقة بالتدخل في سعر الصرف: أهدافه وطرائقه وفعاليته وطرق تقدير كفاية احتياطيات النقد الأجنبي، وإدارتها.

ويتناول الجزء الثاني من الدورة المفاضلات في السياسات الاقتصادية الكلية المرتبطة بنظم أسعار الصرف المختلفة، واختيار نظام سعر الصرف، وأهم التحديات أمام سياسة سعر الصرف في الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة، مثل استخدام نظم مختلطة، والخروج القسري أو غير القسري من نظم ربط سعر الصرف بعملة أجنبية، والأسباب وراء "الخوف من التعويم".

وتختتم الدورة بمناقشة حول أزمات العملات، والسياسات الاقتصادية الكلية لمنع وقوعها، والأدوات التحليلية المستخدمة لترقب وقوعها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم مدى كفاية احتياطيات النقد الأجنبي باستخدام المؤشرات التقليدية والجديدة لكفاية الاحتياطيات.
- تقييم فعالية التدخلات في سوق النقد الأجنبي باستخدام دراسات حالة لمثل هذه التدخلات.
- قياس درجة اختلال سعر الصرف الحقيقي باستخدام النماذج والأساليب المختلفة، بما فيها منهجية الصندوق لتقييم الأرصدة الخارجية.
- إنشاء نظم للإنذار المبكر بأزمات العملة وذلك باستخدام البيانات حول أسعار الصرف الاسمية والاحتياطيات الدولية.
- تقدير احتمالات التعرض لأزمات العملة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية.
- توفيق النماذج والأساليب التي درسوها في هذه الدورة التدريبية (بما في ذلك منهج تقييم الأرصدة الخارجية، وأدوات قياس كفاية الاحتياطيات، ونظم الإنذار المبكر) بحيث تتواءم مع بيانات بلدانهم واستخدام النماذج والأساليب ذات الصلة بعملهم في تحليل السياسات.

وسيصبح بإمكان المشاركين أيضا:

- شرح اختيار نظام سعر الصرف وكيف يمكن للسمات ذات الخصوصية القطرية أن تؤثر على الاختيار؛
- تحديد أوجه عدم الاتساق في السياسات التي قد تؤدي إلى وقوع أزمات العملة؛
- تحديد التدابير على مستوى السياسات لمنع وقوعها.

إدارة التدفقات الرأسمالية: تحليل الاقتصاد الكلي وسياساته (MCF)

المستفيدون المستهدفون: صناع السياسات في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا في البنوك المركزية ووزارات المالية المنوطة بهم مسؤوليات السياسات المتعلقة بإدارة الحساب الرأسمالي. ولا تشترط المعرفة المسبقة بالمادة التدريبية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو أن يكون لديهم خبرة عملية معادلة، وأن يكونوا من ذوي المهارات العالية في استخدام الأساليب الكمية والإلمام بأساسيات برمجيات مايكروسوفت "إكسل". ويوصى أن يكون قد سبق للمتقدمين حضور الدورة التدريبية حول سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي (FPP) أو دورة "تشخيص حالة الاقتصاد الكلي" (MDS).

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات إلى تشجيع فهم ديناميكيات التدفقات الرأسمالية وآثارها على النمو الاقتصادي، والتقلب الاقتصادي الكلي، واحتمالات وقوع الأزمات. وتناقش الدورة خيارات السياسات المتاحة لجني ثمار تكامل الأسواق الرأسمالية مع الحد من آثاره السلبية والتخفيف من حدتها. وتبدأ الدورة باسترجاع للمعلومات حول إحصاءات ميزان المدفوعات، ووصف لمقاييس بديلة للتدفقات الرأسمالية وانفتاح الحساب المالي (الرأسمالي). ويستعرض الجزء الثاني من الدورة محددات التدفقات الرأسمالية والصلة بين هذه التدفقات والنمو الاقتصادي، والتقلب الاقتصادي الكلي، واحتمالات وقوع الأزمات. وتختتم الدورة بعقد مناقشة حول أدوات إدارة الحساب الرأسمالي، وعلاقتها بالتنظيم المالي والتدخل في سعر الصرف. وتشمل الدورة دراسات حالة عن أزمات حقيقية بحيث يتعلم المشاركون كيف يمكن لأوضاع السياسات وعدم إدراك تراكم المخاطر ومعالجتها أن تتسبب في وقوع الأزمات. ومن المتوقع مشاركة المتدربين في مناقشات طوال فترة الدورة، والقيام بتمارين عملية في حلقات تطبيقية لترسيخ فهمهم لمواد المحاضرات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح ديناميكيات الحساب الرأسمالي باستخدام ميزان المدفوعات لبلد ما.
- تحديد المخاطر المالية والاقتصادية التي تتسبب فيها أحد الأسواق الرأسمالية العالمية وتؤثر على الاقتصادات الصغيرة والكبيرة على السواء.
- تحديد طبيعة التحديات أمام أي بلد عند محاولة تحقيق الاستقرار للاقتصاد في ظل السيناريوهات الاقتصادية المختلفة.
- تحديد كيف يمكن للإجراءات على مستوى السياسات أن تؤدي إلى حدوث أزمات الحساب الرأسمالي أو تحول دونها.
- تقييم أثر سياسات الإصلاح المالي على النمو الاقتصادي ومخاطر وقوع الأزمات المالية على حد سواء.
- تحديد إحدى أزمات الحساب الرأسمالي وتقدير التكاليف المصاحبة.
- اقتراح إجراءات على مستوى السياسات لتجنب وقوع الأزمات المستقبلية أو معالجتها حال وقوعها والحد من تكاليفها.

تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها على أساس النماذج (MPAF)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بصنع قرارات السياسة النقدية والموظفون المعنيون بأعمال التحليل والتنبؤ في مجال الاقتصاد الكلي أو تشغيل نماذج الاقتصاد الكلي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة معادلة. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة "السياسة النقدية" (MP) أو دورة التدريب عبر الإنترنت حول "تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها على أساس النماذج" (MPAFx). وبينما يُتوقع إلمام المشاركين باستخدام برمجيات الأساليب الكمية مثل برنامج EViews وبرنامج Matlab/Octave فلا يشترط إلمامهم بمعلومات متخصصة في هذا الخصوص.

وصف الدورة: تتيح هذه الدورة، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، تدريبا فعالا عن استخدام النماذج الكينزية الديناميكية الجديدة والبسيطة (Dynamic New Keynesian models) لتحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها. وتركز على تحليل استجابات السياسة النقدية للاختلالات والصدمات في الاقتصاد الكلي. وتوفر الدورة للمشاركين الأدوات اللازمة لتطوير أو توسيع النموذج التقليدي ليتطابق مع إطار سياساتهم النقدية وسمات مُختارة في اقتصادات بلدانهم. وتستخدم دراسات الحالة القُطرية لتعميق فهم المشاركين ومساعدتهم على عقد المقارنة بين مجموعة متنوعة من التجارب المختلفة وتقييمها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد نموذج بسيط لاقتصاد يجسد آلية انتقال آثار السياسة النقدية والصدمات التي قد يتعرض لها هذا الاقتصاد.
- الحصول على الأدوات المستخدمة في البنوك المركزية الحديثة واستخدامها في تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها باستخدام النموذج شبه الهيكلي الصغير.
- إجراء "التنبؤ الآني" (nowcasting) والتنبؤ على المدى القريب باستخدام مجموعة من أساليب الاقتصاد القياسي القائمة على التقدير وبدعم من آراء الخبراء.
- استخدام النموذج شبه الهيكلي الصغير لإعداد توقعات ربع سنوية متسقة على المدى المتوسط لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج والتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف.
- تحديد المخاطر في تنبؤات السيناريو الأساسي ووضع توقعات متوسطة الأجل للسيناريوهات البديلة التي تفترض تحقق المخاطر.
- البدء في بناء نموذج بسيط لتحليل السياسة النقدية باستخدام بياناتهم الوطنية، عند عودتهم إلى أوطانهم.

عبر شبكة الإنترنت: تحليل السياسة النقدية والتنبؤ بمتغيراتها على أساس النماذج (MPAFx)

المستفيدون المستهدفون: باب التسجيل مفتوح لجميع المسؤولين الحكوميين. وتعد هذه الدورة ملائمة بصفة خاصة للمسؤولين في البنوك المركزية ممن هم في مراحل مبكرة من تنفيذ نظام التنبؤ وتحليل السياسات بمساعدة من صندوق النقد الدولي. وتقدم هذه الدورة باللغة الإنجليزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون لدى المشاركين خلفية في علوم الاقتصاد الكلي والإحصاء والاقتصاد القياسي على مستوى الدراسات الجامعية. ويزود المشاركون بالإرشادات حول كيفية استخدام برمجيات "Matlab"أو "Octave".

وصف الدورة: هذه الدورة التدريبية، التي يقدمها معهد تنمية القدرات، تُعَرِّف المشاركين بنماذج التوقعات الاقتصادية الكلية ربع السنوية التي يتم تصميمها كأحد العناصر الأساسية في "نظم التنبؤ وتحليل السياسات" (FPAS) وكيفية تطبيق أهم المعادلات التقليدية للتنبؤات ربع السنوية (QPM) في برمجيات إعداد النماذج الاقتصادية الكلية.. وتستخدم الدورة البيانات التفصيلية للبلدان، مع تسليط الضوء على بنك مركزي لديه استراتيجية لاستهداف التضخم، من أجل إجراء تمارين لتصفية البيانات ومعايرتها.

وتتناول هذه الدورة جانبين فنيين أساسيين:

- مقدمة إلى هيكل النموذج الكينزي التقليدي الجديد (New Keynesian) وأهم سماته؛
- تطبيق نموذج التنبؤات ربع السنوية (QPM) في برمجيات Matlab/Octave وتطبيق مجموعة أدوات IRIS لحل معادلات QPM واستمرارها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح أهم ركائز نموذج التنبؤ التقليدي شبه الهيكلي ربع السنوي (QPM).
- تفسير أهم معادلات النموذج من منظور الاقتصاد الكلي.
- تنفيذ نموذج QPM بسيط باستخدام برمجيات متخصصة لإعداد النماذج الاقتصادية الكلية.
- التمييز بين أهم عناصر نموذج QPM في هيئة نموذج فضاء الحالة (أي الصدمات والمتغيرات الملحوظة وغير الملحوظة، ومعادلات القياس والتحول، ومعلمات فضاء الحالة، ومعاملات المعادلات)
- تحديد الرموز الضرورية لتحويل البيانات والتصفية وتقييم سمات نموذج QPM.
- استخدام الوظائف الأساسية في مجموعة أدوات IRIS لحل النموذج.
- إعداد تقارير مخرجات باستخدام رموز النموذج.
- وضع نظام معايرة أساسي لنموذج التنبؤ ربع السنوي (QPM).

السياسة النقدية (MP)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في المستويات الوظيفية المبتدئة إلى المتوسطة من الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل الحريصون على فهم وتحليل تنفيذ السياسة النقدية وتفاعلاتها مع بقية قطاعات الاقتصاد.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية متقدمة في الاقتصاد أو لديهم خبرة عملية معادلة، مع الإلمام ببرمجيات مايكروسوفت إكسل والتطبيقات القائمة عليها. تتيح هذه الدورة نظرة عامة. ويوصى بشدة أن يكون المشاركون قد أتموا بضع دورات عامة في الاقتصاد الكلي، مثل دورة "سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي" (FPP) ودورة "تشخيص حالة الاقتصاد الكلي" (MDS)، سواء الدورات المباشرة أو عبر الإنترنت.

وصف الدورة: تلقي هذه الدورة التي يقدمها معهد تنمية القدرات نظرة شاملة على نظم السياسة النقدية، وآليات انتقال آثارها، ودور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي الكلي. وتقوم هذه الدورة بسد الفجوة بين النظريات والأدلة التجريبية والخبرة العملية عن طريق إيضاح مشكلات إيجاد الحلول المثلى والمفاضلات بينها في قرارات السياسة النقدية. وتمضي عملية التعلم في هذه الدورة من المحاضرات التي تستعرض المفاهيم الأساسية إلى الحلقات التطبيقية العملية. وتستخدم دراسات الحالة لتعميق فهم المشاركين ومساعدتهم على عقد المقارنة بين مجموعة متنوعة من التجارب المختلفة وتقييمها. وتقر الدورة بالطبيعة المتطورة للأطر النقدية وصلاحيات البنوك المركزية وتولي اهتماما للمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة والأزمات الأخيرة التي غيرت مشهد عمل البنوك المركزية بشكل جذري (بما يتجاوز نطاق سياسات أسعار الفائدة البسيطة، مع إيلاء الاهتمام اللازم للسياسة النقدية غير التقليدية). وتناقش الدورة كذلك تطورات التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية مؤخرا وانعكاساتها على السياسة النقدية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحليل كيفية صنع قرارات السياسة النقدية في ظل النظم المختلفة بغية تحقيق استقرار الأسعار وإحراز أهداف أخرى.
- تحديد كيفية انتقال آثار هذه القرارات إلى الاقتصاد العيني.
- تقييم كيفية استجابة الاقتصاد والسياسة النقدية للصدمات الاقتصادية الكلية في ظل الأطر المختلفة للسياسة النقدية، وذلك من خلال عرض المجموعات أمام نظرائهم من المشاركين.

وسيكون بوسع المشاركين من البنوك المركزية:

- تصميم إطار سليم للسياسة النقدية.
- وضع سياسات تتسق مع الإطار الذي تم اختياره.

الإحصاءات الاقتصادية الكلية

إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي – المستوى المتوسط (BPIIPS-M)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بإعداد إحصاءات القطاع الخارجي (ESS) (إحصاءات ميزان المدفوعات و/أو وضع الاستثمار الدولي)، ولديهم إلمام بالمنهجية المستخدمة في *الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء ولديهم خبرة لمدة عامين على الأقل في مجال إعداد البيانات أو أن يكونوا قد أتموا الدورة التدريبية حول "إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات".

وصف الدورة: تستهدف هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، معدي البيانات الذين لديهم قدر من الخبرة في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات و/أو وضع الاستثمار الدولي و/أو تحليلها. وتهدف إلى تعميق استيعاب المفاهيم ومصادر البيانات وأساليب إعداد

إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وتطبيقها لمعالجة المسائل المنهجية المعقدة. ولا تغطي الدورة المفاهيم الأساسية لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ويفترض المستوى المتوسط من هذه الدورة معرفة المشاركين للمفاهيم الأساسية. وسوف تستفيض هذه الدورة كذلك في تناول الموضوعات التي يعالجها التحديث الحالي *للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*.

وتتألف الدورة من سلسلة من المحاضرات والحلقات التطبيقية التي يجري خلالها تحليل حالات قُطْرية باستخدام عنصر بيانات قوي كما أنها مصممة بحيث تسمح بالتعلُم من النظراء وتبادل الخبرات. وإدراكا للتحديات التي تواجه إعداد البيانات في مجالات ناشئة ذات أهمية بالنسبة للمستخدم، تركز الدورة على موضوعات محددة، مثل تقدير الأنشطة غير الرسمية عبر الحدود، ومعالجة الكيانات ذات الغرض الخاص. وتستعرض الدورة الموضوعات والتحديات الناشئة عن تطورات الاقتصاد العالمي، وتُتاح للمشاركين فرصة مناقشة تأثيرها على جهود إعداد البيانات. كذلك تُستخدم بعض التمارين المحددة لدمج عملية إعداد البيانات في عمليات رقابة الصندوق ومشورته بشأن السياسات؛ وتستعرض الاستخدامات التحليلية لإحصاءات القطاع الخارجي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق ما تم اكتسابه من معرفة في معالجة المسائل المنهجية المعقدة والمسائل ذات الصلة بإعداد البيانات في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.
- وصف الموضوعات رفيعة المستوى التي يعالجها التحديث الحالي للطبعة السادسة من *دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*.
- تحديد مصادر البيانات المحتملة وأساليب إعداد البيانات التي تستخدم في تحسين نطاق تغطية الأنشطة الناشئة عن العولمة في "إحصاءات القطاع الخارجي".
- شرح الاستخدامات التحليلية لإحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

عبر شبكة الإنترنت: إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BOP-IIPx)

المستفيدون المستهدفون: تُعقد هذه الدورة للمهتمين بتَعَلُّم أساسيات إعداد الحسابات الدولية التي تغطي إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وفق المعايير المقبولة دوليا. وهذه الدورة من المستوى الأساسي تمهد للدورة التدريبية المباشرة في المستوى المتوسط عن إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وهي مفتوحة للمعنيين بإعداد، أو من يخططون لإعداد، إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وللجمهور العام.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد والإحصاءات أو تكون لديهم خبرة معادلة. ومن الضروري أن يتوافر لدى المشارك جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، الأساسيات اللازمة لإعداد الحسابات الدولية. وتستعرض الدورة الإطار الإحصائي لمفاهيم ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي على النحو الذي تتناوله الطبعة السادسة من الدليل، والذي يتسق مع غيره من أطر الإحصاءات الاقتصادية الكلية. وسوف تُكَوِّن خلال هذه الدورة فهما لأرصدة الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والحساب المالي، وكيف تعكس هذه الأرصدة العلاقات المتبادلة بين اقتصاد بلدك وبقية العالم. وتتناول الدورة كذلك المفاهيم الأساسية والتعاريف والتصنيفات، إلى جوانب القواعد المحاسبية الرئيسية (بما في ذلك التقييم ووقت القيد) ذات الصلة بإعداد بيانات

الحسابات الدولية. وتناقش هذه الدورة كذلك الفئات الوظيفية، بما فيها الاستثمار المباشر، كما تناقش الحاجة إلى تكامل ميزان المدفوعات مع وضع الاستثمار الدولي لإعداد إحصاءات شاملة قابلة للمقارنة على المستوى الدولي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح إطار الحسابات الدولية لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والمؤشرات ذات الصلة، مثل أرصدة الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والحساب المالي، وصافي وضع الاستثمار الدولي.
- تطبيق المفاهيم والتعاريف الأساسية ذات الصلة بالحسابات الدولية مثل الإقامة، والإقليم الاقتصادي، ومركز المصلحة الاقتصادية الأغلب، والقواعد المحاسبية.
- تصنيف المعاملات والمراكز العابرة للحدود وفق المعايير الدولية في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.
- قيد المكونات الرئيسية للحساب الجاري، بما فيها السلع، والخدمات، والدخل الأولي، والدخل الثانوي، وكذلك الحساب الرأسمالي.
- تحديد المعاملات في الأصول المالية والخصوم وصلتها بالدخل الاستثماري.
- شرح إطار الاستثمار المباشر ودوره في الاقتصاد، بما في ذلك كمصدر للتمويل.
- المقارنة بين الفئات الوظيفية المختلفة وفهم التفسير الاقتصادي لكل فئة.
- إدراك الحاجة إلى تكامل ميزان المدفوعات مع وضع الاستثمار الدولي لإعداد بيانات متسقة ومترابطة.

منهج الميزانية العمومية (BSA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية ووزارات المالية والهيئات الأخرى المعنية بإعداد الإحصاءات النقدية والمالية، إحصاءات مالية الحكومة/الدين، وإحصاءات القطاع الخارجي، و/أو الإشراف على التحليل المالي الكلي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: تعرض هذه الدورة التدريبية التي تديرها إدارة الإحصاءات في الصندوق، أداة سهلة الاستخدام سبق أن أعدتها الإدارة لدمج بيانات الأوضاع النقدية وإحصاءات الحكومة وميزان المدفوعات المبلغة إلى الإدارة تلقائيا بغية إعداد مصفوفة لتوزيع المطالبات والالتزامات على أساس من أي طرف إلى أي طرف، وهي أداة مفيدة للغاية في التحليل المالي الكلي. ومتى أصبحت المصفوفة متاحة، من المفترض أن يتمكن المسؤولون في البلدان المختلفة من استخدام تحليل منهج الميزانية العمومية (BSA) للتركيز على روابط الميزانيات العمومية الكلية وتحديد بعض الانكشافات ومواطن الضعف المعينة، مثل الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي، وتراكم الرفع المالي في قطاع الشركات، وفرط الاعتماد على القطاع المصرفي لإحلال الديون السيادية. هذه الدورة عبارة عن نسخة مختصرة من الدورة الأطول، ودورة منهج الميزانية العمومية التي عادة ما تقدمها إدارة الإحصاءات على أساس التواجد الشخصي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- استخدام المعلومات في المصفوفة المُعدة وفق منهج الميزانية العمومية لتحديد الاختلالات في الميزانية العمومية، والانكشاف، ومخاطر التعرض لصدمات مثل الخروج المفاجئ للتدفقات الرأسمالية أو الانخفاض الحاد في سعر الصرف.

- عرض موجز للبيانات المصدرية المستخدمة في إعداد المصفوفة وفق منهج الميزانية العمومية وتحديد فجوات البيانات الحرجة في بلدانها.
- إعداد خطط العمل لمعالجة هذه الفجوات في البيانات على المدى المتوسط من أجل تزويد صناع السياسات الوطنيين بمصفوفة تفيد في التحليل وتقوم على منهج الميزانية العمومية.

الميزانيات العمومية وحسابات التراكم (BSAA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد إحصاءات الحسابات القومية (تحديدا حسابات القطاعات والحسابات على أساس من أي طرف إلى أي طرف) الذين يعملون مع هيئات الإحصاءات الوطنية والبنوك المركزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات، الجوانب النظرية والعملية ذات الصلة بإعداد بيانات حسابات التراكم (الحساب الرأسمالي والحساب المالي وحساب التغيرات الأخرى في حجم حسابات الأصول، وحسابات إعادة التقييم) والميزانيات العمومية وفقا للقطاعات المؤسسية. وتستند الدورة إلى إطار المفاهيم في *نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨*. ويتمثل هدف هذه الدورة في تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لإعداد سلسلة كاملة من حسابات التراكم والميزانيات العمومية القطاعية. وتتألف الدورة من محاضرات تتناول المفاهيم والقضايا المنهجية بالإضافة إلى حلقات تطبيقية تتناول مسائل عملية في إعداد البيانات. وتقدم المحاضرات عرضا عاما للإطار المنهجي والمفاهيم والتعاريف ذات الصلة بحسابات التراكم والميزانيات العمومية القطاعية، وفحص مصادر البيانات المحتملة لعمليات الإعداد، وبيان الأساليب والإجراءات الممكنة لإعداد البيانات. وتتيح هذه الدورة التدريبية كذلك منبرا للمشاركين لتبادل الخبرات والممارسات القُطرية ذات الصلة بإعداد بيانات حسابات التراكم والميزانيات العمومية القطاعية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق المبادئ التي يرتكز عليها إعداد إحصاءات الحسابات القومية والحسابات المالية.
- توضيح الصلة بين الإحصاءات المالية وغير المالية، مما يوفر الأساس لإعداد البيانات المتكامل للأنشطة الاقتصادية غير المالية، والمعاملات المالية، والميزانيات العمومية.
- تطبيق ما تم اكتسابه من معرفة عن المفاهيم والمنهجية لتحديد فجوات البيانات ومواطن القوة والضعف في البيانات الحالية.
- تقديم توضيح لصناع السياسات بمدى أهمية وملاءمة إعداد بيانات حسابات التراكم والميزانيات العمومية القطاعية لتحليل تطورات السياسات الاحترازية الكلية.
- عقد اتفاقيات لتبادل البيانات مع الكيانات المعنية لتوفير أساس من أجل تضافر الجهود في سبيل إعداد ونشر الحسابات والميزانيات العمومية القطاعية التي يمكن مقارنتها دوليا، استنادا إلى *نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨*.

إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات (BPSCG)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بصفة رئيسية بإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات أو إحصاءات وضع الاستثمار الدولي أو كليهما. وينبغي إلمام المشاركين بمنهجية *الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة، وأن تكون لديهم خبرة لمدة سنة واحدة على الأقل في مجال إعداد بيانات *ميزان المدفوعات و/أو وضع الاستثمار الدولي*.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق، تقدم مشورة عملية بشأن إعداد بيانات الحسابات الدولية ونشرها (ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي) استنادا إلى *مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (المرشد)*. وتهدف هذه الدورة إلى توضيح كيفية التطبيق العملي للإطار المفاهيمي المبين في *الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*. وتتألف الدورة من مجموعة من المحاضرات والحلقات التطبيقية وسلسلة من المناقشات حول أساليب تجميع البيانات لإعداد الحسابات الدولية. وتركز على ممارسات إعداد الإحصاءات، بما فيها مصادر البيانات التي يمكن الاستناد إليها في إعداد بيانات الحسابات الدولية، بالإضافة إلى المسائل المنهجية المعقدة والمسائل المتعلقة بإعداد البيانات المرتبطة بعناصر معينة في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وغيرها من المسائل ذات الصلة بالعديد من الحسابات. وتتاح للمشاركين خلال الدورة فرصة مناقشة مشكلات إعداد البيانات التي واجهتهم؛ واكتساب فهم متعمق للاستخدامات التحليلية للحسابات الدولية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد ونشر إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي استنادا إلى الأساليب المستخدمة في *المرشد*.
- تحديد مصادر البيانات الجديدة لاستخدامها في تحسين إعداد إحصاءات بيانات *ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*.
- تطبيق الأساليب الإحصائية للتعامل مع المسائل المنهجية المعقدة والمسائل ذات الصلة بإعداد البيانات.
- تعميق فهم المشاركين للاستخدامات التحليلية لإحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

عبر شبكة الإنترنت: أساسيات إعداد البيانات في الإحصاءات الاقتصادية الكلية (CBMSx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون القائمون على إعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية في الهيئات الإحصائية الوطنية، أو وزارات المالية أو الاقتصاد أو التخطيط، أو في البنوك المركزية.

شروط الالتحاق: من المفيد إلمام المشاركين إلى حد ما بأساسيات علم الاقتصاد. ومن الضروري أن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم" مع إلمامهم بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت "إكسل".

وصف الدورة: هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي المهارات الأساسية والمفاهيم والمبادئ اللازمة لإعداد ونشر الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية. وتتناول الدورة موضوعات مثل الإقامة، والوحدات المؤسسية، والقطاعات المؤسسية، والقواعد المحاسبية، والأدوات المالية، والأرصدة والتدفقات، و"مبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات"، كما تتناول عرض الروابط الاقتصادية الكلية الأساسية بين هذه الإحصاءات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة، وباستخدام المفاهيم والمبادئ الأساسية لإعداد ونشر الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية، يصبح بإمكان المشاركين:

- التمييز بين الوحدات والقطاعات المؤسسية.
- تطبيق مفهوم الإقامة.
- قيد الأرصدة والتدفقات على نحو متكامل.

- استخدام القواعد المحاسبية الملائمة.
- تصنيف الأدوات المالية.
- تلخيص متطلبات وتوصيات "مبادرات الصندوق المعنية بمعايير البيانات".
- تقييم الروابط الاقتصادية الكلية المشتركة.

عبر شبكة الإنترنت مؤشر أسعار المستهلكين عبر الإنترنت (CPIx)

المستفيدون المستهدفون: معدو مؤشرات أسعار المستهلكين ومستخدمو بيانات مؤشر أسعار المستهلكين المهتمين بفهم أهم المفاهيم وقضايا الإعداد.

المؤهلات والشروط: سيكون من المفيد أن تكون لدى المشاركين معرفة بعلم الاقتصاد والإحصاءات أو خبرة مكافئة في مجال مؤشر أسعار المستهلكين. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: الهدف من هذه الدورة عبر الإنترنت، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، هو تعميق فهم المشاركين لأهم مفاهيم مؤشر أسعار المستهلكين والتحديات في إعداد البيانات. وتقدم الدورة فكرة عامة عن أهم مفاهيم مؤشر أسعار المستهلكين وتعاريفه واستخداماته، وتعطي فكرة عامة عن نظرية الأرقام القياسية وانعكاساتها العملية من حيث اختيار صيغة احتساب المؤشر عند مستويات التجميع الدنيا والعليا. وتناقش الدورة كذلك المصادر والأساليب المستخدمة في اختيار عينات المناطق والبنود والمنافذ والأصناف المختلفة، ومعالجة الأسعار الناقصة بصفة مؤقتة وبشكل دائم، وتحديث سلاسل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين ووصلها. وتلقي الدورة الضوء على الروابط مع *نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨* ، بما في ذلك مبادئ النطاق والتغطية والتقييم ذات الصلة.

وتغطي الدورة الموضوعات التالية:

- تعريف أهم المفاهيم واستخدامات بيانات مؤشر أسعار المستهلكين وكيف تؤثر على تصميم مؤشر لأسعار المستهلكين.
- تلبية احتياجات مستخدمي البيانات لضمان تحقيق الاستفادة من البيانات.
- حساب المؤشرات الأولية ومؤشرات المستوى الأعلى،
- أساليب اختيار عينات المناطق والبنود والمنافذ والأصناف المختلفة،
- أساليب معالجة الأسعار الناقصة بصفة مؤقتة وبشكل دائم، بما فيها تعديل الأسعار حسب التغيرات في الجودة.
- الربط والوصل بنظام السلسلة للمؤشرات بهياكل ترجيح معدلة.

وتتبع الدورة المبادئ والتوصيات في دليل مؤشر أسعار المستهلكين (٢٠٢٠).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة عبر الإنترنت يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد أهم أوجه استخدام بيانات مؤشر أسعار المستهلكين وشرح أهم المفاهيم والتعاريف في مؤشرات أسعار المستهلكين وطرق تطبيقها في الواقع العملي.
- تحديد وشرح الفروق بين الصيغ المختلفة لحساب المؤشر.
- تعريف وشرح المستويات المختلفة من اختيار العينات لإعداد مؤشر أسعار المستهلكين وكيف تُطَبَّق أساليب اختيار العينات هذه في الواقع العملي.

- تحديد وشرح الأساليب المختلفة في معالجة الأسعار الناقصة ووصف طريقة تطبيقها في الواقع العملي.
- تحديث الأوزان الترجيحية في مؤشر أسعار المستهلكين ووصل المؤشرات القديمة والجديدة لتشكيل سلاسل زمنية متواصلة من البيانات.

مؤشر أسعار المستهلكين – المستوى المتقدم (CPI-A)

المستفيدون المستهدفون: معدو مؤشرات أسعار المستهلكين (CPIs).

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، إلى تعميق استيعاب المشاركين لمفاهيم وأساليب إعداد بيانات مؤشرات أسعار المستهلكين، وتعطي فكرة عامة عن الأرقام القياسية وانعكاساتها العملية من حيث اختيار صيغة احتساب المؤشر عند مستويات التجميع الدنيا والعليا. وتغطي هذه الدورة المصادر والأساليب المستخدمة في إعداد الأوزان الترجيحية واختيار عينات المناطق والبنود والمنافذ والأصناف المختلفة. وتناقش مصادر البيانات الجديدة والناشئة وكذلك الأساليب التكنولوجية الجديدة المستخدمة في جمعها. وتتضمن كذلك أحدث القضايا مثل أفضل طريقة لقياس الاقتصاد الرقمي، كما تلقي الضوء على الروابط مع *نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨*، بما في ذلك مبادئ النطاق والتغطية والتقييم ذات الصلة.

وتغطي الدورة الموضوعات التالية:

- حساب المؤشرات الأولية ومؤشرات المستوى الأعلى،
- أساليب معالجة البنود الناقصة بصورة مؤقتة أو دائمة؛
- إدراج منافذ وبنود وأصناف جديدة،
- تعديل الأسعار حسب التغيرات في الجودة
- ربط ووصل المؤشرات بنظام السلاسل بهياكل ترجيح معدلة،
- تلبية احتياجات مستخدمي البيانات لضمان تحقيق الاستفادة من البيانات.

وتتبع الدورة المبادئ والتوصيات في دليل مؤشر أسعار المستهلكين (٢٠٢٠).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق الأساليب الموصى بها في حساب المؤشر.
- تطبيق أساليب للتعامل مع مثل تلك التحديات أمام إعداد بيانات المؤشرات كالبنود غير المتاحة، وتغير مستوى الجودة، والمواظبة على تحديث بيانات المؤشر.
- تقييم درجة استيفاء مؤشر أسعار المستهلكين للمبادئ التوجيهية الدولية حول أفضل الممارسات.

إحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود (CBPS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بصفة أساسية بإعداد إحصاءات وضع الاستثمار الدولي و/أو إحصاءات الدين الخارجي، وكذلك بيانات *المسح المنسق لاستثمارات الحافظة* أو *المسح المنسق للاستثمار المباشر*.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء ولديهم خبرة بحد أدنى سنة واحدة في إعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي و/أو إحصاءات الدين الخارجي.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، توفر تدريبا على منهجية إعداد ونشر إحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود، بما في ذلك البيان المتكامل لوضع الاستثمار الدولي وبنود التذكرة وبيانات المراكز التكميلية وفق *الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*، وإحصاءات الدين الخارجي، بما في ذلك تكوين العملة، وأجل الاستحقاق المتبقي، وجدول خدمة الدين؛ والمسح المنسق لاستثمارات الحافظة، بما فيه البيانات القطاعية؛ والمسح المنسق للاستثمار المباشر. وتتألف الدورة من سلسلة من المحاضرات والمناقشات والتمارين العملية. وتركز المحاضرات والمناقشات في الفصل الدراسي على المفاهيم العامة وممارسات إعداد الإحصاءات، بينما تتيح التمارين للمشاركين فرصة التطبيق العملي للمعرفة التي يكتسبونها. وتتاح للمشاركين خلال الدورة فرصة مناقشة المصاعب التي واجهتهم في إعداد البيانات؛ واكتساب فهم متعمق للاستخدامات التحليلية للحسابات الدولية. وتستند هذه الدورة إلى *الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*، *وإحصاءات الدين الخارجي ٢٠١٣: مرشد لمعديها ومستخدميها*، *والمرشد إلى المسح المنسق لاستثمار الحافظة لعام ٢٠١٧*، *والمرشد إلى المسح المنسق للاستثمار المباشر لعام ٢٠١٥*.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد بيانات "*وضع الاستثمار الدولي*"، و*إحصاءات الدين الخارجي*"، و *المسح المنسق لاستثمارات الحافظة*"، و *المسح المنسق للاستثمار المباشر*"، أو أي منها – بالإضافة إلى بنود التذكرة، والبنود التكميلية في "وضع الاستثمار الدولي" والجداول في إحصاءات الدين الخارجي.
- تحديد مصادر البيانات الجديدة المحتملة لإعداد إحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود.
- تطبيق أساليب إعداد البيانات وأفضل ممارسات النشر المتعلقة بإحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود.
- توضيح العلاقة بين البيان المتكامل لوضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات، وكيفية دمج البيانات المتعلقة بالمراكز المالية العابرة للحدود في الإطار الاقتصاد الكلي العام.
- شرح الاستخدام التحليلي لإحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود.

إحصاءات الدين الخارجي (EDS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد إحصاءات الدين الخارجي و/أو وضع الاستثمار الدولي.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة؛ والإلمام بأساسيات مفاهيم الحسابات الدولية؛ مع خبرة بحد أدنى سنة واحدة في إعداد إحصاءات الدين الخارجي أو إحصاءات وضع الاستثمار الدولي.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة/ التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق، إلى تعميق فهم المشاركين للمعايير الدولية لإعداد إحصاءات الدين الخارجي حسبما ترد في *إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها لعام ٢٠١٣ (مرشد الدين الخارجي)*. وتزود المشاركين بإرشادات عملية حول إعداد البيانات تغطي مصادر البيانات وأساليب إعداد إحصاءات الدين الخارجي،

إلى جانب كيفية تحليل هذه البيانات، مع مراعاة التطورات ذات الصلة التي تطرأ في السوق المالية العالمية. وتتألف الدورة من محاضرات وتمارين عملية ودراسات حالة تغطي الموضوعات التالية:

- التطورات الأخيرة في السوق المالية العالمية (مثل عملية الاستغناء عن الوساطة، وتجنب الأدوات التقليدية للاستثمار عبر الحدود) وآثارها على إعداد إحصاءات الدين الخارجي؛
- تطبيق منهجية *المرشد لإعداد إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠١٣* والتأكد من اتساقها وإمكانية مقارنتها بإحصاءات الدين الخارجي وغيرها من الإحصاءات الاقتصادية الكلية، وأهمها إحصاءات ميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، وإحصاءات مالية الحكومة، والحسابات القومية؛
- نشر البيانات ومتطلبات قاعدة بيانات إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية (QEDS) التي أنشأها البنك الدولي؛

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح آخر التطورات التي تؤثر على إحصاءات الدين الخارجي.
- تطبيق إطار مفاهيم إعداد إحصاءات الدين الخارجي وفق ما جاء في *المرشد إلى إعداد إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠١٣*.
- تحديد ثغرات البيانات ووضع استراتيجية لاستخدامها في تحسين إعداد إحصاءات الدين الخارجي.
- شرح روابط إحصاءات الدين الخارجي مع مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى.

مؤشرات السلامة المالية (FSI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية والجهات الرقابية في القطاع المالي المعنيون بجمع وإعداد وتحليل مؤشرات السلامة المالية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق، تُعرِّف المشاركين بأساسيات إعداد واستخدام مؤشرات السلامة المالية (FSIs) لدعم تحليل سلامة الاقتصاد الكلي. وتغطي الدورة المسائل المنهجية والفنية لبناء مؤشرات السلامة المالية كما ترد مناقشتها في *المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية وفق تعديلاته في عام ٢٠١٩*. وتعتمد هذه الدورة منهجا تفاعليا باستخدام التدريبات العملية في مناقشة الموضوعات الرئيسية كما يلي:

- إعداد الكشوف المالية القطاعية وإعداد مؤشرات السلامة المالية لجهات تلقي الودائع،
- الإطار التنظيمي لجهات تلقي الودائع،
- المبادئ المحاسبية وتوحيد البيانات لإعداد مؤشرات السلامة المالية لجهات تلقي الودائع،
- نظرة عامة على أهم النقاط والتغييرات في *المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية لعام ٢٠١٩*.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد كشوف مالية قطاعية وإعداد مؤشرات السلامة المالية لجهات تلقي الودائع وفق المنهجية في *المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية لعام ٢٠١٩*.

- إعداد البيانات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية أو تحديثها باستخدام المفاهيم المكتسبة عن المبادئ المحاسبية والأطر التنظيمية لجهات تلقي الودائع.
- تفسير مؤشرات السلامة المالية لأغراض الرقابة الكلية–المالية.

إحصاءات مالية الحكومة – المستوى المتقدم (GFS-A)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الذين تتمثل مسؤولياتهم الأساسية لمدة ثلاث سنوات على الأقل في إعداد ونشر إحصاءات مالية الحكومة ويتعاملون بصفة منتظمة مع المسائل المنهجية المعقدة في إحصاءات مالية الحكومة وإعدادها، كتلك الوراد وصفها أدناه.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإدارة المالية العامة أو الإحصاء أو ما يعادلها. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول إحصاءات مالية الحكومة (GFSx).

وصف الدورة: تركز هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق، على إطار مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة على النحو الوارد في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤*، مع التركيز على المفاهيم الجديدة الواردة في هذا الدليل. ويُشترط إلمام المشاركين في هذه الدورة بإطار إحصاءات مالية الحكومة الأساسي ونظام التصنيف المتبع. وإذ تؤكد الدورة التدريبية أهمية الإطار المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة، فإنها تتناول مسائل شاملة معقدة في إحصاءات مالية الحكومة، مثل التزامات معاشات تقاعد الموظفين الحكوميين، ونظم الضمانات الموحدة، والعقود، والتأجير، والتراخيص، وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والميزانية العمومية للقطاع العام. وتبحث الدورة أيضا في نطاق تغطية القطاع العام، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمسائل البينية والمعقدة. وتتناول الدورة مناقشة مستوى الاتساق والتنسيق في البيانات الداخلية وفيما بين القطاعات بين الهيئات المنتجة للبيانات وعرض وإبلاغ البيانات لمستخدميها. وتتبع هذه الدورة صيغة مؤلفة من محاضرات وحلقات نقاش.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح المفاهيم الجديدة الواردة في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤*.
- تطبيق المبادئ العامة الواردة في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤*، على مسائل إحصاءات مالية الحكومة المعقدة الشاملة في الإطار المتكامل، مثل الحماية الاجتماعية، والتزامات نظم معاشات تقاعد الموظفين الحكوميين، ونظم الضمانات الموحدة، والعقود، والتأجير، والتراخيص، وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والميزانية العمومية للقطاع العام.

إحصاءات مالية الحكومة – المستوى الأساسي (GFS-F)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد ونشر إحصاءات المالية العامة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تركز هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق، على إطار مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة كما ورد في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤* الصادر عن صندوق النقد الدولي، وعلى الجوانب العملية لإعداد البيانات. وتتناول

الدورة المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية والتصنيفات المفصلة في سياق منهجية *دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤* التي تتسق مع *نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨* . وتبحث الدورة الجوانب المتعلقة بنطاق تغطية إحصاءات مالية الحكومة وقواعدها المحاسبية (بما في ذلك المحاسبة على أساس الاستحقاق)، فضلا على موضوعات التقييم، والتصنيف، والدين، والميزانيات العمومية، والمصادر والأساليب المستخدمة في إعداد الإحصاءات. وتتناول الدورة أيضا عملية إبلاغ البيانات لصندوق النقد الدولي. وتتضمن الدورة سلسلة من دراسات الحالة التي تشكل أحد عناصرها المحورية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح المفاهيم الأساسية والتعاريف والمبادئ المحاسبية في الإطار المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة.
- تصنيف مراكز التدفقات والأرصدة الحكومية الأساسية وفقا لما جاء في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤* ، وإعداد كشوف وجداول إحصاءات مالية الحكومة ذات الصلة.
- تطبيق المبادئ العامة لتصنيف كيان ما في القطاع العام، وفي القطاعات الفرعية ذات الصلة، مثل قطاعي الحكومة العامة والشركات العامة.

عبر شبكة الإنترنت إحصاءات مالية الحكومة (GFSx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد ونشر إحصاءات المالية العامة.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإدارة المالية العامة أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة. ومن الضروري أن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم" مع إلمامهم بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت "إكسل".

وصف الدورة: تركز هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي على إطار مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة كما ورد في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤* الصادر عن صندوق النقد الدولي، وعلى الجوانب العملية لإعداد البيانات. وتتناول الدورة المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية والتصنيفات المفصلة في سياق المنهجية الجديدة في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤* والمتسقة مع *نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨* . وتبحث الدورة إطار إحصاءات مالية الحكومة ونطاق تغطيتها وقواعدها المحاسبية (بما في ذلك المحاسبة على أساس الاستحقاق)، وبنودها، والميزانية العمومية والدين، والمصادر والأساليب المستخدمة في إعداد هذه الإحصاءات. وأخيرا، تناقش الدورة نشر إحصاءات مالية الحكومة واستخداماتها في صنع القرارات وتحليلات المالية العامة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح الإطار المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة، وفهم مزاياه وأهمية توفير بيانات مالية شاملة ومتسقة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي من أجل تصميم سياسة المالية العامة، ومتابعتها وتقييمها.
- تطبيق مبادئ الاقتصاد الكلي الرئيسية عند تحديد الوحدات المؤسسية في القطاع العام والتمييز بين وحدات الحكومة العامة والشركات العامة.
- تطبيق مفاهيم الاقتصاد الكلي الأساسية، والمبادئ والقواعد المحاسبية لتحديد وتصنيف وقيد المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى، ومراكز الأرصدة.

- شرح مدى تأثير عمليات حكومية محددة والتدفقات الأخرى خارج نطاق سيطرة الحكومة على عجز/فائض المالية العامة والدين وصافي القيمة.
- شرح العلاقة بين مجملات المالية العامة الرئيسية من جهة، وبين مجملات المالية العامة والمؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى.

مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر (IEA)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بإعداد المؤشرات الاقتصادية قصيرة المدى أو على أساس شهري في البنوك المركزية والأجهزة الإحصائية.

شروط الالتحاق: ينبغي حصول المشاركين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو تكون لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: سوف تناقش هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق، مسائل تحديد المؤشرات الأولية وتقييمها وأساليب جمعها في مؤشر كلي واحد للنشاط الاقتصادي بهدف تتبع الاتجاهات العامة في الاقتصاد. وتجمع التقديرات أو المؤشرات الفورية للنشاط الاقتصادي معا مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأولية المحددة لإعطاء مقاييس كلية للنشاط الاقتصادي في الوقت المناسب. وتتيح هذه المقاييس معلومات مفيدة لصناع السياسات تكمل تقديرات إجمالي الناتج المحلي السنوية وربع السنوية (وهي أكثر شمولا لكنها عادة لا تُتاح إلا بعد فترات تأخر طويلة) وتعكس صورة أشمل من مجموعة من المؤشرات الشهرية وربع السنوية المنفردة (وهي أحدث بيانات لكنها لا تعكس سوى جزءا من مجموع الاقتصاد).

وهذه الدورة موجهة لمعدي المؤشرات قصيرة المدى الفعليين والمحتملين في البنوك المركزية والأجهزة الإحصائية وكذلك أولئك المعنيين بجمع بيانات المؤشرات الشهرية. ويُتوقع أن يعمل المشاركون باستخدام السلاسل الزمنية الشهرية وربع السنوية المتاحة لديهم خلال الدورة. وسوف تُستخدم هذه المؤشرات في الجلسة العملية لوضع تقديرات تجريبية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح طبيعة الإحصاءات عالية التواتر للنشاط الاقتصادي واستخداماتها المحتملة وكذلك علاقتها واتساقها ضمن نظام الحسابات القومية.
- وضع إطار بسيط لإعداد مؤشر للنشاط الاقتصادي، بدءا من جمع البيانات المصدرية حتى تطبيق الأساليب الإحصائية البسيطة وأساليب إعداد المؤشرات.
- استخدام المعلومات المفيدة قصيرة الأجل في مؤشرات النشاط الاقتصادي عن طريق تطبيق بعض الأدوات التحليلية، واشتقاق الجداول، والإجراءات الإحصائية.

حسابات القطاعات المؤسسية – المستوى التمهيدي (ISA-I)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الذي يضطلعون بمسؤوليات أساسية لإعداد إحصاءات الحسابات القومية والحسابات المالية، والعاملون في أجهزة الإحصاء الوطنية والبنوك المركزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، الجوانب النظرية والعملية ذات الصلة بإعداد بيانات حسابات القطاعات المؤسسية (الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والحساب المالي وحساب التغيرات الأخرى في حجم حسابات الأصول، وحسابات إعادة التقييم) والميزانيات العمومية وفقا للقطاعات المؤسسية. وتستند الدورة إلى إطار المفاهيم في *نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨*. ويتمثل هدف هذه الدورة في تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لإعداد سلسلة كاملة من حسابات القطاعات المؤسسية والميزانيات العمومية القطاعية. وتتألف هذه الدورة من محاضرات تغطي قضايا المفاهيم والمنهجيات وكذلك تدريبات تقتضي تطبيق هذه المفاهيم وتلقي الضوء على قضايا عملية في الإعداد. وتقدم المحاضرات نظرة متعمقة على الإطار المنهجي والمفاهيم والتعاريف ذات الصلة بحسابات القطاعات المؤسسية والميزانيات العمومية، بما فيها القواعد المحاسبية، والتقييم، والوحدات والقطاعات المؤسسية، والإقامة. هذه الدورة سوف تحدد كذلك مصادر البيانات المحتملة لإعدادها وتوضح أساليب وإجراءات الإعداد الموصى بها.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق المبادئ التي يرتكز عليها إعداد إحصاءات الحسابات القومية والحسابات المالية.
- توضيح الروابط بين تسلسل الحسابات، وبالتالي وضع الأساس لإعداد البيانات على نحو متكامل للأنشطة الاقتصادية غير المالية، وتوليد الدخل، والمعاملات المالية، والميزانيات العمومية.
- تطبيق ما تم اكتسابه من معرفة عن المفاهيم والمنهجية لتحديد فجوات البيانات ومواطن القوة والضعف في البيانات الحالية.
- استكشاف مصادر البيانات البديلة والمنافسة لإعداد حسابات القطاعات المؤسسية.
- مقارنة تقديرات حسابات القطاعات المؤسسية لضمان اتساقها وترابطها على امتداد تسلسل الحسابات.
- تقديم توضيح لصناع السياسات بمدى أهمية وملاءمة إعداد بيانات حسابات المؤسسات القطاعية والميزانيات العمومية القطاعية لتحليل تطورات سياسات السلامة الاحترازية الكلية.

حسابات القطاعات المؤسسية – المستوى المتقدم (ISA-A)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد إحصاءات الحسابات القومية والحسابات المالية (تحديدا حسابات القطاعات وحسابات الأسر، والحسابات على أساس من أي طرف إلى أي طرف) الذين يعملون مع أجهزة الإحصاءات الوطنية والبنوك المركزية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، جوانب نظرية وعملية متقدمة ذات صلة بإعداد بيانات حسابات القطاعات المؤسسية (الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والحساب المالي وحساب التغيرات الأخرى في حجم حسابات الأصول، وحسابات إعادة التقييم) والميزانيات العمومية وفقا للقطاعات المؤسسية الرئيسية. وتستند الدورة إلى إطار المفاهيم في *نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨*. ويتمثل هدف هذه الدورة في تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لإعداد – أو تعزيز – حسابات القطاعات المؤسسية والميزانيات العمومية القطاعية في بلدانهم. وتتكون هذه الدورة من محاضرات تغطي قضايا المفاهيم والمنهجيات، وحلقات تطبيقية عن قضايا عملية في إعداد البيانات، ومناقشات حول القضايا المالية الناشئة مثل التكنولوجيا المالية والأصول المشفرة واستعراض دراسات حالة تنطوي على تطبيقات جديدة لحسابات القطاعات المؤسسي مثل توزيعات الأسر لفحص تراكم الثروة حسب الفئات العمرية المختلفة، والتحويلات عبر الأجيال ومعاشات التقاعد. وسوف تبحث الدورة كذلك الطرق المتعددة لدعم حسابات

القطاعات المؤسسية للسياسة الاقتصادية. وسوف تقدم المحاضرات مراجعة شاملة للأطر المنهجية والمفاهيم والتعاريف المتعلقة بالحسابات والميزانيات العمومية للقطاعات المؤسسية، وتتناول مصادر البيانات المحتملة لإعداد حسابات القطاعات المؤسسية السنوية وربع السنوية، وتوضيح مجموعة من أساليب وإجراءات الإعداد كما تمثل الدورة منبرا للمشاركين لكي يتبادلوا المعلومات عن ممارسات بلدانهم وخبراتها المتعلقة بإعداد الحسابات والميزانيات العمومية للقطاعات المؤسسية.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد حسابات التدفقات المالية والميزانيات العمومية ممن لمن.
- إعداد جداول توزيع الأسر.
- تطبيق فهمهم للرابط بين الإحصاءات المالية وغير المالية لوضع منهج متكامل في إعداد البيانات عن الأنشطة الاقتصادية المالية، والمعاملات المالية، والميزانيات العمومية حسب القطاع المؤسسي.
- تحليل حسابات القطاعات المؤسسية من منظور ممن لمن لقيد الأطراف المقابلة الموجودة كطرف في المعاملات ضمن الحسابات.
- تطبيق ما تم اكتسابه من معرفة عن المفاهيم والمنهجية لتحديد فجوات البيانات ومواطن القوة والضعف في البيانات الحالية.
- تقديم توضيح لصناع السياسات بمدى أهمية وملاءمة إعداد بيانات حسابات القطاعات المؤسسية والميزانيات العمومية لتحليل تطورات سياسات السلامة الاحترازية الكلية.

الإحصاءات النقدية والمالية – المستوى المتقدم (MFS-A)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية والمسؤولون من الأجهزة التنظيمية المعنيون بإعداد الإحصاءات النقدية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة. يوصى بحضور الدورة التدريبية التمهيدية عن الإحصاءات النقدية والمالية (MFS-I) بالتواجد الشخصي أو عبر الإنترنت قبل حضور هذه الدورة.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق، تُعرّف المشاركين بأساسيات إعداد الإحصاءات النقدية مع التركيز بصفة خاصة على الشركات المالية الأخرى (OFCs). وتعرض الدورة أيضا نظرة عامة على الإحصاءات المالية والحسابات القومية. وتستند مواد الدورة إلى *دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها" (MFSMCG)*. ورغم أن هذه الدورة تقدم ملخصا لأهم المبادئ التي يرتكز عليها إعداد الإحصاءات النقدية، فإنها تفترض إلمام المشاركين بهذه المبادئ (كأن يكون قد سبق لهم المشاركة في الدورة التدريبية التمهيدية حول الإحصاءات النقدية والمالية (MFS-I)). ويتناول الجزء الأساسي في هذه الدورة سمات الأنواع المختلفة من "الشركات المالية الأخرى" (شركات التأمين، وصناديق التقاعد، وصناديق الاستثمار بخلاف صناديق سوق المال، إلخ)، والهيكل المعتاد لميزانياتها العمومية، ودورها في القطاع المالي. وتغطي الدورة أيضا بعض جوانب الإحصاءات المالية، التي تتألف من التدفقات والأرصدة المالية لجميع قطاعات الاقتصاد المحلي وتفاعلاتها مع العالم الخارجي، ومنهج الميزانية العمومية لتحليل قابلية التعرض للمخاطر، والعلاقات المتبادلة بين الإحصاءات النقدية وإحصاءات ميزان المدفوعات ومالية الحكومة والحسابات القومية. وتتألف الدورة من محاضرات ودراسات حالة توضح للمشاركين الجوانب العملية لإعداد الإحصاءات النقدية للشركات المالية الأخرى والمبادئ الأساسية التي ترتكز عليها عملية إعداد بيانات الحسابات القومية. ويتوقع من المشاركين في نهاية الدورة تقديم عروض قصيرة عن المسائل المتعلقة بإعداد الإحصاءات النقدية في بلدانهم.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح دور الشركات المالية الأخرى في القطاع المالي، والانعكاسات ذات الصلة لجمع البيانات لأغراض الإحصاءات النقدية.
- التمييز بين مختلف أنواع الشركات المالية الأخرى.
- إعداد الإحصاءات النقدية لقطاع الشركات المالية الأخرى حسب استمارة الإبلاغ الموحدة رقم ٤.
- تطبيق المبادئ الرئيسية للإحصاءات المالية والحسابات القومية.

الإحصاءات النقدية والمالية– المستوى التمهيدي (MFS-I)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية والمسؤولون من الأجهزة التنظيمية المعنيون بإعداد الإحصاءات النقدية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة. يوصى بحضور الدورة التدريبية التمهيدية عن الإحصاءات النقدية والمالية (MFS-I) بالتواجد الشخصي أو عبر الإنترنت قبل حضور هذه الدورة.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق عبر الإنترنت، تُعرّف المشاركين بأساسيات إعداد الإحصاءات النقدية مع التركيز بصفة خاصة على الشركات المالية الأخرى (OFCs). وتستند مواد الدورة إلى *دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها لعام ٢٠١٦ (MFSMCG)*. ويتناول الجزء الأساسي في هذه الدورة سمات الأنواع المختلفة من "الشركات المالية الأخرى" (شركات التأمين، وصناديق التقاعد، وصناديق الاستثمار بخلاف صناديق سوق المال، إلخ)، والهيكل المعتاد لميزانياتها العمومية، ودورها في القطاع المالي. وتغطي الدورة كذلك بعض جوانب الإحصاءات المالية، وتتناول الأرصدة المالية والتدفقات لجميع قطاعات الاقتصاد المحلي وتفاعلاتها مع بقية العالم. وتتألف الدورة من محاضرات ودراسات حالة لتعريف المشاركين بالجوانب العملية لإعداد الإحصاءات النقدية للشركات المالية الأخرى. وينبغي أن يستعد المشاركون لطرح أسئلة ومناقشة التحديات ذات الصلة بممارسات إعداد الإحصاءات النقدية والمالية. وهذه الدورة التي تُعقد عبر الإنترنت هي نسخة مختصرة من الدورة الأطول عن الإحصاءات النقدية والمالية من المستوى المتقدم التي عادة ما تقدمها إدارة الإحصاءات على أساس التواجد الشخصي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح دور الشركات المالية الأخرى في القطاع المالي، والانعكاسات ذات الصلة لجمع البيانات لأغراض الإحصاءات النقدية.
- التمييز بين مختلف أنواع الشركات المالية الأخرى.
- إعداد الإحصاءات النقدية لقطاع الشركات المالية الأخرى حسب استمارة الإبلاغ الموحدة رقم ٤.

الإحصاءات النقدية والمالية– المستوى التمهيدي (MFS-I)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية والمسؤولون من أجهزة التنظيم المالي المعنيون بإعداد الإحصاءات النقدية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: صممت هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، لإعطاء المسؤولين مقدمة عن إعداد الإحصاءات النقدية التي تشمل البنوك المركزية وشركات الإيداع الأخرى، وفقا للمعايير الدولية. وتستند مواد الدورة إلى *دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها (MFSMCG)*. وتناقش الدورة مبادئ الإقامة والتقسيم القطاعي للوحدات المؤسسية، وخصائص الأدوات المالية وأنواعها، ومبادئ التقييم، وغيرها من القضايا المحاسبية المتعلقة بإعداد الإحصاءات النقدية. كذلك يتم تعريف المشاركين بالسمات المميزة لشركات الإيداع، وأهمها دورها كجهات مصدرة للنقود، وبالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها تحليل المجملات النقدية والائتمانية. وتتألف الدورة من محاضرات وتدريبات تغطي الجوانب العملية لإعداد الإحصاءات النقدية، وخاصة استخدام الكشوف المالية لتعبئة استمارات الإبلاغ الموحدة (رقم ١ ورقم ٢)، واشتقاق المسوح النقدية ذات الصلة للبنوك المركزية وشركات الإيداع الأخرى وقطاع جهات تلقي الودائع الموحد. وينبغي أن يستعد المشاركون لطرح أسئلة ومناقشة التحديات ذات الصلة بممارسات إعداد الإحصاءات النقدية والمالية. وهذه الدورة عبارة عن نسخة مختصرة من الدورة التمهيدية الأطول عن الإحصاءات النقدية والمالية التي عادة ما تقدمها إدارة الإحصاءات على أساس التواجد الشخصي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إعداد الإحصاءات النقدية (الميزانيات العمومية والمسوح القطاعية) لقطاعات البنوك المركزية وشركات الإيداع الأخرى وجهات تلقي الودائع وفق المنهجية التي يوصي بها *دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها* وباستخدام استمارات الإبلاغ الموحدة رقم ١ ورقم ٢. ينبغي أن يكون بإمكان المشاركين تصنيف حسابات الميزانيات العمومية بشكل سليم حسب الإقامة، وقطاع الطرف المقابل، ونوع الأداة المالية، وتطبيق مبادئ التقييم والمبادئ المحاسبية الأخرى بشكل صحيح.
- فهم مدى دعم مسح جهات تلقي الودائع والمجملات النقدية والائتمانية الرئيسية لتحليل السياسة النقدية.

إحصاءات الحسابات القومية – المستوى المتقدم (NAS-A)

المستفيدون المستهدفون: معدو إحصاءات الحسابات القومية الذين يعملون في الجهات المعنية المسؤولة عن إحصاءات الحسابات القومية الرسمية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تغطي هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق، الجوانب النظرية والعملية في إعداد إحصاءات الحسابات القومية استنادا إلى إطار المفاهيم في *نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨* . وتتألف الدورة من محاضرات تغطي المسائل المنهجية المتقدمة وقضايا إعداد البيانات في *نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨* ، كما تضم حلقات تطبيقية مؤلفة من تدريبات عملية لإعداد بيانات هذه الحسابات. والهدف الرئيسي لهذه الدورة هو تدريب المشاركين على إعداد أجزاء أكثر تقدما من هياكل المحاسبة منها جداول العرض والاستخدام، وجداول المدخلات والمخرجات، والحسابات التابعة، وإحصاءات العمل والإنتاجية، وموضوعات متقدمة تتعلق بالأسعار والحجم. وتبدأ الدورة باستعراض تسلسل الحسابات مع التركيز على الطريقة الممكنة لتوسيع هذه الحسابات بغرض تلبية احتياجات محددة للمستخدمين. وتغطي المحاضرات والحلقات التطبيقية الأساسية ما يلي:

- جداول العرض والاستخدام

- جداول المدخلات والمخرجات
- التجارة في القيمة المُضافة
- الحسابات التابعة
- إحصاءات العمل والإنتاجية
- موضوعات متقدمة عن قياس الأسعار والحجم.

وتولي الدورة كذلك اهتماما خاصا لتبادل الخبرات القُطرية بين المشاركين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- فهم التوسعات الرئيسية في *نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨* .
- وصف طريقة إعداد جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات
- مناقشة الاستخدامات المختلفة لجداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات
- مناقشة أهمية دور المحاسبة التابعة
- شرح الأساليب المختلفة لقياس السعر والحجم واستخدامها في إعداد إحصاءات الحسابات القومية.

عبر شبكة الإنترنت: إحصاءات الحسابات القومية (NASx)

المستفيدون المستهدفون: هذه الدورة التمهيدية التي تُعقد عبر الإنترنت مصممة للمهتمين بتعلُّم طريقة إعداد إحصاءات الحسابات القومية ونشرها وفق نظام الحسابات القومية واستخدامها في التحليلات الاقتصادية الكلية.

المؤهلات والشروط: من المفيد أن تكون لدى المشاركين معرفة بأساسيات علم الاقتصاد والإحصاءات أو خبرة مكافئة. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: تُدَرِّس هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، طريقة إعداد إحصاءات الحسابات القومية في الوقت المناسب وبمستويات جودة عالية بناء على إطار نظام الحسابات القومية. وتستعرض هذه الدورة تسلسل الحسابات القومية، والقواعد المحاسبية، والمؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في إطار الحسابات القومية. وسوف تتعرف على إجمالي الناتج المحلي – وهو المُجْمَل الرئيسي للنظام، وكيف يمكن إعداد مقاييس إجمالي الناتج المحلي على نحو متسق وقابل للمقارنة الدولية وفق مناهج الإنتاج والدخل وطريقة الإنفاق. وتناقش هذه الدورة أيضا بالتفصيل كيف يمكن استخدام نظام الحسابات القومية في تتبع الإنتاج والاستهلاك والدخل في الاقتصاد وطريقة تقدير مقاييس الحجم في حساب إجمالي الناتج المحلي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- وصف إطار الحسابات القومية، وفهم تسلسل الحسابات والعلاقات المتبادلة بينها، وتحديد المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية.
- شرح المفاهيم الرئيسية والقواعد المحاسبية والأساليب المستخدمة في إطار الحسابات القومية.
- تعريف مكونات إجمالي الناتج المحلي من منظور منهج الإنتاج. تطبيق المفاهيم والقواعد المحاسبية والأساليب ومصادر البيانات اللازمة في تقدير إجمالي الناتج المحلي من منظور منهج الإنتاج.

- تعريف مكونات إجمالي الناتج المحلي من منظور منهج طريقة الإنفاق. تطبيق المفاهيم والقواعد المحاسبية والأساليب ومصادر البيانات اللازمة في تقدير إجمالي الناتج المحلي من منظور منهج طريقة الإنفاق.
- تعريف مكونات إجمالي الناتج المحلي من منظور منهج الدخل. تطبيق المفاهيم والقواعد المحاسبية والأساليب ومصادر البيانات اللازمة في تقدير إجمالي الناتج المحلي من منظور منهج الدخل.
- تعريف وشرح طريقة إعداد تقديرات الحجم في إجمالي الناتج المحلي من منظوري الإنتاج والإنفاق.

إحصاءات أسعار المنتجين والصادرات والواردات – المستوى المتقدم (PEI-A)

المستفيدون المستهدفون: معدو مؤشرات أسعار المستهلكين ((CPI، أو مؤشرات أسعار المنتجين ((PPI، ومؤشرات أسعار الصادرات والواردات (XMPIs).

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، إلى تعميق استيعاب المشاركين لمفاهيم وأساليب إعداد بيانات مؤشرات أسعار المنتجين، ومؤشرات أسعار الصادرات والواردات، وتقدم فكرة عامة عن خطوات إعداد المؤشر بما فيها تحديد الأوزان الترجيحية في المؤشرات، واختيار عينات المؤسسات، واختيار المعاملات التي يجري جمع بيانات أسعارها تحديدا، وحساب المؤشرات، ونشر النتائج. وتتناول الدورة تحليل دور مؤشرات الأسعار كمخفضات للتضخم في *نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨* ، وكذلك المبادئ ذات الصلة المتعلقة بالنطاق والتغطية والتقييم. وتركز الدورة على القضايا المتعلقة بالتوسع في تغطية قطاعات الخدمات، بما في ذلك فكرة عامة عن أساليب تسعير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، وتجارة التوزيع، والخدمات السياحية.

وتغطي الدورة الموضوعات التالية:

- حساب المؤشرات الكلية الأولية مع تضمين الأوزان الترجيحية للبنود وبدونها،
- أساليب معالجة البنود الناقصة بصورة مؤقتة وبشكل دائم،
- الربط والوصل بنظام السلسلة للمؤشرات بهياكل ترجيح مُحَدَّثة.
- إعداد مؤشرات الصادرات والواردات باستخدام منهجية هجين،
- التوسع في تغطية قطاعات الخدمات.

وتتبع الدورة المبادئ والممارسات التي يوصي بها دليل مؤشر أسعار المنتجين (٢٠٠٤)، ودليل مؤشرات أسعار الصادرات والواردات (٢٠٠٩).

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق مبادئ محددة لإعداد الأوزان الترجيحية في المؤشرات وتحديثها.
- حساب مؤشرات الأسعار بناء على جمع بيانات الأسعار والأوزان الترجيحية.
- تطبيق أساليب التعامل مع التحديات في إعداد المؤشر مثل البنود غير المتاحة، وتغير الجودة، وإحلال البنود.
- تعريف وتحديد أساليب جمع بيانات الأسعار التي تُستخدم في حالة أنشطة الخدمات.
- تحديد مصادر البيانات الملائمة لدعم إعداد مؤشرات موثوقة لأسعار الصادرات والواردات.

إحصاءات دين القطاع العام – المستوى الأساسي (PDS–F)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد ونشر إحصاءات دين القطاع العام.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإدارة المالية العامة أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: تركز هذه الدورة التدريبية، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، على إطار مفاهيم إحصاءات دين القطاع العام كما ورد في *إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها ٢٠١١*، كما تركز على الجوانب العملية لإعداد بيانات ديون القطاع العام. وتتناول الدورة المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية والتصنيفات المفصلة في سياق منهجية متناسقة مع *دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤ (GFSM 2014)* و*نظام الحسابات القومية (SNA 2008)*. وتبحث الدورة التدريبية كذلك في نطاق إطار إحصاءات دين القطاع العام وقواعده المحاسبية، كما تتناول التقييم والتصنيف ومسائل منهجية مختارة ومصادر إعداد الإحصاءات وأساليب إعدادها. وتتناول أيضا إبلاغ بيانات الدين إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتدور هذه الدورة التدريبية حول سلسلة من دراسات الحالة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تعريف إجمالي وصافي الدين وشرح المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية لإعداد إحصاءات دين القطاع العام.
- تصنيف مراكز دين القطاع العام وفق التصنيفات الواردة في *إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها (٢٠١١)*.
- تطبيق المبادئ العامة لتصنيف كيان ما في القطاع العام، وفي القطاعات الفرعية ذات الصلة ضمن القطاع العام، مثل الحكومة العامة والشركات العامة.
- إبلاغ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإحصاءات دين القطاع العام ربع السنوية التي تشمل الحكومة المركزية، على الأقل.
- تلبية احتياجات مستخدمي البيانات لضمان تحقيق الاستفادة من البيانات.

حلقة تطبيقية عن إحصاءات دين القطاع العام في البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط (PSDS-LLMICs)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بإعداد ونشر إحصاءات المالية العامة والدين في الحكومة/القطاع العام، وخاصة الذي يقدمون هذه البيانات لفرق العمل القُطْرية في إدارات صندوق النقد الدولي الخمسة المعنية بالمناطق الجغرافية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإدارة المالية العامة أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة.

وصف الدورة: هذه الحلقة التطبيقية التي تقدمها إدارة الإحصاءات تركز في الأساس على تمكين البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط من إعداد ونشر بيانات شاملة ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب عن إحصاءات دين

القطاع العام– وفق المعايير الدولية – ومناسبة لتحليل سياسة المالية العامة وتكوين المخاطر ومواطن الضعف وتحديدها. وتقدم هذه الحلقة التطبيقية فكرة عامة مختصرة عن الجوانب الرئيسية في إطار مفاهيم إحصاءات دين القطاع العام، على النحو الذي يتناوله *دليل إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها (٢٠١١)*. كذلك يقوم المشاركون خلال الحلقة التطبيقية بعرض الحالة الراهنة لإعداد ونشر إحصاءات دين القطاع العام لديهم، وتحديد الثغرات الرئيسية في البيانات، ووضع واستعراض خطط العمل لمعالجة هذه الثغرات عن طريق إيفاد بعثات المساعدة الفنية للمتابعة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- صياغة خطط عمل تملكها البلدان بناء على الثغرات في بيانات إحصاءات دين القطاع العام التي تحددها السلطات وفرق العمل القُطْرية في البلدان المشاركة.
- إعداد سيناريو أساسي للوضع الراهن لإحصاءات دين القطاع العام، يُستخدم كمعيار لتنمية القدرات في المتابعة.
- فتح أو تعزيز قناة لإبلاغ إحصاءات دين القطاع العام، حسب الحاجة، بحيث تضمن إرسال هذه البيانات في الوقت المناسب، وذلك أولا إلى فرق العمل القُطْرية في صندوق النقد الدولي والأطراف المعنية الأخرى لأغراض تحليل سياسات المالية العامة واستمرارية القدرة على تحمل الدين.
- وبالإضافة إلى نقل المعرفة إلى المسؤولين في البلدان المختلفة، تتيح الحلقة التطبيقية كذلك فرصة التعلُّم من النظراء. وبعد الحلقة التطبيقية، يتم تلبية الحاجة إلى المساعدة الفنية في مجال إحصاءات دين القطاع العام عن طريق إيفاد بعثة أو بعثتين إلى البلدان المشاركة.

عبر شبكة الإنترنت: إحصاءات دين القطاع العام (PSDSx)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون أساسا بإعداد ونشر إحصاءات دين القطاع العام.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإدارة المالية العامة أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة. ومن الضروري أن يتاح لهم استخدام جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم" مع إلمامهم بالمهارات الأساسية لاستخدام برنامج مايكروسوفت "إكسل".

وصف الدورة: تتناول هذه الدورة التدريبية التي تقدمها إدارة الإحصاءات الأساسيات اللازمة لإعداد ونشر إحصاءات شاملة عن دين القطاع العام بحيث يستفيد منها صناع السياسات والقرارات، وغيرهم من مستخدمي الإحصاءات. وتستعرض الدورة إطار مفاهيم إحصاءات دين القطاع العام – كما يعرضها *إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها ٢٠١١*، في سياق إطار إحصاءات مالية الحكومة المتناسق مع الأطر الإحصائية الأخرى للاقتصاد الكلي. وتتناول الدورة كذلك المفاهيم الأساسية والتعاريف والتصنيفات، إلى جانب القواعد المحاسبية الرئيسية (بما في ذلك التقييم والتوحيد) ذات الصلة بإعداد إحصاءات دين القطاع العام. وتتناول الدورة التدريبية كذلك مناقشة نطاق التغطية حسب الأداة والتغطية المؤسسية الموصى باستخدامهما في إعداد إحصاءات شاملة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي لدين القطاع العام، وكيفية قيد الالتزامات الاحتمالية مثل الضمانات الحكومية. وتستعرض الدورة أيضا الأثر الواقع على إحصاءات دين القطاع العام نتيجة بعض القضايا المتعلقة بالدين مثل تحمل الدين، والإعفاء من الدين، والإقراض المشتق، والتأجير التمويلي، والإنقاذ المالي. كذلك تغطي الدورة بعض الاعتبارات المهمة في إعداد إحصاءات دين القطاع العام – بما في ذلك تحديد أي هذه الإحصاءات التي يتم إعدادها ونشرها – والمبادئ التوجيهية والمعايير التي وضعها صندوق النقد

الدولي بشأن نشر إحصاءات دين القطاع العام. وتستعرض الدورة كذلك الاستخدامات المحتملة لإحصاءات دين القطاع العام، بما فيها تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين (DSA) وتحليلات المخاطر ومواطن الضعف في المالية العامة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح ماهية إطار إحصاءات مالية الحكومة وعلاقته بإحصاءات دين القطاع العام
- تطبيق المبادئ الاقتصادية الكلية الرئيسية لتحديد ما يُعتبر دينا في حسابات المدين.
- تطبيق المبادئ الاقتصادية الكلية الرئيسية لتحديد من هو المدين، وتصنيف الدائن بطريقة صحيحة داخل القطاع العام أو خارجه، وتحديد أنواع الأطراف المقابلة لأدوات الدين.
- استخدام قواعد المحاسبة الاقتصادية الكلية الرئيسية في إعداد إحصاءات دين القطاع العام.
- إعداد تقرير شامل يتيح إمكانية المقارنة الدولية عن إحصاءات دين القطاع العام، مع جداول مكملة، تلائم صناع سياسة المالية العامة والتحليلات.
- تفسير أهمية إعداد إحصاءات دين القطاع العام التي تتسم بالشمول والاتساق وقابلية المقارنة الدولية من الأوجه المختلفة لصنع سياسة المالية العامة، بما فيها تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين.

إحصاءات دين القطاع العام – المستوى المتقدم (PSDS- A)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الذين تتمثل مسؤولياتهم الأساسية لمدة ثلاث سنوات على الأقل في إعداد ونشر إحصاءات دين القطاع العام ويتعاملون بصفة منتظمة مع المسائل المنهجية المعقدة في إحصاءات دين القطاع الام وإعدادها، كتلك الوراد وصفها أدناه.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإدارة المالية العامة أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة. ويوصى بشدة أن يكون المتقدمون قد أتموا دورة التدريب عبر الإنترنت حول إحصاءات دين القطاع العام (PSDSx).

وصف الدورة: تركز هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات، على إطار مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة على النحو الوارد في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤*، و*إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها ٢٠١١*. ويُشترط إلمام المشاركين في هذه الدورة بالإطار الأساسي لإحصاءات مالية الحكومة، وإحصاءات دين القطاع العام، ونظام التصنيف المتبع. للتأكيد على أهمية إدماج مراكز الأرصدة والتدفقات في الإطار، تتناول الدورة قضايا أعقد تتعلق بما يلي:

- تعريف الدين الإجمالي والصافي على أساس أدوات الدين،
- نطاق تغطية القطاع العام، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمسائل البينية والمعقدة.
- تقييم إحصاءات دين القطاع العام،
- وتوحيد إحصاءات دين القطاع العام.

وإضافة إلى ذلك، تتناول الدورة عددا من القضايا المتشابكة المعقدة التي تنطوي عليها إحصاءات دين القطاع العام، مثل التزامات معاشات تقاعد موظفي الحكومة، ونظم الضمانات الموحدة، والعقود، وعقود التأجير، والترخيص، وعلاقات الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومنهج الميزانية العمومية في تحديد المخاطر ومواطن الضعف.

وتتبع هذه الدورة صيغة مؤلفة من محاضرات وحلقات نقاش.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تطبيق المبادئ العامة الواردة في *دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤ وإحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها* على قضايا إحصاءات دين القطاع العام الأعقد فيما يتعلق بالمفاهيم والتعاريف، والتغطية والتقسيم القطاعي، والتقييم، والتوحيد، وقضايا متشابكة معقدة مثل التزامات معاشات تقاعد موظفي الحكومة، ونظم الضمانات الموحدة، والحماية الاجتماعية، والعقود، وعقود التأجير، والتراخيص، وعلاقات الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومنهج الميزانية العمومية.

إحصاءات الأوراق المالية (SS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية والجهات الأخرى المعنيون بجمع وإعداد إحصاءات الأوراق المالية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد و/أو الإحصاء أو لديهم خبرة عملية معادلة. وسيكون الإلمام بأساسيات الرياضيات المالية بمثابة ميزة إضافية.

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق وتُعقد بالتعاون مع بنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي، تُعَرِّف المشاركين على المنهجية التي يوصي بها كتيب *إحصاءات الأوراق المالية*، وهو عمل مشترك بين صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية والبنك البنك المركزي الأوروبي، ونُشِرَ في مايو ٢٠١٥. وتغطي الدورة تعريف وخصائص الأوراق المالية، والتوريق، والعمليات ذات الصلة؛ وتقييم وقيد الأوراق المالية؛ ونظم تصنيف الأوراق المالية وجداول عرضها؛ وقاعدة بيانات الأوراق المالية على أساس كل ورقة مالية على حدة. وبالإضافة إلى المحاضرات تتضمن الدورة التدريبية تمرين عملي مكمل حول تقييم وقيد مختلف أنواع سندات الدين.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تحديد المفاهيم الأساسية لإحصاءات الأوراق المالية من حيث قواعد التقسيم القطاعي والتقييم والمحاسبة.
- شرح إطار قواعد بيانات الأوراق المالية على أساس كل ورقة مالية على حدة والتحديات المتعلقة بإنشائها.
- حساب القيمة الاسمية والقيمة السوقية لمختلف أنواع سندات الدين على أساس خصائصها وتقلبات السوق.
- تفسير جداول العرض في إحصاءات الأوراق المالية التي أوصت بها مبادرة مجموعة العشرين لسد ثغرات البيانات.

عبر شبكة الإنترنت: الحسابات القومية ربع السنوية/مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر (QNAx)

المستفيدون المستهدفون: هذه الدورة التي تُقَدَّم عبر الإنترنت مصممة للمسؤولين في أنحاء العالم المعنيين بإعداد الحسابات القومية ربع السنوية (QNA) و/أو مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر (HFIEA).

المؤهلات والشروط: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة. ومن الضروري أن يتوافر لديهم جهاز كمبيوتر مزود بخدمة إنترنت موثوقة وبرنامج متصفح "غوغل كروم".

وصف الدورة: هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق، تعد المشاركين لإعداد الحسابات القومية ربع السنوية و/أو مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر من خلال تعميق فهمهم للمفاهيم والبيانات المصدرية وأساليب الإعداد المستخدمة في إنتاج مجموعات البيانات المذكورة. وتغطي هذه الدورة التدريبية قضايا الإعداد النظرية والعملية، وتُعَرِّف المشاركين على أساليب القياس المرجعي والتنبؤات العكسية والتعديل الموسمي، وكذلك أساليب الربط بنظام السلسلة لإعداد تقديرات الحجم، وتشرح لهم طريقة تطبيق هذه الأساليب على بيانات السلاسل الزمنية. وسوف يتعلم المشاركون طرق تحديد وتقييم مصادر البيانات المتاحة لإعداد الحسابات القومية ربع السنوية ومؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر، واستخدام قواعد بيانات السلاسل الزمنية ذات الصلة في الوقت الحقيقي لتقييم جودة الحسابات القومية ربع السنوية ومؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر، وتطبيق سياسة تعديل مناسبة.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- إدراك دور الحسابات القومية ربع السنوية ومؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر ومعرفة نطاقها واستخداماتها. وصف إطار إعداد الحسابات القومية ربع السنوية والطرق المختلفة لإعداد مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر (بما فيها المؤشرات الرائدة المركَّبة).
- مراجعة مصادر البيانات المتاحة لإعداد الحسابات القومية ربع السنوية على أساس مناهج الدخل والنفقات والإنتاج، ومؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر.
- شرح استخدام مقاييس الحجم والعلاقة الأساسية بين القيمة والكمية والسعر – التوسع في تناول طريقة الكشف عن قضايا معينة ومعالجتها مثل الحاجة إلى أوزان ترجيحية مُحَدَّثة، وإدراك فقدان خاصية الانجماعية في تقديرات الحجم بنظام السلسلة.
- إعداد سلاسل المقاييس المرجعية باستخدام الأساليب الموصى بها. تطبيق الأساليب الأساسية في سد فجوات البيانات والتنبؤ الارتجاعي.
- تحديد ممارسات جيدة للتعديل الموسمي وتطبيق الأساليب الأساسية في التعديل الموسمي لسلاسل البيانات الزمنية.
- صياغة سياسة متوازنة للتعديل مع مراعاة الطريقة التي يمكن اتباعها لاستخدام قواعد البيانات الآنية ذات الصلة في تقييم موثوقية تقديرات الحسابات القومية ربع السنوية /مؤشرات النشاط الاقتصادي عالية التواتر.

الحسابات القومية ربع السنوية –المستوى المتقدم (QNA-A)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون المعنيون بإعداد بيانات الحسابات القومية ربع السنوية.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تتيح هذه الدورة التي تقدمها إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي فرصة للفهم المتعمق لمفاهيم إنتاج إحصاءات الحسابات القومية ربع السنوية ومصادر بياناتها وأساليب إعدادها. وتستند الدورة إلى *دليل الحسابات القومية ربع السنوية (طبعة ٢٠١٧)* الصادر عن صندوق النقد الدولي، وهي موجهة لمعدي الحسابات القومية من البلدان التي تعمل على تحسين سبل إعداد الحسابات القومية ربع السنوية (QNA) أو التي تباشر أو تعتزم إعدادها. وتشمل الدورة موضوعات نظرية وعملية على السواء حول إعداد الحسابات القومية ربع السنوية، ولا سيما الموضوعات الرئيسية التالية:

- نطاق الحسابات القومية ربع السنوية ودورها؛

- مصادر البيانات المستخدمة في إعداد التقديرات ربع السنوية لإجمالي الناتج المحلي (باستخدام مناهج الإنتاج والإنفاق والدخل)،
- إجراءات فحص وتنقيح البيانات ومعالجة المؤشرات؛
- أساليب المقارنة بالقواعد المعيارية للربط بين المؤشرات ربع السنوية والتقديرات السنوية؛
- التعديلات الموسمية؛
- مقياس الأسعار ومقياس الحجم؛
- استخدام نظام السلسلة في وصل أساليب إعداد سلاسل البيانات الزمنية للحسابات القومية ربع السنوية؛
- تقديرات أولية لحسابات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية؛
- مسائل أخرى محددة تتعلق بالحسابات القومية ربع السنوية؛
- سياسات المراجعة وممارسات نشر البيانات.

وتتألف الدورة من محاضرات وحلقات تطبيقية ومجموعات نقاش صغيرة

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح الحسابات القومية ربع السنوية، من حيث إعداد بياناتها، ونطاقها، ودورها، والمعايير الدولية وأفضل الممارسات.
- شرح متطلبات البيانات وأساليب إعداد مجموعات مختلفة من إحصاءات الحسابات القومية ربع السنوية، وخاصة بيانات إجمالي الناتج المحلي وتقييمها.
- توضيح علاقة الحسابات القومية ربع السنوية بغيرها من المجملات في نظام الحسابات القومية.
- وضع إطار بسيط لإعداد سلاسل بيانات أساسية للحسابات القومية، بدءا من جمع وتطوير البيانات المصدرية إلى تطبيق الأساليب الإحصائية البسيطة لاشتقاق المجملات.
- اكتساب خبرة عملية في التعامل مع مسائل معينة تتعلق بإعداد واستخدام البيانات ربع السنوية.
- شرح الاستخدامات التحليلية للمعلومات ربع السنوية حول إجمالي الناتج المحلي، وغيرها من الاستخدامات التحليلية، وبعض الأساليب المتطورة لتقييم النشاط الاقتصادي على نحو أكثر دقة.

مؤشرات أسعار العقارات السكنية (RPPI)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون ومعدو البيانات في المستويات الوظيفية المتوسطة إلى العليا المعنيون بمؤشر أسعار العقارات السكنية، أو الذين يعتزمون إنشائه أو تطويره.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة.

وصف الدورة: تستعرض هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق، أهم استخدامات مؤشرات أسعار العقارات السكنية، كما تستعرض مصادر البيانات والأساليب المستخدمة في إعداد بيانات هذا المؤشر، كما تتناول المسائل الاستراتيجية المتعلقة بتطبيقها في سياق كل بلد على حدة. وينصب تركيز هذه الدورة على أهمية تقييم مصادر البيانات البديلة لإعداد هذه المؤشرات من حيث نطاق تغطية البيانات، ودرجة حداثتها، ومدى ثرائها من حيث دعم منهجية مزيج الجودة، ومدى ملاءمة مقياس الأسعار، وتحديد الأوزان الترجيحية. وتعتبر المفاضلات التي ينطوي عليها اختيار مصادر البيانات بمثابة استراتيجيات لتطور مصادر البيانات على

المدى الأطول. ويركز عنصر المنهجية في هذه الدورة التدريبية على مشكلة مزيج الجودة: فأي تغيير يحدث في مزيج العقارات المتداولة في كل فترة يمكن أن يخلق تحيزا في مقاييس التغير في متوسط الأسعار. ويعد أسلوب التعديل في المزيج عن طريق التقسيم إلى طبقات وأسلوب الانحدارات الهيدونية هما أهم الأساليب المستخدمة في معالجة هذه المسألة، كما أن الحلقات التطبيقية التفاعلية تتناول هذه الموضوعات. وتبرز هذه الدورة كذلك مدى التداخل بين قضايا مصادر البيانات والقضايا المنهجية، وتتبع المبادئ الواردة في *دليل مؤشرات أسعار العقارات السكنية* لعام ٢٠١٣ الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) ومنظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي. تقديم مشورة عملية بشأن إعداد بيانات أسعار العقارات السكنية اعتمادا على المرشد بعنوان "٢٠٢٠ RPPI Practical Compilation Guide" الصادر عن صندوق النقد الدولي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تفسير طبيعة أسعار العقارات السكنية واستخداماتها.
- تحديد نقاط القوة والضعف لمصادر البيانات الممكنة لمؤشرات أسعار العقارات السكنية.
- اختيار أفضل أسلوب ملائم لإعداد مؤشرات أسعار العقارات السكنية على أساس توافر البيانات.
- تطبيق أساليب مختلفة لإعداد مؤشرات أسعار العقارات السكنية.
- إصدار توصيات، عند اللزوم، لزيادة تطوير مصادر البيانات.

إحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات (ITGS)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون الذين تتمثل مسؤوليتهم الأساسية في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وإحصاءات التجارة الدولية للبضائع، و/أو إحصاءات التجارة الدولية في السلع. وينبغي إلمام المشاركين بالمنهجية المعتمدة في *الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية في الاقتصاد أو الإحصاء أو لديهم خبرة معادلة؛ وأن تكون لديهم معرفة أساسية بمفاهيم ميزان المدفوعات؛ بالإضافة إلى خبرة لمدة سنة واحدة على الأقل في إعداد بيانات ميزان المدفوعات أو جمع ومعالجة البيانات المصدرية حول السلع و/أو الخدمات من أجل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات.

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة، التي تقدمها إدارة الإحصاءات في الصندوق، إلى توفير فهم شامل للإحصاءات الأساسية المعنية بالتجارة الدولية في السلع والخدمات. وتقدم الدورة المشورة العملية بشأن مصادر البيانات وأساليب إعداد هذه الإحصاءات. وتستند أساسا إلى *مرشد تجميع بيانات الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي* و*المرشد لإعداد بيانات دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات* الصادر في عام ٢٠١٠. وتتألف الدورة من سلسلة من المحاضرات والحلقات التطبيقية وحلقات النقاش حول الممارسات القُطْرية التي تتناول المفاهيم والمصادر والأساليب المستخدمة في إعداد الإحصاءات المرتبطة بالتجارة الدولية في السلع والخدمات. وتتضمن كذلك حلقات نقاش حول الممارسات القُطْرية. ومع الإقرار بالتحديات التي تواجه عملية إعداد الإحصاءات بالنسبة لفئات معينة من الخدمات كالتصنيع والمتاجرة، والتأمين، والخدمات المالية، والبناء تركز الدورة التدريبية على جوانب محددة في معالجة هذه الفئات وكيفية قيدها في ميزان المدفوعات. وتتاح للمشاركين فرصة مناقشة مشكلات إعداد البيانات التي تعرضوا لها وتفهم الاستخدامات التحليلية لإحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- شرح عملية إعداد بيانات حسابات التجارة الدولية في السلع والخدمات ذات الصلة بميزان المدفوعات، وفقا للأساليب الواردة في مرشد تجميع بيانات الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والمرشد لإعداد بيانات دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات الصادر في عام ٢٠١٠.
- تحديد مصادر بيانات جديدة يمكنها تحسين عملية إعداد إحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات.
- تطبيق الأساليب الإحصائية الملائمة للتعامل مع المسائل المعقدة على مستوى المنهجية وإعداد البيانات، عند إعداد إحصاءات التجارة الدولية.
- التعرف على المناقشات الدائرة حول إعداد بيانات التجارة الرقمية في مجال الخدمات في ظل التعديل الجاري للطبعة السادسة من *دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*.
- تحديد فجوات البيانات في إعداد إحصاءات التجارة الرقمية ووضع استراتيجية لتحسين طريقة إعدادها ضمن إحصاءات القطاع الخارجي.

تقييم الضمانات الوقائية

تقييم الضمانات الوقائية في البنوك المركزية (SAC)

المستفيدون المستهدفون: المسؤولون في البنوك المركزية الذين يعملون في أجهزة الحوكمة والرقابة و/أو كبار موظفي البنوك المركزية المسؤولين عن عمليات المحاسبة أو الإبلاغ المالي أو التدقيق أو إدارة المخاطر أو الرقابة الداخلية أو الإحصاءات أو الشؤون القانونية أو إدارة الاحتياطيات.

شروط الالتحاق: يُتوقع أن يكون المشاركون حاصلين على درجة جامعية أو درجة عليا في المحاسبة أو الأعمال أو الاقتصاد أو المالية أو القانون أو من الحاصلين على شهادة مهنية في التدقيق (المحاسبين القانونيين أو مدققي الحسابات الدوليين أو المدققين الداخليين أو مراجعي نظم المعلومات) أو في الشؤون المالية (المحللين الماليين القانونيين).

وصف الدورة: تهدف هذه الدورة التي تقدمها إدارة المالية بالتعاون مع إدارة الشؤون القانونية إلى تعريف مسؤولي البنوك المركزية بأسلوب تفاعلي على منهجية الصندوق لتقييم الضمانات الوقائية. وينصب تركيز الدورة بصفة خاصة على نظم الحوكمة في البنوك المركزية وتبرز أهمية الرقابة المستقلة والشفافية والمساءلة في تحسين الضمانات الوقائية المالية. وتتيح هذه الدورة كذلك محفلا لموظفي البنوك المركزية لتبادل الآراء حول خبراتهم في سياق تعزيز الضمانات الوقائية وأطر الحوكمة ومعالجة المسائل الناشئة. وتتضمن الدورة محاضرات ومناقشات تفاعلية، وحلقات تطبيقية تتناول مجالات التقييم الحيوية، وخاصة آليات التدقيق الداخلي والخارجي، وإعداد التقارير المالية، ونظام الضوابط الداخلية وإدارة الاحتياطيات الدولية، وإبلاغ الصندوق بالبيانات النقدية. وتستعرض الدورة أيضا أهم المفاهيم التي ترتكز عليها الاستقلالية والحوكمة الرشيدة في تشريعات البنك المركزي.

أهداف الدورة: لدى استكمال هذه الدورة يصبح بإمكان المشاركين:

- تقييم نقاط القوة ومواطن الضعف في الضمانات الوقائية وأطر الحوكمة في البنوك المركزية التي يعملون بها.
- تحديد إجراءات معينة لتحسين الضمانات المالية الوقائية.

- استخدام أفضل الممارسات للبنوك المركزية في مجالات الحوكمة السليمة، واستقلالية البنوك المركزية ومستويات المساءلة والشفافية فيها.
- شرح وتوضيح متطلبات سياسة الضمانات الوقائية المعتمدة لدى الصندوق وأهمية تطبيق التوصيات المعنية بالضمانات الوقائية.

إرشادات بشأن اختيار المشاركين وتوفير الرعاية

يراعى في عملية اختيار المشاركين في الدورات التدريبية إعطاء الأولوية للمسؤولين الحكوميين الذين ترتبط مهام عملهم الرسمية ارتباطا وثيقا بموضوعات الدورة المعنية. وغالبا ما تكون الدورات المنعقدة في المقر الرئيسي وفي مراكز وبرامج التدريب الإقليمية التابعة للصندوق هي الأكثر ملاءمة للمسؤولين من وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط وكذلك من البنوك المركزية وهيئات الإحصاء. وبالنسبة لدورات إحصاءات الاقتصاد الكلي فإن الأولوية لمعدي البيانات الإحصائية. ولا ينظر الصندوق في الطلبات المقدمة من العاملين في دوائر الأعمال غير الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص، كالبنوك التجارية أو الجامعات أو النقابات العمالية.

ويجب على جميع المتقدمين والمرشحين تقديم "استمارة ترشيح الجهة الراعية" التي تثبت حصول المرشح على المصادقة الرسمية من الجهة الراعية وموافقتها على قيامه بتمثيلها. ولا ينبغي أن تقوم الجهات الرسمية الراعية بترشيح أو المصادقة على المتقدمين الذين لا يستوفون معياري الخلفية الأكاديمية المطلوبة وارتباط طبيعة العمل بموضوعات الدورات، أو الذين لا يجيدون اللغة المستخدمة في التدريب (أو الترجمة الفورية، حيثما توفرت).

وعلى الجهة الراعية الإقرار بأن المتقدم أو المرشح، حال قبوله، سيحصل على إجازة من عمله بمرتب كامل عن مدة الدورة التدريبية؛ وأنه لن يُكلَّف بأي مهام أو واجبات وظيفية أخرى أثناء حضور الدورة؛ ولدى عودته إلى مكان عمله سيعود إما إلى مركزه الوظيفي السابق أو إلى مركز وظيفي ينطوي على مسؤوليات مماثلة أو أكبر.

يُرجى عدم التردد في الرجوع إلى كتيبنا على شبكة الإنترنت في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/institute والتقدم للالتحاق بالدورة التدريبية التي تسترعي اهتمامكم في: http://www.imf.org/insapply.

ملحوظة: وفي حالة الدورات التي تكون المشاركة فيها بموجب الدعوة فقط، ستتضمن رسالة الإخطار بالترشيح رابطا إلكترونيا لاستمارة الترشيح الإلكترونية. ويمكن للأجهزة التي ترغب في الاشتراك في دورة تكون المشاركة فيها بموجب دعوة إرسال استفسارات عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: icdtas@IMF.org

معايير الأهلية في حالة الالتحاق بدورات سابقة

نظرا لزيادة الطلب على التدريب، فإن المشاركات السابقة في الدورات التدريبية ستؤخذ في الحسبان عند النظر في طلبات المتقدمين والمرشحين للالتحاق بالدورات التدريبية المباشرة، وذلك على النحو التالي:

- ينبغي لمن سبق له الالتحاق بدورة تدريبية في المقر الرئيسي الانتظار لمدة سنتين بصفة عامة قبل التقدم بطلب للالتحاق بدورة أخرى في المقر الرئيسي.
- لا يحق عموما لمن سبق له الالتحاق بدورة تدريبية في أحد مراكز أو برامج التدريب أن يلتحق بنفس الدورة في غيره من مراكز أو برامج التدريب.

صفة الممول ذاتيا

يعامل المرشحون من الهيئات الدولية والبلدان المتقدمة على المستوى الإقليمي، الذين يتقدمون للالتحاق بدورات الصندوق التدريبية، حال قبولهم، كمشاركين مموَلين ذاتيا. كذلك الأمر بالنسبة للموظفين المعينين محليا في مكاتب ممثلي الصندوق المقيمين الذين يقع عليهم الاختيار للحصول على تدريب في مراكز وبرامج التدريب الإقليمية فإن مشاركتهم تكون بصفة الممول ذاتيا. غير أنهم مؤهلون لحضور الدورات التدريبية في مقر الصندوق الرئيسي كمشاركين عاديين.

غير أنهم مؤهلون لحضور الدورات التدريبية في مقر الصندوق الرئيسي كمشاركين عاديين.

إرشادات الاختيار للالتحاق بالتدريب عبر الإنترنت

المشاركة في الدورات التدريبية عبر الإنترنت بدون مقابل ومفتوحة لجميع المسؤولين الحكوميين في البلدان الأعضاء. ولا توجد قيود على عدد المسؤولين الذين يمكنهم الاشتراك في هذه الدورات.

أسئلة يتكرر طرحها

هل توجد رسوم مقابل حضور الدورات؟

كل الدورات التدريبية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مجانية. ويوفر الصندوق تذاكر الطيران والإقامة ويقدم بدل إعاشة يومي للمسؤولين الحكوميين المؤهلين فقط. أما حضور المسؤولين في بلدان الاقتصادات المتقدمة أو المسؤولين في الهيئات الدولية فهو على أساس التمويل الذاتي وهم غير مؤهلين للحصول على تذاكر طيران أو إقامة أو بدل إعاشة. المرشحون الذي يقع عليهم الاختيار ستصلهم كل التفاصيل في رسالة الدعوة الخاصة بهم.

كيف يمكنني معرفة ما إذا كنت مستوف لشروط تقديم طلب الاشتراك في دورة تدريبية؟

معايير الأهلية تتحدد حسب المنطقة. وللتأكد من الأهلية يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

www.imf.org/institute/eligibility

هل يمكنني التسجيل في الدورة بعد انقضاء الموعد النهائي؟

لا، الطلبات المتأخرة لا تُقبل، رجاء الانتظار إلى حين تقديم الدورة القادمة أو التقديم لحضور دورات أخرى ضمن اهتماماتكم.

ما هي معايير الاختيار المحددة؟

الالتحاق بدوراتنا التدريبية مسألة تنافسية للغاية، ومعايير الاختيار تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر: أهميتها للوظيفة، والقبول السابق، والخبرة العملية، وإتقان اللغة، إلخ.

كيف سأعرف في حالة عدم اختياري للاشتراك في دورة تدريبية؟

تابع حالة الطلب الذي قدمته بالدخول إلى نظام تقديم الطلبات عبر الإنترنت. والمرشحون الذين يقع عليهم الاختيار أو يُدرجون ضمن قائمة الانتظار سيصلهم إخطار بالبريد الإلكتروني عن حالة طلبهم عند الانتهاء من اختيار المرشحين.

هل تُقَدَّم الدورات بلغات أخرى غير اللغة الإنجليزية؟

نعم، تُقَدَّم الدورات كذلك باللغات العربية والفرنسية والإسبانية في مقر الصندوق. وتقدم مراكز التدريب الإقليمية دورات بلغات أخرى. وللاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/institute.

أين يمكنني الحصول على مزيد من المعلومات عن الدورات التدريبية (تواريخ الدورات وجداولها ووصفها، إلخ)؟

للاطلاع على جميع المعلومات عن الدورات التدريبية، يُرجى زيارة الكُتيب على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/institute.